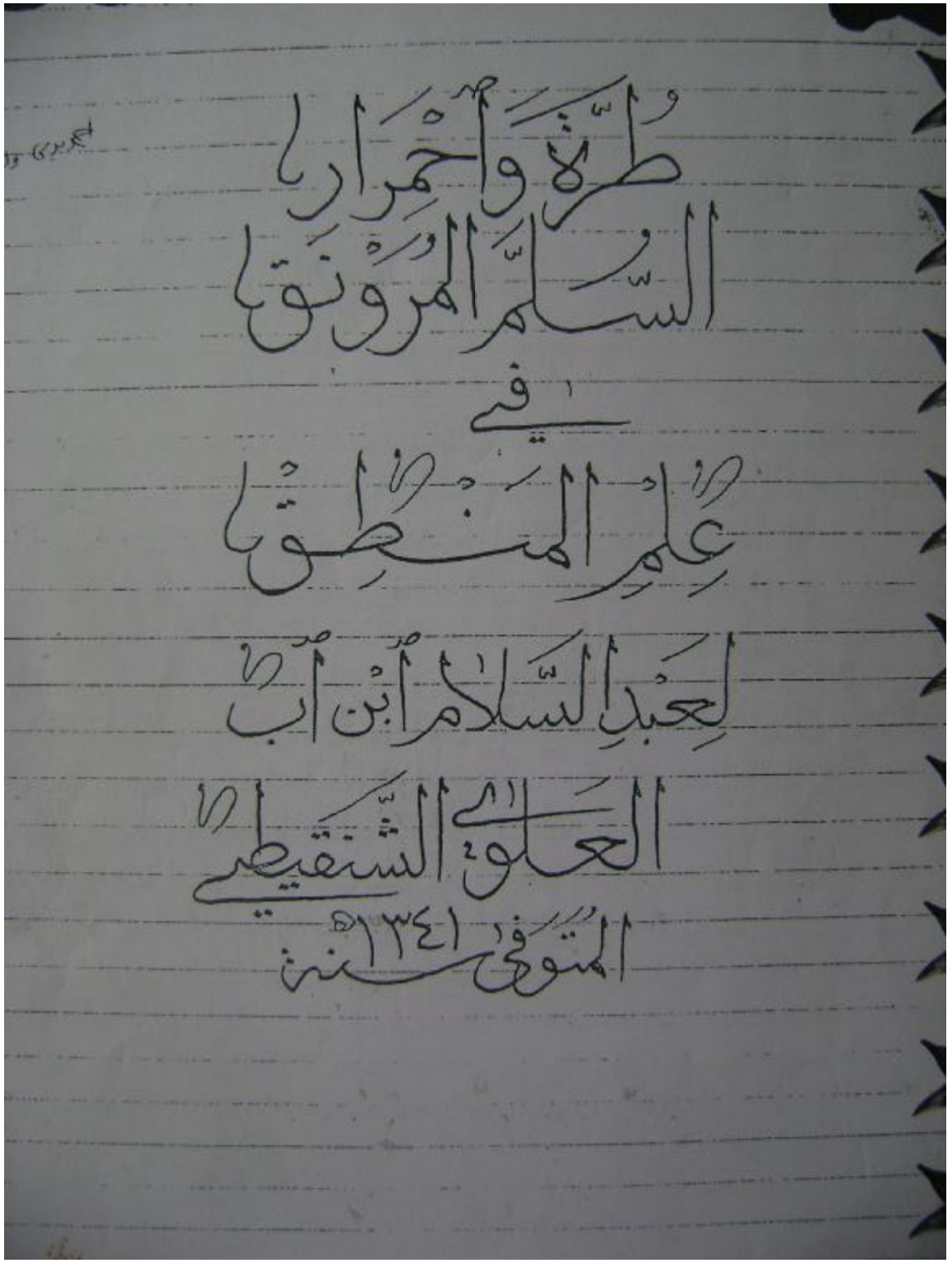
طرة وأحمرار
السلم المرونق
في
علم المنطق
لعبد السلام ابن أب
العلوي الشنقيطي
المتوفى سنة ١٣٤١ هـ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد أخرجا ... نتائج الفكر لأرباب الحجا

وحط عنهم من سماء العقل ... كل حجاب من سحاب الجهل

حتى بدت لهم رسوم المعرفه ... رأوا منحرا بها منكشفه

نحمده جل على الإنعام ... بنعمة الإيمان والإسلام

---

(١) الحمد وما يتعلق به معلوم فلا نطيل فيه والله علم على الذات واجب الوجود الموصوف بصفات الكمال المنزه الذي لا شريك له في المخلوقات. ففي الأول رد على الدهرية لتقديم الصانع وفي الثاني رد على المعتزلة لتقديم صفات الثاني وفي الثالث رد على المجسمة و في الرابع رد على القدرية والمجوس. (٢) جمع نتيجة وهي قول لازم لتسليم قضيتي قياس مغايرا لهما وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور.
(٣) الحجا بالكسر والقصر العقل. (٤) اختلف في العقل اختلافا كثيرا هل له حقيقة تدرك أولا وعلى الأول هل هو جوهر أو عرض وهل محله الرأس أو القلب. فعلى أنه حقيقة تدرك وأنه عرض فأحسن ما عرف به أنه ملكة في النفس بها تستعد للعلوم والادراكات وعلى أنه جوهر فأحسن تعاريفه أنه جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات خلقه الله تعالى في الدماغ وجعل نوره في القلب وقيل هو نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية، وابتداء وجوده عند اجتنان الولد ثم لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ. (٥) وهو نفي العلم بالمقصود وقيل تصور العلوم على خلاف هيئته، واضافة سحاب له من اضافة المشبه به إلى المشبه.
(٦) من اضافة الشبه به للمشبه. (٧) مستورها. (٨) اعاد الحمد بالفعلية ليفيد توليته بنفسه وتجدده بتجدد مقتضيه. (٩) على تعليلية على حمد قوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم والانعام ألف فيه للعموم. (١٠) خصها لأنها سبب في كل نعمة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مِنْ قَدْ رُسِلَا ... وَخَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُسْتَفِي ... الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى (١٢)

صَلَّى (١) عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الْحِجَا ... يَخُوضُ فِي بَحْرِ (٢) الْمَعَانِي لُجَجَا (٣)

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى (٤) ... مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ (٥) فِي الْاِهْتِدَا (٦)

وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ (٧) ... نِسْبَتُهُ (٨) كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

فَيَعْصِمُ الْأَفْكَارَ مِنْ غَيِّ الْخَطَا ... وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا

وَحَدُّهُ إِنْ رُمْتَهُ وَالْحَدُّ (٩) ... بِالْجَامِعِ الْمَانِعِ (١٠) حَدًّا يَبْدُو (١١) (١٤)

عِلْمٌ بِهِ يُعْرَفُ مَا يُسْتَقَلُّ ... عَنْ حَاصِلٍ بِهِ لِمَا يُسْتَحْصَلُ (١٣)

---

(١) معنى البيت تأبيد الصلاة بدوام العلماء ودوامهم لقيام الساعة للأحاديث الواردة في ذلك. (٢) الاضافة في بحر المعاني من اضافة المشبه به للمشبه. (٣) جمع لجة بالضم وأما بالفتح فهي الخصومة والاختلاط قال: في لجة أمسك فلانا عن فلان. (٤) أقاربه المؤمنين من بني هاشم قيل والمطلب. (٥) كل من آمن به واجتمع معه. (٦) اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم (اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم). (٧) القلب. (٨) المراد بالنسبة هنا الفائدة بدليل ما بعده لا النسبة الاصطلاحية كنسبة علم النحو. (٩) مشتق من حدود الدار لأنها تمنع داخلها وخارجها. (١٠) وحده بعضهم بأنه العلم الباحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التأدي بها إلى مجهول تصوري أو تصديقي، وحده بعضهم باعتبار غايته وهو أن تقول علم يعرف به كيفية الانتقال من المعلوم إلى المجهول، وبعموم لفظ المعلوم والمجهول يخرج علم الحساب ونحوه. (١١) لأفراد الحدود. (١٢) من دخول غيره فيه. (١٣) تقديم العربي على الهاشمي من أحسن الترتيب إذ الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أو آلة تعصم (1) (2) (3) ذهن من نظر فيرها من الخطا في غوص الفكر (4)

ثم اسمه يدعونه بالمنطق (5) وباسم معيار العلوم يرتقي (6)

واشتهر بنسبة العموم نسبته لسائر العلوم (7)

أول من وضعه اليوناني (8) في الكفر قبل مبعث العدناني

تمت في الإسلام للفارابي حكيم الأتراك أخي الإغراب (9)

---

(١) قانونية. (٢) مراعاتها. (٣) وهو عبارة عن قوة النفس المعدة لاكتساب الحدود والآراء. الآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه وهو يتناول الحسية والمعنوية فأخرج الحسية بقانونية. وقانونية نسبة إلى القانون وهو أمر كلي ينطبق على سائر جزئياته. وأخرج بقوله تعصم مراعاتها الذهن العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وإسناده العصمة إلى المراعاة تنبيه على أن المنطق لا يعصم بنفسه وإنما تعصم مراعاته وإلا لم يعرض للمنطقي خطأ. (٤) والحق أنه علم في نفسه آلة لغيره.

(٥) وسمي منطقا لأنه يعين القوة الناطقة التي يتم بها تكوين الإنسان. (٦) ويسمى أيضا العروضية علم الميزان ومفتاح العلوم. (٧) لأن المنطق كلي ينطبق على سائر العلوم لأن أعلى العلوم الشرعية علم الكلام وهو مفرع من علم المنطق إذ حاصل علم الكلام استدلال خاص وعلم المنطق يبحث عن مطلق الاستدلال. (٨) اسمه أرسطاطاليس وهو حكيم كان قبل الإسلام بكثير وهو شيخ الإسكندر الرومي والحاجة إلى معرفة واضع الفن غير قوية لأن العلم يحصل للإنسان من غير معرفة واضعه وقد بحثوا في الحساب من لا يحصى كثرة مع عدم معرفة واضعه وذلك لأن القاعدة أن ما كان معقولا فبرهانه في نفسه وشاهده معه لا يحتاج لمعرفة قائله إلا من حيث كون ذلك كما لا في قيه والمنقول موكول لأمانة ناقله فلزم تعريفه والبحث عن حاله لأن من اعتمد في نقله على من لا يعرف حاله كان كالباني على غير أساس ويونان المنسوب إليه قيل انه معدود في التوراة من ولد يافث لصلبه واسمه يافان. (٩) وهو التركي أبو نصر محمد بن محمد الفارابي كان أعجوبة الزمان لا يجاري في علم المنطق وجميع علوم الفلاسفة =

وَمَا مِنَ التَّصْدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ ... أَوْصَلَ لِلْمَجْهُولِ مَوْضُوعَ دُرِي (١)

فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا ... تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُرَوِّنِ ... يُرْقَى بِهِ سَمَاءَ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

وَاللَّهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا ... لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا (٣)

= توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، ومن اغرابه أنه ورد (١) على سيف الدولة وكان بمجلسه مجلس الفضلاء فدخل عليهم في زي الأتراك فقال له سيف الدولة اقعد فقال حيث أنا أم حيث أنت فقال حيث أنت فتخطى رقاب الناس إلى مجلس سيف الدولة وزاحمه فيه حتى أخرجه عنه فقال الأمير (٢) المملوك له على رأسه بلسان قل من يعرفه إن الشيخ أساء الأدب وإني سائله عن أشياء فإن لم يجب فأعد قوابه، فقال أبو نصر بذلك اللسان أخبر فإن الأمور يعواقبها فتعجب الأمير وقال له أتحسن هذا اللسان فقال نعم أحسن أكثر من سبعين لسانا فعظم عنده وأنفذ يتكلم في كل فن حتى أسكت الكل وبقي يتكلم وحده وهم يكتبون عنه فأخرجهم الأمير وخلا به فقال له هل لك في أن تأكل فقال لا قال الشرب قال لا قال اتسمع قال نعم فأحضر القينات وأنواع الملاعب (٣) فما حرك أحدهم آلة إلا عابه فقال له الأمير أتحسن شيئا قال نعم فاستدل خريطة في حينه فركبها فبكوا جميعا حتى البواب فركبها ثانيا فضحكوا جميعا فركبها ثالثا فناموا جميعا فتركهم وخرج.

(١) موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل إلى مجهول من تصور أو تصديق لا من حيث هي لأن موضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والمنطق إنما يبحث فيه عن ذلك. وإيضاحه أن العوارض ستة لأن ما يعرض للشيء إما أن يكون عروضه لذاته أو لجزئه أو لمساويه أو لأمر خارج عن المعروض والأمر الخارج إما أعم منه أو أخص أو مباين. فالثلاثة الأول وهي العوارض للذات والجزء والمساوي تسمى أعراضا ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض وأما العارض للذات فكالمدرك للعلوم الغريبة. العارض للإنسان لكونه انسانا، وأما العارض للجزء فكالمتحرك العارض =

(١) أنه دخل .خ (٢) فقال سيف الدولة .خ (٣) وأنواع الملاهي .خ

وأن يكون نافعاً للمبتدي به إلى المطولات يهتدي

= للانسان بواسطة كونه حيواناً وهو جزء من حقيقة الانسان، وأما العارض المساوي فكالمتعجب العارض للانسان بواسطة ادراك العلوم الغريبة وهو مساوٍ للانسان، وأما الثلاث الأخيرة وهي العارض لأخص وخارج أعم من المعروض والعارض للخارج الأخص والعارض المباين فكالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم وهو أعم من الأبيض وكالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان وهو أخص من الحيوان وكالحمرة العارضة للماء بسبب النار وهي مباينة للماء، وتسمى هذه أعراضاً غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس للمعروض.

(٢) المزين.

(٣) منقبضاً عن درجة الإخلاص.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فصل في جواز الاشتغال به

والخلف في جواز الاشتغال به على ثلاثة أقوال ذكرها الزركشي

فابن الصلاح والنواوي حرماه (١) وقال قوم ينبغي أن يعلما (٢)

والقولة المشهورة الصحيحة جوازه لكامل القريحة

ممارس السنة والكتاب ليهتدي به إلى الصواب (٣)

---

(١) ترجم للجواز وذكر في داخل الترجمة الخلاف ويجاب عنه بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت أي جواز الاشتغال به وحرمته وندبه. (٢) والقول بالمنع عزاه السيوطي لأكثر أهل العلم من المحدثين والفقهاء ورجحه في ذلك المغيلي نظما ونثرا حتى رجع كما قاله أحمد بابا وقال الهلالي إن القول بتحريمه على الاطلاق لا ينبغي أن يعد قولا لأنهم إن قالوا ذلك مع جهلهم به وبمنفعته فهو حكم عليه قبل تصوره فيكون باطلا وإن كان مع علمهم بذلك تعين حمل كلامهم على ما وراء القدر المحتاج إليه الذي خصه أئمة أهل السنة وأوصوا بالمحافظة عليه إذ لا شبهة توهم حرمته فيكون الخلاف في حال لا حقيقيا واستدل القائلون بالمنع بدليلين الأول أنه من علوم الفلاسفة وهم من أهل العقائد الفاسدة بوشك من استغرق همته في علومهم يسترقونه في بعض العقائد الثاني أن الصحابة والسلف الصالح لم يشتغلوا به ولو كان محتاجا اليه ما أغفلوه وكلا الدليلين ساقط أما الأول فإن كثيرا من علوم أهل العقائد الفاسدة نقل إلى الاسلام على جهة الوجوب أو الندب كالتوقيت والطب والحساب الثاني أن المنطق مركوز في الطباع إذ حاصله الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر نفيا أو إثباتا أو بوجود أحد المتعاندين على عدم الآخر والعكس وهذا لا ينكره عاقل وحينئذ فليس لأهل العقائد الفاسدة فيه إلا مجرد الاصطلاح ولا جرم أن من له ذهن سليم لا يحتاج إلى الاصطلاحات المنطقية. وقيل إن سبب تحريم ابن الصلاح له أنه اشتغل به نحو من عشرين عاما فلم يحصل فيه على طائل فرجع عنه وحرمه. (٣) القائلون بالندب منهم الغزالي والسنوسي وابن عرفة. (٤) وهو الحق لأنه وسيلة إلى تحصيل العلوم التي منها واجب ومندوب وقال بعضهم إن هذا العلم لا يعطيه الله بكماله إلا لمن أحب من أوليائه. (٥) وهو المختار عند تقي الدين السبكي واعترض بأن كامل القريحة ربما استغنى عنه وإنما =

---

(١) في غاية السقوط خ (٢) الفلاسفة خ (٣) نقلت خ (٤) سبيل خ (٥) إذ حاصله استدلال

أنواع العلم الحادث

علم الإله لا يقال نظري ... ولا ضروري ولا تصوري

وليس كسبيا فكل موهم ... ممنع في حق الكريم المنعم

= يحتاج إليه الناقص ليحصل له الكمال.

(١) وصفه بالحادث لزيادة البيان وإلا فذكر الأنواع يخرج القديم لأنه واحد لا تعدد له ولما
الغرض من علم المنطق معرفة كيفية التوصل ببعض العلوم الحادثة إلى بعض حسن أن يعرف العلم الـ
أولا ويشرع باعتبار الطريق الموصل إليه وباعتبار أن من شأنه الإيصال إليه وأن يخص كل باسم يعرف
تعرض لتقسيم العلم دون تعريفه لقول من قال بأنه لا يحد بالحقيقة لعسر بل بالقسمة بأن يميز
يلتبس به من الاعتقادات فنقول الاعتقاد إما جازم أو غير جازم والجازم إما مطابق
مطابق أو المطابق إما ثابت أو غير ثابت فقد خرج عن القسمة اعتقاد جازم مطابق ثابت وهو
بمعنى اليقين فقد تميز عن الظن بالجزم وعن الجهل بالمطابقة وعن تقليد المصيب الجازم بالـ
الذي لا يزول بالتشكيك وقيل انه ضروري لا يكتسب والكلام فيه كثير. «٢» ولا يقال
ادراك لما يقتضي ذلك من تقدم الجهل. «٣» لأنه يجوز انطباع صورة الشيء
النفس وهو ممتنع في حقه تعالى وإن أريد به معنى صحيح فلا يجوز إطلاقه مع إيهامه
إذ لم يرد فيه توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم. «٤» أسماؤه تعالى أربـ
الأول ما لا إيهام فيه ورد به النص من الشارع كالقدير والعالم والمريد، الثاني م
إيهام ورد به النص نحو الماكر والخادع في قوله تعالى «والله خير الماكرين» «وهو خا
والرحمن الرحيم وهذا القسمان يصح إطلاقهما عليه لكن مع صرف الثاني عن ظاه
ويأول على معنى لائق به تعالى صحيح أو يفوض معناه. الأول مذهب الخلف والث
مذهب السلف.

(١) من الشرح خ.

وهو ضربان وسيجيء أولا وجوبها

إدراك مفرد تصور أعلم ... وذكر النسبة تصديق وسم

وقدم الأول عند الوضع ... لأنه مقدم بالطبع

والنظري ما احتاج للتأمل ... وعكسه نحو الضروري الجلي

(١) المراد بإدراك المفرد حصول صورة المدرك في الذهن مجردا عن الحكم عليه بنفي أو إثبات (٢) المراد بالمفرد ما سوى وقوع النسبة التامة أو لا وقوعها فيدخل فيه المحكوم به والمحكوم عليه والنسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب والسلب من غير اعتبار الحكم كما يقع للشاك (٣) والنسبة الناقصة كنسبة المضاف إلى المضاف إليه والنعت إلى المنعوت والنسبة الإنشائية وغير المقصودة كنسبة الجملة الواقعة صلة (٣) وهو مرادف للحكم وهو إثبات أمر لأمر أو انتفاؤه عنه سواء كان مطابقا للواقع أم لا كما عند الجمهور، وعند الإمام الفخر الرازي التصديق عبارة عن مجموع أربعة أدراكات فهو عند الجمهور بسيط وعند الإمام مركب وهذا الاختلاف إنما هو في مجرد الاصطلاح. (٤) سميت القضية تصديقا مع احتمالها الصدق والكذب مراعاة لأشرف احتمالاتها وأن الغالب الصدق فحملت عليه. (٥) وهو الموصل إلى التصور على الموصل إلى التصديق. (٦) التعلم والتعليم وغيرهما. (٧) التقدم الطبعي هو أن يكون المتقدم يحتاج إليه المتأخر ولا يكون علة له والتصور كذلك بالنسبة للتصديق إذ لا بد للحكم من التصورات السابقة ولا يلزم من وجود التصورات وجود الحكم لكن ليس معنى التصور أنه لا بد أن يكون بكنه الحقيقة حتى لو لم تتصور حقيقة الشيء يمنع الحكم عليه بل لا بد أن يتصوره بوجه ما وإن لم يكن مطابقا أو بما هو صادق عليه لأنا نحكم على الأشياء لا نعرف حقيقتها (٨) فنحكم على الله تعالى بالقدرة وعلى الملائكة بالعصمة وعلى الشيطان بالإضلال ونحو ذلك. (٨) هذا تقسيم العلم بحسب طريقه الموصل إليه وما قبله تقسيم له بحسب متعلقه، (٩) مثاله في التصورات تصور معنى الروح والعقل ونحو ذلك، (١٠) ومثاله في التصديقات الحكم بأن العالم حادث ونحو ذلك، (١١) وقدم النظري وإن كان مقتضى الطبع تقديم الضروري لكون (١٢) قيود النظري وجودية بخلاف الضروري فقيوده عدمية والأعدام إنما تعرف بملكاتها. أي وجوداتها. (١٣) مثاله في التصورات تصور معنى الحلاوة والبرودة مثلا ومثاله في التصديقات الحكم بأن الإنسان مغاير للفرس وأن الحلاوة مستلذة ثم الضروري لا تحتاج النفس في حصوله إلى نظر وقد تحتاج فيه إلى حس أو تجربة كما ستعرفه في مواد الأقيسة، ولما كان الغرض من المنطق استحصال المجهول من تصور أو تصديق انحصر نظر المنطقي فيما يوصل إليهما.

(١) من الشاك ع (٢) أولى ع (٣) حقائقها ع (٤) والنظري في التصورات ... والنظري في التصديقات ع

وما به إلى تصور وصل (١) ... يدعى بقول شارح فليتأمل
وما التصديق به توصلا (٢) ... بحجة يعرف عند العقلا

أنواع الدلالة الوضعية

صحة كون الأمر حيث يفهم ... أمر دلالة لدى من يعلم (٣)
أو هي فهم وللفظ تنمى ... وغير لفظ كل تين إما (٤)
وضعي أو طبعي أو عقلي (٥) ... وقصدنا وضعي اللفظي (٦)

(١) أي المعلوم الذي يلاحظ للتوصل به إلى المجهول من التصور
(٢) أي مباشرة من حد تام أو ناقص أو رسم تام أو ناقص احترازاً من الموصل بواسطة كالكلي من حيث أنه كلي أو من حيث إنه جنس أو فصل وخاصة لتوقف ذلك كله على التركيب والنسبة إلى المعرف
(٣) كما يسمى معرفاً وسمي قولاً شارحاً لأنه في الأغلب مركب يشرح ماهية كما إذا قيل لك ما الذي اسمه الزئبرقان فتقول هو القمر. (٣) أي الذي يلاحظ للتوصل به إلى ما يجهل من التصديق مباشرة من برهان أو جدل أو خطابة أو شعر أو سفسطة احترازاً من القضية من حيث إنها قضية ونحو ذلك (٤) لأن من تمسك به مستدلاً على مطلوبه حج خصمه أي غلبه في الحجة
ولما كان نظر المنطقي منحصراً في أربعة أشياء التعريفات ومبادئها وهي الكليات الخمس والحجج ومبادئها وهي القضايا وكانت لها ألفاظ تدل عليها وبما يتصرف فيها احتيج أولاً إلى معرفة الدلالة وأقسامها وما يعتبر عند أهل الفن وما لا يعتبر عندهم. (٥) وهي مثلثة الدال. (٦) اللفظية أي التي سببها الوضع وهو تعيين أمر للدلالة على أمر بنفسه أو بقرينة فيدخل المشترك كعين. (٧) وهذا هو الذي ارتضاه المتأخرون لسلامته من كثرة البحث الوارد على هذا الأقدمين الآتي. (٨) واعترضه المتأخرون بأنه تفسير لوصف أمر بما هو وصف لغيره فإن الدلالة وصف الأمر الدال والفهم الذي فسرت به وصف لغيره وبأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضي تقدم الدلالة على الفهم فكيف يفسر به. (٩) أي اللفظية وغير اللفظية. (١٠) فكلاهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن الدلالة إن كانت اختيارية فهي الوضعية وإلا فإن أمكن تخلفها فهي الطبعية وإلا فالفهمي العقلية. (١١) لأنه المعتبر في الانضباط وعموم فائدته في العقليات والنقليات والطبعيات والتعلم والتعليم.

دلالة اللفظ على من قاله يدعونها عقلية الدلالة «١»

طبعية اللفظية الأنين على المتألم لها يبين «٢»

ثم دلالة سوى اللفظ خذ أقسامها أيضا ثلاثة كذي

وضعية «٣» كالوقت للصلاة «٤» طبعية «٥» كالغيث للنبات «٦»

عقلية «٧» مثالها التعبير على الحدوث هكذا فسر «٨»

دلالة اللفظ على ما وافقه «٩» يدعونها دلالة المطابقه «١٠»

«١» لأن اللفظ لا بد له من لافظ لافتقار الأثر إلى مؤثر وهي عامة في كل صوت وإن لم يكن لفظاً «٢» وإن شئت قلت عادية وكذلك الصراخ على المصيبة «٣» ويقال لها دلالة فعلية «٤» والخط والإشارة على ما جرى به الاصطلاح أن يدل عليه «٥» وإن شئت قلت عادية. «٦» والحمرة على الخجل والصفرة على الوجل «٧» فحاصل أقسام الدلالة ستة «٨» الوضعية تركه هنا استغناء بذكره في الترجمة كما ترك لفظ اللفظية في الترجمة استغناء بذكره في البيت فهو من نوع الاحتباك «٩» أي المعنى الذي (١٠) أي اللفظ من حيث إنه وضع له فيشمل الحقيقة والمجاز «١١» كدلالة الأربعة على ضعف الاثنين ولفظ الإنسان على الحيوان الناطق ولفظ الأسد على الحيوان المفترس وعلى الرجل الشجاع عند القرينة.

(أ) إذ الأنين يدل على المتألم طبعاً وإن شئت ... ح.

(١) غير اللفظ خ (٢) الوضعية فترك في الترجمة وصفاً ذكره في أول البيت كما حذف في البيت وصفاً ذكره في الترجمة. خ.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دلالة اللفظ على «١» أي معنى «٢»

وجزئه تضمنا وما التزم ... فهو التزام إن بعقل التزم «٤»

والذهن هل لزومه سبب أو ... شرط في الالتزام خلف قد حكوا

هذا البناء من ابن حرز «٦» عرفة: مبناه خلف في الدلالة سبق ... هل فهمها أو حيثيته وهو الأحق

«١» دلالة اللفظ على ... «٢» أي المعنى الذي وضع هو له من حيث إنه جزء يسمونها دلالة تضمن كدلالة الأربعة على الواحد ربعها والاثنين نصفها وكدلالة لفظ الانسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط. «٣» المعنى الذي وضع هو له خارج عنه من حيث انه لازم له (ع) صوابه «إن بذهن التزم» اذ ظاهره مرادفة العقلي للذهني وليس كذلك بل العقلي أعم لأنه يشمل اللازم غير البين وهو ما لا يكفي في العلم به العلم باللازم والملزوم معا بل لا بد من قرينة منفصلة كلزوم الحدوث للأجرام فإنه لا بد فيه من أمر ثالث وهو التغير، ويشمل البين وهو قسمان بين غير ذهني وهو ما لا يكفي في العلم به العلم بالملزوم وحده بل افتقر إلى العلم باللازم أيضا كمغايرة الإنسان للفرس فإنها أمر لازم للإنسان ولا يلزم من تصوره أن تخطر بباله بل يتصوره غافلا عن الفرس جملة فاحوج المغايرة، وبين ذهني وهو ما كفى في العلم به العلم بالملزوم بمعنى أنه كلما حصل العلم بالملزوم حصل العلم باللازم فيلزومه للملزوم. وهذا هو المعتبر عند أهل الفن اذ المعتبر عندهم اللازم الذهني فاطلاق العام وأراد به الخاص. سواء التزم في الذهن والخارج معا كالزوجية المدلول عليها بلفظ الأربعة أو بالذهن فقط كالبصر المدلول عليه بالعمى. «٥» وهو قول ابن الحباب فيلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام ومن عدمه عدمها لأن الدلالة عنده الحيثية فيكون اللفظ بحيث إذا ذكر فهم منه لازمه مسماه كما أنه يلزم من عدم اللزوم الذهني عدم الحيثية اذ لا يتصف اللفظ حينئذ بأن يكون بحيث إذا ذكر فهم ذلك المعنى. «٦» وهو قول الأكثر فيلزم من عدمه عدم دلالة الاستلزام ولا يلزم من وجوده ولا عدمها لأن دلالة الاستلزام عندهم فهم اللزوم الذهني من اللفظ الموضوع لملزومه فيلزم من عدمه عدم فهم ذلك اللازم من اللفظ ولا يلزم من وجوده وجود فهمه ولا عدمه إذ اللزوم الذهني ثابت لذلك اللازم قبل سماع اللفظ الموضوع للازمه ولا فهم حينئذ لتوقف فهمه على سماع اللفظ الموضوع لملزومه مع معرفة الوضع. «٧» فيكون شرطا. «٨» فيكون سببا.

في الذهن والخارج لازم ذهني مثاله زوجية للأربع (1)
واللازم الذهني فقط كالبصر له العمى مستلزم التصور (2)
واللازم الخارج كالسواد للزنج والغراب أمر بادي (3)

فصل في مباحث الألفاظ (4)

(1) فيقال لهذا اللازم المطلق لعدم تقييده بالذهن ولا بالخارج ... (2) فإنه كلما تصور العمى في الذهن تصور معه البصر إذ لا معنى للعمى إلا سلب البصر عما هو من شأنه فالبصر ملازم له ذهنا وهو مناف له خارجا وليس البصر مدلولا عليه بالعمى تضمنا ... (3) لأن العقل يجوز كون الغراب أبيض والزنجي أزرق بقطع النظر عما في الخارج ومن اللازم الخارجي ما يلزم بعض الأعداد من التمام وهو مساواة عدد أجزائه الصحيحة لأصله بحيث لا يزيد ولا ينقص كالستة والثمانية والعشرين فإن الستة لها نصف وثلث وسدس وهي إذا ضمت تساوي أصل العدد وكذا الثمانية والعشرون لها نصف وربع وسبع ونصف سبع وربعه إذا ضمت ساوت أصل العدد، ومنه ما يلحق بعض الأعداد من النقصان وهو نقص أجزاء العدد عن أصله كالثمانية فإن لها نصفا وربعا وثمنا إذا ضمت (1) نقصت عن أصل العدد، ومنه ما يلزمها من الزيادة وهي زيادة الأجزاء على أصل العدد كالاثني عشر فإن لها نصفا وثلثا وربعا وسدسا والأجزاء إذا ضمت زادت عن أصل العدد وليس في الآحاد تام إلا الستة ولا في العشرات إلا الثمانية والعشرون ودلالة الالتزام مهجورة لكن دلالة اللفظ على خارج عن معناه لازم في الخارج دون الذهن لا تسمى في المنطق دلالة التزام وتسمى بذلك في علمي الأصول والبيان ولذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة وكلام الأئمة ولو اشترطوا اللزوم الذهني لخرج كثير من معاني المجاز والكنايات عن أن تكون مدلولا التزاميا (2) كان من حقه أن يقدم هذه الترجمة ويأتي بها في محل الباب السابق ويعبر بباب فيقول باب في مباحث الألفاظ لأن أنواع الدلالة من جملة المباحث اللفظية

(1) فإن لها نصفا وهو ثلاثة وثلثا وهو اثنان وسدسا وهو واحد والمجموع مساو لأصل العدد، وكذا الثمانية والعشرون لها نصف وهو أربعة عشر وربع وهو سبعة وسبع وهو أربعة ونصف سبع وهو اثنان وربع سبع وهو واحد والمجموع مساو لأصل العدد، ومنه ما يلزمها من النقصان ... خ

(2) والأجزاء ناقصة على العدد خ (1) والأجزاء زائدة على أصل العدد خ

مُستعمَلُ الألفاظِ حيثُ يوجَدُ (٢) إمّا مركّبٌ وإمّا مفردُ (٣) (١٣)

فأوّلُ ما دلّ جزؤهُ على (٤) جزءِ معناهُ بعكسِ ما تلا (٥)

وهو على قسمين أعني المفردا كلّيٌّ أو جزئيٌّ حيثُ وجدا (٧)

فمفهمُ اشتراكِ (٨) الكلّيِّ (٩) كأسدٍ وعكسُهُ الجزئيُّ (١١)

(١) الدالّة بالوضع . (٢) والمهمل لا يدل بالوضع كديز ولا يوصف بتركيب ولا إفراد . (٣) يوضحه أن دلالة المركب وضعية بالنوع لأن المركب أنواع كالأمر والنهي والنداء وكلها موضوع لمعناه الخاص به وهو التحقيق لأن العرب جرت في التركيب كما جرت في المفردات فليس لنا أن نستعمل تركيباً إلا إذا سمع له نظير في كلام العرب فلا يقدم المضاف إليه على المضاف والفاعل على الفعل لأن ذلك لم يسمع وقيل عقلية ودلالة الوضع خاصة بالمفرد (٤) مخرج لما لا جزء له كباء الجر ولامه ولما له جزء غير دال كزيد (٥) وهو المفرد فلا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة (٦) مخرج لما له جزء دال على غير جزء معناه كبعلبك علماً لبلد (٧) فالبعل الزوج والبك الدق وما غير جزء من معنى العلم ويخرج به كل مركب إضافي بعل علماً ، وزيد في التعريف أن تكون دلالة مقصودة احترازاً من نحو الحيوان الناطق علماً للإنسان فكل أجزائه دال على جزء معناه لكن دلالته غير مقصودة . والجزء قسمان مادي وصوري فالمادي صوت نفس جوهر اللفظ كغلام وزيد من غلام زيد والصوري صو الهيئة العارضة له بالتركيب ونظيرهما في السرير خشبه وصورة تأليفه . (٧) إذ الفرد ينقسم بحسب تشخص معناه وعدم تشخصه . (٨) إذ الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من صدقه على متعدد (٩) وقدمه لأنه المقصود بالذات في هذا الفن إذ هو مادة التعاريف والأقيسة . (١٠) سواء اعتبر معناه الحقيقي وهو الحيوان المفترس أو المجازي وهو الرجل الشجاع . (١١) اختلف هل يختص الجزئي بالعلم دون غيره من المعارف وعليه أكثر المحققين بناءً على أن المعارف وضعت كلية وإنما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال فهي كلية وضعاً جزئية استعمالاً - أو يعمها وعليه أكثر النحويين بناءً على أنها وضعت لجزئي أي لمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بأمر عام كالإشارة ..

(١٣) ومنهم من جعل القسمة ثلاثية مفرد وهو الذي لا يدل جزؤه على شيء أو مركب وهو ما يدل جزؤه لا على جزء معناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه . صح

(١) بالمفردات . خ (٢) فإن بعل وبك كلاهما دال على معنى لكن غير جزء من معنى بعلبك إذ البعل الزوج والبك الدق (٣) إذا جعل علماً . خ

إلى ثلاث قسم الكلي ... وهو ذهني وخارجي

فأول أفراده تحدد ... عقلاً ولا واحد منه يوجد

لأنه ممتنع الإيجاد ... في خارج كالجمع للأضداد

أو ممكن لكنه لم يرق ... في خارج كنهر من زئبق

والثاني ما وجد منه واحد ... والغير ممنوع وذاك الواحد

في اسم الإشارة والخطاب والتكلم في الضمير ويسمى هذا الوضع وضعاً عاماً لموضوع له خاص
خلاف وضع العلم فإنه خاص لخاص.

(١) أي لا موجود لا فراده في الخارج وهي موجودة ذهناً. (٢) أي له أفراد موجودة في الخ
(٣) لأنه صادق عليه الكلي لأنه لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه إذ الجمع بين الب
والجمع بين القيام والقعود جمع بين الضدين فهو واقع على كثيرين وأفراده كلها ممنوعة الوجود
الخارج. (٤) أي وجود افراد كثيرة منه. (٥) منه فرد. (٦) وجبل من ياقوت لأنا نتص
منها بالعقل انها راً وجبالاً كثيرة ووقوعها ليس بمستحيل لكنها لم يقع منها شيء وكذا ال
لم توجد مع أنها ممكنة. (٧) من الكلي الذهني. (٨) بدليل خارج عن تصو
(٩) أي الله تعالى قال بعضهم ينبغي اسقاط هذا القسم من أقسام الكلي لأن لفظ الكلي مو
في مقام الألوهية إلا بصح في حقه تعالى.

---

(١) فهو كلي لا يمنع خ ... ٢ ... وجودها خ (٢) لم يوجد خ (٤) الاتحاد عقلا لكنه لم يوجد في خا
كنهر من زئبق. خ

إلى ثلاث قسم الكلي ... وهو ذهني وخارجي

فأول أفراده تعدد ... عقلاً ولا واحد منه يوجد

لأنه ممتنع الإتحاد ... في خارج كالجمع للأضداد

أو ممكن لكنه لم يرق ... في خارج كنهر من زئبق

والثاني ما وجد منه واحد ... والغير ممنوع وذاك الواحد

اسم الإشارة والخطاب والتكلم في الضمير ويسمى هذا الوضع وضعاً علماً لموضوع له خاص
خلاف وضع العلم فإنه عام لخاص.

أي لا موجود لا فراده في الخارج وهي موجودة ذهناً. (٢) أي له أفراد موجودة في الخارج.
لأنه صادق عليه الكلي لأنه لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه إذ الجمع بين البياض والسوا
بين القيام والقعود جمع بين الضدين فهو واقع على كثيرين وأفراده كلها ممنوعة الوجود في
الخارج. (٤) وجود افراد كثيرة منه. (٥) منه فرد. (٦) وجبل من ياقوت لأنا نتصور
منها بعقولنا انهاراً وجبالاً كثيرة ووقوعها ليس بمستحيل لكنها لم يقع منها شيء وكذا العنقاء
لم توجد مع أنها ممكنة. (٧) من الكلي الذهني. (٨) بدليل خارج عن تصوره.
أي الله تعالى قال بعضهم ينبغي إسقاط هذا القسم من أقسام الكلي لأن لفظ الكلي موهم
في مقام الألوهية والأصح في حقه تعالى.

---

(١) فمنع كلي لا يمنع خ ... (٣) وجودها خ (٣) لم يوجد خ (٤) الإتحاد عقلا لكنه لم يوجد في خارج
كنهر من زئبق خ

وممكن منه وجود جنس ... لكنه لم يتفق كالشمس

وثالث أفراده كثيره ... موجودة في خارج شهيره

فصل في الفرق بين علم الجنس والاسم

الفرق بين العلم الجنسي والاسم فرق ليس بالجلي

الأفراد في حقيقة اسم الجنس ... معتبرات عند سير النفس

والفرد ألغ والحقيقة اعتبر ... في علم الجنس لذا الفرق يقر

---

(١) اي لا يلزم من وجوده محال (٢) فيمكن أن يوجد شموس كثيرة، فحاصل أقسام الكلي الذهني أنهما اثنان لكل منهما قسمان (٣) هو الكلي الخارجي. (٤) وهذا ينقسم الى قسمين ما أفراده متناهية كالإنسان والحيوان وما أفراده غير متناهية ولم يظفر له أهل الحق بمثال. (٥) كأسامة. (٦) كأسد. (٧) الخسروشاه دخلت الديار المصرية فلم أر من يفرق بين علم الجنس والاسم. (٨) المختار بينهما من الفرق أن علم الجنس موضوع للحقيقة ليميزها عن غيرها من الحقائق الذهنية مع قطع النظر عن وجودها في أفرادها الخارجية واسم الجنس موضوع لها باعتبار وجودها في أفرادها الخارجية ولذا كان الاسم كليا والعلم جزئيا فالفرق على هذا من وجهين هذا أحدهما و بيانه أن علم الجنس موضوع للماهية مع قطع النظر عن مصداقها واسم الجنس موضوع لها بقيد وجودها في واحد لا بعينه، ثانيهما أن علم الجنس يدل بجوهر لفظه على كون تلك الحقيقة معهودة في ذهن المخاطب متصورة له واسم الجنس لا يدل على عهد وقيل ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي واستعمال المفرد انما هو لتحقق الماهية فيه وكونه حاملا لها وهو استعمال حقيقي لا مجازي لان اللفظ مستعمل في الحقيقة والفردية مستفادة من خارج فالفرق بينهما على هذا القول من وجه واحد وهو أن كلا منهما وان كان موضوعا للماهية مع قطع النظر عن أفرادها لكن في علم الجنس زيادة قيد وهو الدلالة بجوهر لفظه على كون تلك الحقيقة معهودة =

---

(١) الخسروشاه خ . (٢) في الفرق بينهما ح . (٣) الحقيقة ح . (٤) ما صدقاتها .

وهو الكلي

وأول للذات إن فيها اندرج ... فانسبه أو للعرض إذا خرج

الفرق بين العرضي والذاتي ... من أوجه ثلاثة قد تاتي

فالعرضي يصح فهم الذات ... عند انعدامه بعكس الذاتي

والذات بالتعريف لا يعلل ... بعلة والعرضي معلل

معلومية في ذهن المخاطب واسم الجنس لا يدل على ذلك إلا بالأداة إن كانت وقيل إن الفرق بينهما لفظي فقط فهما من الكليات واختاره ابن مالك.

(١) لما كانت الكليات مبادئ المعرفات حدودا ورسوما وكانت الحدود انما تكون بالذاتيات والرسوم بالعرضيات احتيج إلى معرفة الذاتي والعرضي فبينهما بقوله. (٢) بأن كان جزءا منها. (٣) فيقال فيه الكلي الذاتي فيصدق بالجنس كالحيوان للإنسان وبالفصل كالناطق له. (٤) ويصدق بالعرض العام كالمتحرك للإنسان وبالعرض الخاص كالضاحك للإنسان ويسمى خاصة. (٥) عن الماهية وفارق بينهما من حيث المفهوم وكثيرا ما يلتبسان من حيث المصدوق بأن لا يدرج في بعض الكليات الوجود داخل في الماهية فيحكم عليه بأنه ذاتي أو خارج فيحكم عليه بأنه عرضي إذ كثيرا ما يشتبه الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة على الأذكياء فضلا عن غيرهم حتى زعم بعضهم أن تفريقهم بين الناطق والضاحك حيث جعلوا الأول فصلا والتعريف به صدقا والثاني خاصة والتعريف به رسما انما هو اصطلاحي فقط وليس كما زعم فإن كون الشيء جزءا من الحقيقة أو خارجا عنها أمر ثابت في الواقع ليس راجعا للاصطلاح نعم التسمية بالفصل والخاصة أمر اصطلاحي. (٦) وهو الذي إذا فهم معناه وأخطر بالبال وفهم معنى ما هو ذاتي وأخطر بالبال معه لم يمكن أن تفهم ذات الموضوع إلا بعد فهم ذلك المعنى أولا كالإنسان والحيوان فإنك إذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الإنسان فلا تفهم الإنسان إلا وقد فهمت أولا أنه حيوان، وأما ما ليس ذاتيا فقد تفهم ذات الموصوف مجردا ودونه ككونه أبيض أو موجودا مثلا. (٧) ولا تقول لم كان الإنسان حيوانا أو ناطقا لأن الإنسان كذلك فكأنك قلت لم كان الإنسان إنسانا وكذا لم كان السواد لونا. (٨) كالضحك فإنه لا يثبت للإنسان إلا بعلة.

---

(١) وأول الخ ... (٢) فرق ... (٣) بأوجه خ ... (٤) ستاتي خ ... (٥) وتصدق خ ... (٦) والخارج خ ... (٧) الموصوف خ ... (٨) فلا تقول ... (٩) والذات في التعريف ... خ

(١٠) إن الذاتي لا يثبت للموصوف له بعلة فلا تقول لم كان الإنسان حيوانا أو ناطقا لأن الإنسان كذلك فكأنك قلت لم كان الإنسان إنسانا، وكذا السواد مثلا لون لذاته لا لشيء آخر يجعله لونا فلا تقول لم كان لونا عند الضحك فإنه يثبت للإنسان بعلة خ

وَالذَّاتِ سَابِقٌ لَدَى التَّرْتِيبِ ... بِالطَّبْعِ فِي الذِّهْنِ بِلَا تَكْذِيبِ

وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ ... جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

وَمَا عَلَى حَقَائِقٍ تَخْتَلِفُ ... أَنْوَاعُهَا بِالْجِنْسِ عِنْدَهُمْ يُعْرَفُ

وَالْفَصْلُ جُزْءٌ خُصَّ وَالْخَارِجُ إِنْ ... خَصَّ فَبِالْخَاصَّةِ عِنْدَهُمْ زُكِنْ

وَالْخَارِجُ الشَّامِلُ يُدْعَى عَرَضًا ... وَبِالْعُمُومِ الْقَيْدُ فِيهِ مُرْتَضَى

---

(١) ومعنى الترتيب الطبعي أنك لا بد أن تتعقل كونه حيوانا ثم تحكم عليه بالانسانية إذ لا بد من اتصال الروح بجسم الانسان أولا ليكون انسانا ولا يمكنك أن تقول لا بد من ضاحك أولا ليكون انسانا بل لا بد من إنسان أولا ليكون ضاحكا . (٢) أي إن ذاتي الشيء يتقدم في الوجود الذهني .
(٣) هذا بالنسبة إلى تعقله بالكنه فلا يتعقل الإنسان مثلا حتى تتعقل أجزاؤه من الحيوانية والناطقية وأما مجرد التصور بوجه ما فيمكن قبله فهم الذاتيات كما في التعريف بالخاصة .
(٤) هذه مبادئ التعريفات وتسمى باليونانية « إيساغوجي » . (٥) ويسمى بالجزء المشترك كالحيوان لأنه مشترك بين الإنسان وغيره من الحيوانات وحقائقها مختلفات ويشملها الحيوان وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة . (٦) كالناطق فإنه جزء من ماهية الإنسان ويختص بها والمراد بالناطق المفكر بالقوة العاقلة وليس المراد به المتكلم لأن الأول خاصة شاملة والثاني غير شاملة . (٧) أي الخارج عن الماهية إن اختص بحقيقة واحدة كالضاحك والكاتب للإنسان فهو الخاصة . (٨) عن الماهية . (٩) لها و لغيرها كالماشي بالنسبة للإنسان .

---

(١) والنوع والطير . خ (٢) ومختلفاتها . خ (٣) والعرض . خ (٤) عاما خ (٥) اي ليس عرضا عاما . خ
(٦) فانه مشترك . خ

والنوع (١) ما الجنس وفصلا جمعا (٢) وهو حقيقي إضافي معا (٥)
وأول ثلاثة بلا شطط جنس قريب أو بعيد أو وسط (٨)

(١) ويعرف بأنه الكلي الذي هو تمام الحقيقة كالإنسان فإنه إنما يصدق على حقيقة واحدة تامة بفصلها وجنسها وهي الحيوان الناطق. (٢) فلا يقال إنه داخل في الماهية والإخبار عنها بل هو مجموعها. (٣) قسمان الأول. (٤) وهو ما صدق على كثيرين متفقين بالحقيقة سواء كان مندرجا تحت جنس أولا، والثاني. (٥) وهو المندرج تحت جنس كالإنسان فإنه كلي تحت الحيوان وكالحيوان فإنه كلي تحت النامي وكالنامي فإنه كلي تحت الجسم فكل كلي المندرج تحت جنس فوقه فهو اضافي سواء صدق على متفقين في الحقيقة أو مختلفين فبينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان في النوع السافل المسمى بنوع الأنواع وهو الذي لا نوع تحته وفوقه الأنواع الإضافية كالإنسان فإنه نوع إضافي لاندراجه مع غيره تحت الحيوان ونوع حقيقي إذ لا يقال إلا على افراد متفقة الماهية وينفرد الإضافي بالجنس السافل كالحيوان وكذا كل جنس اندرج فيما فوقه لأنه مقول على أفراد مختلفة وينفرد الحقيقي بالنقطة لأنها لا جنس فوقها ولا نوع تحتها كما للفلاسفة (٦) للماهية التي هو جنس لها. (٧) عنها. (٨) وهذا هو التقسيم المحتاج إليه في المعرفات لأنه إن كان قريبا فالتعريف تام وإن كان بعيدا بمرتبة أو مرتبتين فناقص ولذا اعترضوا بجعل القسمة ثلاثية وله تقسيم آخر غير محتاج إليه في الفن لأن تمام التعريف ونقصانه لا يتبان عليه وإليه الإشارة بقوله ممزوجا بتفسير الأول

مَا فَوْقَهُ جِنْسٌ وَلَيْسَ دُونَهُ ... فَرِيدُهَا وَسَافِلًا يُدْعُونَهُ

وَمَا عَلَى الْأَجْنَاسِ طُرًّا عَالِي ... فَهُوَ الْبَعِيدُ وَيُسَمَّى الْعَالِي

أَمَّا الَّذِي بَيْنَهُمَا يُوَسَّطُ ... فَهُوَ لَدَيْهِمْ مُطْلَقٌ وَوَسْطُ

فَصْلٌ

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي ... خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ

---

(١) ويقال له الأخير لأنه آخر الأجناس في التنزل كالحيوان فإن فوقه جنسا وهو الجسم النامي وليس تحته إلا الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما. (٢) ويقال له جنس الأجناس لأنه جنس لكل جنس وهذا كالجوهر فانه لا جنس فوقه وتحته الجسم والنامي والحيوان والجسم عند اهل السنة هو المتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة وقالت المعتزلة هو الطويل العريض العميق. (٣) وهو الذي يكون جنسا لما تحته (١) نوعا بالنسبة لما فوقه كالجسم المطلق فإن فوقه الجسم المطلق وتحته الحيوان وأما ما لا جنس فوقه ولا تحته ويسمى المفرد (٢) فلم يذكره له اهل الحق بمثال. ثم أخذ يقسم الكلي باعتبار وحدته ووحدة مدلوله وتعددهما (٤) لأن اللفظ إما واحد أو متعدد والمعنى في كل منهما إما واحد أو متعدد والقسم الأول وهو ما واحد لفظا ومعنى لعدد قسمان متواطئ او مشكك وبذلك صارت خمسة وظاهر إطلاقه يقتضي أن كل من النسب تأتي في الفعل وهو كذلك فالمتواطئ كذهب والمشكك كوجد والمتباين كقام وقعد والمترادف كجلس وقعد والمشترك كعسعس لأقبل وأدبر، ويقتضي أنها تكون في المفرد والمركب أنه لم يأت في المركب إلا البعض وهو الاشتراك كدعاني فإنه يكون أمر الاثنين وإخبارا عن مفرد غائب.

---

(١) وهو الذي يكون جنسا بالنسبة لما تحته ... في (٢) المنفرد ح

تواطؤ تشكك تخالف والاشتراك عكسه الترادف

لكل معقولين إحد ذي النسب وهي التساوي أو تباين تجب

أو في عموم وخصوص مطلق أو صاحب الوجه على التحقق

---

(١) وهو تساوي الأفراد الخارجية في المعنى الذي وضعت له كالإنسان فإن أفراده كزيد وعمرو متساوية في الإنسانية ليس بعضها أولى من بعض بها أو الذهنية كالشمس فإن أفراده المقدرة والفرد الموجود منه كلها متساوية في معنى الشمس لا يدرك العقل رجحاناً لبعضها على بعض. (٢) وهو اختلاف الأفراد في المعنى بأن يكون بعضها أكثر من بعض فيه كالبياض فإنه أكثر في الثلج منه في العاج أو يكون أقدم أو أولى كالوجود فإنه في القديم أولى منه في الحادث وأسبق، سمي بذلك لأنه يشكك الناظر هل الأفراد متحدة في الحقيقة أم مختلفة. (٣) اللفظ متعدد لمعنى متعدد كرجل وفرس وكتاب. (٤) اتحاد اللفظ وتعدد المعنى بأن يوضع وضعاً حقيقياً لمعنى بخصوصه ثم لمعنى آخر بخصوصه من غير اعتبار نقله من المعنى الأول أو الثاني كعين للباصرة والجارية والنقد وغير ذلك والقرء للطهر والحيض. (٥) تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى كالبر والحنطة والقمح وكالإنسان والبشر. (٦) أي مفهومين حاصلين في العقل. (٧) وهو عدم الافتراق البتة كالإنسان والناطق. (٨) وهو عدم الاجتماع البتة كالإنسان واللاناطق. (٩) وهو الاجتماع تارة والافتراق أخرى من جهة واحدة كالإنسان والحيوان فالأكثر أفراداً أعم كالحيوان والأقل أفراداً أخص كالإنسان ومن ذلك الصفة والموصوف كالسيف والصارم والفصيح والناطق. (١٠) وهو الافتراق في بعض أفراد المصدوق من جهتين كالإنسان والأسود والصارم والمهند إذ بعض الإنسان ليس بأسود وبعض الأسود ليس بإنسان وبعض الصارم ليس بمهند وبعض المهند ليس بصارم.

---

① فالمتواطئ هو الكلي الذي تساوت أفراده الخارجية في معناه ... الخ ② والمشكك هو الذي اختلفت أفراده في المعنى الخ. ③ جمع مشكك لأنه ... الخ ④ والمتخالف هو ما تعدد لفظه ومعناه ... الخ ⑤ أي تعدد لفظ المسمى الذي وضع له وضعاً متبايناً. ⑥ والمترادف هو ما تعدد لفظه واتحد مسماه. الخ ⑦ وهو عدم المفارقة ... الخ

نقيض ذي العموم مطلقا كهو ... وذو التساوي في النقيض مثله

والمتباين نقيضه يعم ... من جهة وللتباين يوم

وذو عموم الوجه أيضا ذان ... له نقيضان مقارنان

(١) أي فالشيئان اللذان بينهما عموم وخصوص باطلاق يلزم أن يكون بين نقيضيهما عموم وخصوص باطلاق كذلك لكن على العكس أي نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم وذلك كالإنسان والحيوان فالإنسان أخص والحيوان أعم ونقيضاهما اللاإنسان واللاحيوان، فاللاإنسان أعم من اللاحيوان لصدق اللاإنسان على ما صدق عليه اللاحيوان من كل مباين للحيوان وزيادته عليه بصدقه على غير الإنسان من أنواع الحيوان. (٢) كاللاإنسان واللاناطق بمعنى أن ما صدق عليه اللاإنسان صدق عليه اللاناطق وبالعكس. (٣) فالمتساويان نقيضاهما متساويان أبدا كالإنسان والناطق فنقيضاهما اللاإنسان واللاناطق. (٤) فالمتباينان نقيضاهما لا يكونان أبدا إلا متباينين أو بينهما عموم وخصوص من وجه فالأول كالإنسان واللاناطق فهما متباينان ونقيضاهما اللاإنسان واللاناطق وهما متباينان إذ كل ما نبت أحدهما ارتفع الآخر، والثاني كالإنسان واللاحيوان فهما متباينان ونقيضاهما اللاإنسان واللاحيوان وبينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في الفرس وانفراد حيوان في الإنسان وانفراد لاإنسان في الحجر. (٥) وهما العموم والخصوص من وجه والتباين فالشيئان اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه لا يكون نقيضاهما أبدا إلا متباينين أو بينهما عموم وخصوص من وجه والتباين كالحيوان واللاإنسان بينهما العموم والخصوص من وجه لاجتماعهما في الفرس وانفراد الحيوان في الإنسان واللاإنسان في الجماد ونقيضاهما اللاحيوان والإنسان وهما متباينان ضرورة وكالإنسان والأبيض فبينهما العموم والخصوص من وجه ونقيضاهما اللاإنسان واللاأبيض وهما كذلك لاجتماعهما في الغراب مثلا وانفراد الأول في الثلج والثاني في الزنجي.

(١) ونقيضها خ

والمركب: والمقسم الى ثلاثة (١) وأي: لطلب الفعل دون غيره من انواع الطلب.

والّلفظُ إمّا طلبٌ أو خبرُ (١) فأوّلُ ثلاثةٌ ستذكرُ

أمرٌ مع استعلاءٍ (٣) وعكسُه دعا (٤) وفي التساوي فالتماسٌ وقعا (٥) (٦)

---

(١) هذا شروع منه في ذكر أقسام المركب التام وهو الكلام وكان حقه ان لو أخره (١) بعد المعرفات و جعله مقدمة لذكر القضايا اللتي هي مبادئ لذكر الحجج لأن المقصود انما هو الخبر إذ هو الذي منه تتركب الحجج وحقه (٢) لو قيد اللفظ بالمركب لأن كلامه يوهم أن هذا من أقسام المفرد وليس كذلك. (٢) اعلم أن لهم في تقسيم الكلام إلى خبر وغيره طريقتين إحداهما ثلاثية خبر و طلب وإنشاء فيكون الطلب قسيما للانشاء لاقسما منه والتنبيه مراد فالانشاء لا أعم منه ووجه ذلك أن الكلام إما أن يتحقق مدلوله في الخارج بدونه وهو الخبر كزيد قائم وإما أن لا يتحقق مدلوله إلا به وهو إما أن يقارن معناه زمن التكلم به وهو الإنشاء كبعت وإما أن يتأخر عنه وهو الطلب كقم، الطريق الثانية أن القسمة ثنائية وهي أنه ينقسم الكلام إلى خبر و إنشاء فقط ثم ان الانشاء ينقسم إلى طلب وتنبيه وذلك أن اللفظ إن دل بالقصد الأول على طلب فعل أو كف أو علم بالماهية وهو الاستفهام سمي طلبا وإلا سمي تنبيها كالتمني والترجي والنداء والعرض والتحضيض والدعاء لأن دلالتها على الطلب لا بالقصد الأول. (٣) هذا أحد أقوال أربعة ثانيها أنه لا يشترط علو ولا استعلاء وهو مذهب الأكثر وقيل يعتبر كل منهما وقيل يعتبر العلو. (٤) عكس الاستعلاء هو ما كان على وجه الخضوع. (٥) إذ الالتماس هو ما كان مجردا عن استعلاء وخضوع وهو مجرد الطلب. (٦) منهم من قسم المركب اللساني إلى تسعة أقسام لأنه إما مهمل كالهذيان وهو لفظ مركب لا معنى له بالوضع وهو موجود خلافا للرازي وليس موضوعا، أو مستعمل بأن يكون له معنى والمستعمل إما تام أو غير تام والتام إما أن يفيد بالوضع طلبا أو لا، والمفيد طلبا إما أن يفيد طلب ذكر الماهية وهو الاستفهام أو طلب تحصيل مع الاستعلاء وهو الأمر أو طلب الكف عنها كذلك وهو النهي ومع التساوي التماس ومع الخضوع دعاء وغير المفيد طلبا إن كان لا يحتمل صدقا ولا كذبا فهو تنبيه وإنشاء أي يسمى بكلا الأمرين وإن كان يحتمل ما ذكر فهو خبر.

---

(١) لو أخر هذا التقسيم .. خ (٢) كما أن عليه أن لو قيد .. خ

فصل؛
في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية (١)

الكل حكمنا على المجموع (٢) كل ذاك (٣) ليس ذا وقوع (٤)

(١) لما تقدم في كلام الناظم ذكر الكلي والجزئي وكانت هذه الألفاظ مشاركة لها في المادة مع تباعد معانيها بينهما هنا تتميماً للفائدة ودفعاً للالتباس، ولأجل هذا الاشتراك اللفظي ذكرها القرافي والزركشي مجموعة في محل واحد وهذه الحقائق يحتاج لها كثيراً في أصول الفقه فينبغي أن تعلم. (٢) من حيث هو مجموع أي من غير استقلال واحد به عن آخر سواء كان الحكم ثابتاً لكل الأفراد مع عدم الاستقلال نحو قوله تعالى «وتحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية»، أو لبعضها مع عدم الاستقلال أيضاً نحو كل بني تميم يحملون الصخرة فإن الحمل لا يعم جميعهم إذ قد يكون فيهم من لا يحضر (١) الحاضرون لا يستقل كل منهم بالحمل بل يتعاونون ويسمى الأول بالكل المجموعي والثاني بالبعض المجموعي. (٣) إشارة إلى قول ذي اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله قال له كل ذلك لم يكن أي مجموعه وذلك لا ينافي وقوع بعضه هذا مراده وهو غير صحيح بل هو من باب الكلية لوجوه: أحدها أن كلا إذا وقع في موجب نفي كانت لعموم السلب لا لسلب العموم ولذلك عدوه من أسوار الكلية السالبة نحو كل حيوان ليس بحجر فإنه نفي للحجرية عن كل فرد من أفراد الحيوان بخلاف عكسه نحو ليس كل حيوان بإنسان فهو نفي للعموم وإذا انتفى العموم بقي البعض وهذا من أسوار الجزئية السالبة، الثاني أن السائل بأم والهمزة يطلب تعيين أحد أمرين يعتقد ثبوت أحدهما وجوابه لا يكون إلا بتعيين أحدهما أو لنفي كل منهما ولا يصح بنفي الجمع بينهما لأن السائل لم يعتقد الجمع بينهما، الثالث ما روي أنه لما قال له كل ذلك لم يقع قال له بل بعض ذلك قد كان فلو كان قوله كل ذلك لم يقع من باب الكل لما حسن أن يقول بل بعض ذلك قد كان، والرابع أنه لما قال بعض ذلك قد كان قال صلى الله عليه وسلم أصدق ما يقول ذو اليدين فعالوا نعم فلو كان قصده ثبوت البعض ما سأل عن ذلك آخراً. (٤) ويطلق الكل أيضاً على الماهية المركبة من أجزائه كما يقال في المداد أنه كل باعتبار أجزائه وكذا السرير فعلم أن للكل ثلاث إطلاقات يطلق على الماهية المركبة وعلى الكل المجموعي وعلى البعض المجموعي.

(١) ثم البعض الذي حضر لا يستقل ... ع حديث ... ع بل الحديث من باب ... ع

وحيثما الكل فرد حكما فإنه كلية قد علما (١)

والحكم للبعض هو الجزئيه (٢) والجزء معرفته جليه (٣)

فصل في المعرفات (٤)

يلزم من تصور المعرف تمييز (٥) أو تصور المعرف (٦)

وهو لقول شارح مرادف لذاك للمفرد لا المخالف (٧)

---

(١) إذ الكلية هي الحكم الثابت لكل فرد استقلالا لا نحو كل نفس ذائقة الموت ويسمى الكل المجموعي ويسمى الكل الحقيقي و
تطلق أيضا الكلية على القضية المشتملة عليه سواء كانت مسورة بكل أو غيرها من
سور الكلية. (٢) أي الجزئية هي إثبات الحكم لبعض الأفراد مع استقلال كل واحد منها به
نحو بعض الحيوان إنسان ويسمى البعض المجموعي كما تسمى القضية المشتملة عليه جزئية.
(٣) إذ هو ما تركب منه ومن غيره كل، فتبين أن كلا من الكلية والجزئية والجزء مقابل
للكل باعتبار احد اطلاقاته الثلاث إذ الكلية تقابله (١) باعتبار أنه الحكم على مجموع الأفراد
والجزئية تقابله باعتبار أنه الحكم الثابت لبعض الأفراد وهو البعض المجموعي والجزء
يقابله باعتبار أنه الماهية المركبة من أجزاء. (٤) لما قدم الكلام على المفردات
شرع يتكلم على ما يتركب منها وعلى كيفية تركيبها والمركبات قسمان احدهما ما يفيد حقائق
الأشياء وتصوراتها وهي المعرفات والثاني ما يفيد الحكم. وهذا احد المعرف
وهو الذي. (٥) فالذي يلزم من تصوره تمييز المعرف فقط دون العلم بحقيقته هو الحد
الناقص والرسم بنوعيه. (٦) والذي يلزم من تصوره تصور المعرف هو الحد التام.
كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان. (٧) لأنه في قوته إذ قولنا الجسم النامي الناطق يقوم
مقام الإنسان وهو مفرد.

---

(١) تقابل الكل بمعنى الحكم على مجموع ... الخ (٢) باعتبار اطلاقه على الحكم ... الخ (٣) باعتبار اطلاقه على
الماهية ... الخ

معرف على ثلاثة قسم حد ورسمي ولفظي علم
والمثل والتقسيم من تمام ما للمعرف من الأقسام
فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة معا

(١) وهو لغة المنع ومنه سميت الحدود الشرعية لأنها تمنع من ارتكاب موجبها وسمي حدا لأنه يمنع غير المطلوب من الدخول فيه ويمنع أجزاء المطلوب من الخروج عنه ولذلك اشترط فيه أن يكون جامعا مانعا. (٢) نسبة إلى الرسم وهو لغة العلامة مشتق من رسم الدار وهو أثرها وعلامتها وعلامة الشيء خارجة عن حقيقته فلذلك سموا التعريف باللوازم الخارجية رسوما. (٣) التعريف بالمثال هو تعريف الشيء بمشابهه كتعريف العلم بأنه كالنور والجهل كالظلمة وكقولك الفعل كضرب والاسم كزيد وهو من التعريف بالخاصة فيكون رسما ناقصا داخلا في الرسم. (٤) كتعريف العلم بأن الاعتقاد ينقسم إلى جازم وغير جازم إلى غير ذلك والحق أن التعريف به أيضا تعريف بالخاصة فهو رسم ناقص (٥) التام (٦) القريب سواء ذكرت فيه أجزاء الجنس مفصلة كتعريف الانسان بأنه الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة الناطق[1] أو مجملة كتعريفه بأنه الحيوان الناطق. (٧) وهو الفاصل بين أنواع الجنس كالناطق مع الحيوان فالحد التام هو المشتمل على جميع الذاتيات إما أن ثاني فيه بالمميز الذاتي وهو الفصل وبالجنس القريب وإما أن ثاني بالمميز الذاتي وبحد الجنس وهو بجنس الجنس وفصله، واشترط بعضهم في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل لأن الأوصاف العامة سابقة على الخاصة. (٨) التام. (٩) القريب. (١٠) شاملة لازمة كتعريف الانسان بأنه الحيوان الضاحك أي بالقوة وأما الضاحك بالفعل فغير شامل ولا لازم فلا يعرف به لفساد عكسه، وإنما كان التعريف بالخاصة رسما لأن الخاصة ليست من الذاتيات بل من العرضية الخارجة عن الحقيقة.

(١) لأن هذه الألفاظ مجموعها هو الحيوان أو ... صح

وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا (١) جِنْسٍ بَعِيدٍ لِأَقْرَبٍ وَقَعَا (٢)

وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ (٣) أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ (٤)

وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا تُبْدِلُ لَفْظٌ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا (٥)

---

(١) فقط فالحد الناقص لا يذكر فيه الجنس القريب بل يكون إما بالفصل وحده كتعريف الانسان بالناطق وهو مبني على جواز التعريف بالمفرد وفيه خلاف لأن منهم من شرط التركيب في المعرف مطلقاً فالتعريف عند هؤلاء لا يصح بالفصل ولا بالخاصة المفردين وزاد بعضهم في الحد الناقص صورتين وهما الفصل مع الخاصة نحو الإنسان هو الناطق الضاحك ومع العرض العام نحو الانسان هو الماشي الناطق والأكثر على عدم اعتبارهما لأن المقصود من التعريف التميز أو الإطلاع[1] على بعض الذاتيات فتبقى الخاصة ضائعة. (٢) كتعريف الانسان بأنه الجسم الناطق أتينا بالمميز الذاتي وهو الناطق وببعض الذاتيات وهو الجسم وهو جنس بعيد وسكتنا عن النامي والحساس وهما بقية الذاتيات سمي ناقصاً لنقص بعض الذاتيات. (٣) مفردة كانت كتعريف الانسان بالضاحك اي بالقوة أو مركبة كتعريفه بمنتصب القامة بادي البشرة عريض الأظفار فمجموع هذه الثلاثة خاصة واحدة وكل واحد منها بانفراده عرض عام. (٤) كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك وسمي ناقصاً لأنه نقص منه بعض ما اشتمل عليه الرسم التام من الذاتيات أو بجميعه فالحاصل أن التعريف بالفصل وحده وبالخاصة ثم ما كان منهما مع الجنس القريب فتام وما كان بغير القريب فناقص. (٥) بأن لا يكون اللفظ واضحاً في الدلالة على معنى فيبدل بلفظ آخر أشهر منه في الدلالة على ذلك المعنى كأن يقال الهزبر الأسد والعسجد الذهب.

---

(١) على ذاتيات الشيء والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما وأما الفصل مع الخاصة فلأن التميز حصل بالفصل مع زيادة الاطلاع على .... صح

وشرط كل أن يرى مطردا (٢) منعكسا وظاهر الأبعدا (٥)
ولا مساويا ولا أجوزا (٧) بلا قرينة بها تحرزا (٩)

(١) من الحد والرسم. (٢) أي مانعا فلا يعرف الانسان بالحيوان فقط لأنه أعم منه إذ يدخل فيه غير الإنسان كالفرس والبغل وغير ذلك. (٣) أي جامعا فلا يعرف الحيوان بأنه الناطق لأنه أخص منه فلا يكون جامعا لأفراده (١) لخروج غير الناطق كالفرس مثلا وذلك لأنه يجب أن يكون المعرف مساويا للمعرف في الصدق بأن يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر من الأفراد فلا يكون المعرف أعم ولا أخص ولا مباينا، فبامتناع كونه أعم يكون مطردا والاطراد هو التلازم في الثبوت أي كلما وجد المعرف وجد المعرف إذ لو كان أعم لم يلزم من وجوده وجود الأخص وبذلك يلزم أن لا يدخل فيه شئ من غير أفراد المحدود فيكون مانعا، وبامتناع كونه أخص يكون منعكسا والمراد بالانعكاس عكس المراد بالاطراد ومنهم من فسره بالعكس المستوي أي كلما وجد المحدود وجد الحد فيلزم أن لا يخرج شئ من أفراد المحدود عن الحد فيكون جامعا ومنهم من فسره بالتلازم في الانتفاء أي كلما انتفى الحد انتفى المحدود وذلك ينفي كون الحد اخص إذ لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم فمثالهما واحد.
(٤) أي أظهر من المعرف وأوضح عند السامع. (٥) أي لا يصح التعريف بالأخفى كتعريف النار بأنها جسم كالنفس والنفس أخفى من النار عند العقل وكتعريف الذهب بأنه النضار والعسجد والقمر بأنه الزبرقان وغير ذلك. (٦) له في الخفاء كتعريف الزوج بما ليس بفرد وعكسه وهذا بالنسبة لمن اشتبه عنده وأما من عرف أن الزوج هو المنقسم إلى متساويين فيصح أن يعرف له الفرد بما ليس بزوج. (٧) أي يجب في كل معرف أن لا يركب فيه المجاز. (٨) تبين المرادية. (٩) كتعريف الطواف بأنه صلاة دون سجود ولا إحرام ولا سلام وكتعريف البليد بالحمار، فإن ظهرت قرينة (٢) زائدة على قرينة المجاز المقارنة له كزيادة لفظ يلزمها الدوران بالبيت سبعا على تعريف الطواف بأنه صلاة دون سجود وكزيادة يضحك أو يكتب في تعريف البليد بالحمار جاز.

(١) لأفراد الحيوان ..خ (٢) المراد منه ..خ (٣) ولا إحرام وسلام ..ح (٤) قرينة أي قرينة زائدة ..خ

ولا بما يدري بمحدود ولا (١) مشترك من القرينة خلا (٢)

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود (٣)

ولا يجوز في الحدود ذكر أو (٤) وجائز في الرسم فاذكر ما روو (٥)

(١) فيشترط في كل معرف أن لا يكون فيه لفظ تتوقف معرفته على معرفة المعرف بالفتح ا
دور محال لاقتضائه كون كل منهما متقدما على الآخر متأخرا عنه كتعريف العلم بأنه معرف
المعلوم وكتعريف أحد المتضايفين بالآخر كالأبوة والبنوة وكتعريف الشمس بأنها الكوكب
النهاري مع كون الشمس مأخوذة في تعريف النهار لأنه الزمن الذي تطلع فيه الشمس
فوق الأفق. (٢) كذكر العين في تعريف النقد مثلاً لأن المقصود من التعريف البيا
والإجمال في لفظ المفرد المشترك ينافيه (٣) والمراد بالأحكام هنا العوارض التي تعرض للحقيقة ويطلب ت
الحقيقة لتثبت تلك العوارض أو تنفى ففيه اطلاق الحكم على المحكوم به وإنما منع في التع
لأن الحكم لا يعرف ثبوته إلا بعد تصور المحكوم عليه فلو دخل جزء من تعريفه لزم الدور سوا
قصد كونها جزءا من التعريف أم لا لأنها إن لم تكن جزءا منه كانت في اثنائه مشوشة مفس
وضدا كله إن أريد بالوصف المذكور أثناء التعريف الحكم على المعرف وأما إذا أخذ لا
من حيث كونه حكما بل من حيث كونه خاصة كالنصب للحال فلا يلزم حينئذ شيء مما ذك
فالشيء الواحد له اعتبارات. (٤) التي للتقسيم بل لا تمكن لأن الحد يكون بالفصل ولا
يمكن للحقيقة الواحدة فصلان لأن المركب من الجنس ولهذا الفصل يغاير المركب من
الجنس وذاك الفصل الآخر فيكونان حقيقتين لا حقيقة واحدة. (٥) لأن الرسوم
تكون بالخاصة والشيء الواحد تكون له عوارض وصفات تختص به.

(١) ولا مشتركا من القرينة ... خ (٢) من حيث إنه ... خ

بَابٌ فِي القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا (١)

مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى (٢) بَيْنَهُمْ (٣) قَضِيَّةً (٤) وَخَبَرَا (٥)
مُحْتَمِلُ الصِّدْقِ لِذَاتِهِ شَمَلْ مَا الصِّدْقُ وَالكَذِبُ حَقًّا احْتَمَلْ (٦)
وَمَا لِغَيْرِ الصِّدْقِ لَمْ يَحْتَمِلْ (٧) كَخَبَرِ المَعْصُومِ (٨) وَالأَمْرِ الجَلِي
كَقَوْلِكَ الوَاحِدُ نِصْفُ اثْنَيْنِ (٩) وَمَا أَبَى فِي العَقْلِ غَيْرَ المَيْنِ (١٠)
كَالجُزْءِ مَنْ عَلَى الجَمِيعِ عَضَّمَهْ (١١) وَمَا افْتَرَى مِنْ وَحْيِهِ مُسَيْلِمَهْ (١٢)

---

(١) وهي النقائض والعكوس. وهذا شروع منه في الأمر الثالث من الأمور الأربعة التي انحصر بها الفن وهو مبادي التصديقات بعد أن فرغ من التصورات ومبادئها. (٢) اي مركب بينة ما قدمه من التقسيم ولأن المركب هو الجنس القريب للقضية وتشمل المركب الناقص تام الانشائي والخبري. (٣) اي والكذب على حد تفتيك الحراي والبرد. (٤) باعتبار ما تضمنه من القضاء أي الحكم. (٥) باعتبار ما تضمنه من الاخبار. (٦) كخبر غير المعصوم بالنظر إلى ذاته. (٧) يحتملهما لذاته وتعين صدقه نظراً للخارج من مخبر فصار.. (٨) احتملهما وتعين صدقه نظراً لخصوص المادة وهو.. (٩) والأربعة زوج. (١٠) احتملهما لذاته وتعين به لخصوص المادة فصار بين.. (١١) ونحو الواحد ربع الاثنين وكقول القائل الحركة والسكون متعاقبان ونحو ذلك. (١٢) احتملهما لذاته وتعين كذبه لخصوص المادة مثل ما.. (١٣) لقيام البرهان القاطع على كذبه.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وشمل المذكور[1] والمحذوفا[2] وأخرج المضاف[3] والموصوفا[4]
والمفرد المحض[5] وأخرج الطلب[6] إذ لم يكن صدق له ولا كذب[7]
ثم القضايا عندهم قسمان شرطية[8] وحملية[9] والثاني
إن ركبت من مفرد قضية[10] أو شبه مفرد فذي حملية[11][12]

(١) نحو زيد قام. (٢) أي يشمل القضية المحذوفة أي المقدرة كلها كالواقعة بعد نعم وبلى والمقدر بعضها نحو أقوم. (٣) كقيام زيد. (٤) نحو زيد العالم. (٥) إذ ليس مركبا. (٦) وإنما فرج الطلب .. (٧) وكذا غير الطلب من انواع الانشاء وإنما فرج بقيد لذاته اذ هو يحتمل الصدق والكذب لذاته وقد يحتمله لأمر خارج نحو اسقني فانه لا يحتمل من حيث مفهومه الطلب صدقا ولا كذبا لكنه يستلزم بحسب العرف نسبة خبرية محتملة وهو انه عطشان وكذا نسبة التقييدية نحو زيد العالم فإنها من حيث هي هي لا يتطرق إليها الصدق والكذب لكن فيها إشارة إلى نسبة خبرية إذ الشيء لا يوصف إلا بما هو ثابت له. (٨) نسبة إلى الشرط وهو تعليق مضمون جملة على حصول مضمون أخرى. (٩) نسبة إلى الحمل وهو الحكم بثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه وهو قدر مشترك بين الطرفين. (١٠) نحو زيد عالم وزيد ليس بعالم. (١١) نحو زيد قام أبوه في قوة زيد قائم الأب وهو مفرد مفيد لأن المراد بالمفرد هنا ما ليس قضية لا ما يقابل المركب. (١٢) إذ الحملية أربعة أقسام ما تركبت من مفردين وما تركبت من مفرد وجملة في قوة المفرد وهذه قسمان ما موضوعها مفرد ومحمولها جملة في قوة المفرد كالمثال السابق وما موضوعها جملة في قوة المفرد نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة فهو في قوة هذا اللفظ كنز وما تركبت من جملتين كلتاهما في قوة المفرد نحو زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم فهو في قوة القضية نقيضها إلخ.

(١) نحو قام زيد خ (٢) إذ المراد خ (٣) ما قابل خ

وَإِنْ تَكُنْ مِنْ جُمْلَتَيْنِ رُكِّبَتْ فَسَمِّهَا شَرْطِيَّةً كَمَا ثَبَتْ (١)

كُلِّيَّةٌ (٢) شَخْصِيَّةٌ (٣) وَالْأَوَّلُ (٤) إِمَّا مَسُورٌ (٥) وَإِمَّا مُهْمَلُ (٦)

وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى (٧) (٨) فَأَرْبَعٌ (٩) أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى (١٠)

(١) وتسميتهما جملتين انما هو باعتبار ما قبل الربط بأداة الشرط أو العناد أما بعد ربطهما فليس
جملتين لأن ما عرض لهما من الربط أخرجهما عن احتمال الصدق والكذب وصير نسبتهما ناقصة
وجعلهما قضية واحدة. (٢) الكلية هنا ما ليس موضوعها جزئيا فتدخل المهملة والمسورة
الكلية والجزئية لا المسورة بكل وبعض فقط تقسيمه. (٣) هي التي موضوعها معين محسوس
(اسمي مخصوصة نحو زيد عالم). (٤) ولعل الكلي. (٥) أي مقرون موضوعه بما يدل على تعميم
الأفراد نحو كل انسان ناطق وبعض ما هو ناطق بفرس أو بما يدل على عموم بعضها نحو بعض الحيوان
انسان وبعض الإنسان ليس بعربي أضف ان سور البلد المحيط بجميعه أو بعضه وتسمى ايضا محصورة
(وهو الذي لم يقرن بما يدل على عموم الأفراد أو على بعضها مع صلاحيته له نحو الحيوان
انسان الحيوان ليس بفرس سمي مهملا لإهماله من السور أو لإهمال استعماله في الأدلة
استغناء عنه بالجزئية لأنه في قوتها. (٧) وهو ما دل على تعميم الحكم لجميع الافراد. (٨) او هو
دل على تبعيضه. (٩) لأن حالتيه السابقتين ترددان في السلب والايجاب.

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ حَيْثُ جَرَى خ

إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ (١) أَوْ بِلَا ... شَيْءٍ (٢) وَلَيْسَ بَعْضٌ (٣) أَوْ شِبْهٍ جَلَا (٤)

وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ (٥) أَوْ سَالِبَهْ ... فَهِيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ (٦) آئِبَهْ

وَكُلُّهَا مَعْدُولٌ (٧) أَوْ مُحَصَّلُ ... فَهِيَ إِذَنْ سِتَّةَ عَشَرَ تُحَصَّلُ

إِثْبَاتُ مَحْمُولٍ هُوَ التَّحْصِيلُ (٨) ... وَسَلْبُ مَحْمُولٍ هُوَ الْعُدُولُ (٩)

---

(١) تقدم مثالهما وهل بعض واحد وباقي معناهما كالنكرة في الإثبات مطلقاً مفردة كانت نحو جاء رجل أو جمعاً نحو قال لسوة من الأنبياء يشفع في الخلق واثنان من القضاة في النار وعشرة من الصحابة مبشرون بالجنة. (٢) ولا واحد وباقي معناهما من كل ما دل على عموم السلب نحو لا إنسان ولا واحد من كل نكرة وقعت في سياق النفي ولهي إما نص في العموم كما إذا كانت مختصة بالنفي نحو ما جاءني أحد أو مع من ظاهرة نحو ما لباغ من مفر أو مقدرة نحو لا إله إلا الله وإما ظاهرة فيه فتحمل عليه بالقرينة نحو ما جاءني رجل. (٣) وبعض ليس وليس كل نحو ليس بعض الناس بمحاريب وبعض الذنب ليس بمغفور وليس كل بيت تأكله الأرض وما جميع الناس بمؤمنين، وفرق ابن هذه الألفاظ بأن ليس كل مفهومه المطابقي رفع الإيجاب الكلي ويلزمه السلب الجزئي ولهو سلب المحمول عن البعض والآخران بالعكس فإن مفهومهما المطابقي هو السلب الجزئي ويلزمهما رفع الإيجاب الكلي. (٤) فشبه كل ما يدل على إثبات الحكم لكل فرد نحو قاطبة وجميعاً وعامة وطراً وكافة وأجمعون وسائر ألفاظ العموم كأل الاستغراقية نحو خلق الإنسان ضعيفاً. (٥) أي الشخصية والمهملة والكلية والجزئية. (٦) لكن في كالمهملة أقل. (٧) من ضرب المعدولة والمحصلة في الثمانية قبلها وكل من المعدولة والمحصلة إما موجبة أو سالبة. (٨) فالمحصلة هي التي لا يكون حرف السلب فيها جزءاً لشيء من طرفيها بأن لا يكون فيها سلب أصلاً نحو زيد عالم أو يكون فيها ولم يجعل جزءاً من أحدهما نحو زيد ليس بعالم وسميت القضية محصلة لأنها موجودة محصل بها المقصود. (٩) هذا عند الإطلاق وأما أصل العدول فهو أن يكون حرف السلب جزءاً من أحد طرفي القضية سواء كان جزءاً من الموضوع نحو كل لاحي جماد أو من محمولها نحو زيد هو لا عالم أو منهما نحو كل لاحي هو لا عالم وإنما سميت معدولة لأن حرف السلب فيها عدل به عما حقه الأصل فيه من كونه داخلاً على سلب أحد الطرفين عن الآخر والمعتبر عندهم من العدول عدول المحمول فقط فإن العدول في الموضوع من حالاته في المعنى لأن المراد منه الأفراد سواء عبر عنه بما فيه عدول أو تحصيل بخلاف المحمول فإن المراد منه المفهوم فيختلف بالتحصيل والعدول لأن الحكم على الشيء بالأمور الوجودية يخالف الحكم عليه بالأمور العدمية.

إِنْ كَانَ حَرْفُ السَّلْبِ بَعْدَ الرَّابِطَهْ (١)

وَهْيَ ضَمِيرُ الْفَصْلِ فَاحْفَظْ ضَابِطَهْ (٢)

وَرُبَّمَا الْتُبِسَ ذُو التَّحْصِيلِ فِي السَّلْبِ (٣) بِالْمُوجِبِ ذِي الْعُدُولِ (٤)

وَفَرْقُهُمَا بِأَنَّ السَّالِبَهْ الْمَحْصَلَهْ أَعَمُّ مِنْ ذَاتِ الْعُدُولِ الْمُوجِبَهْ (٥)

لِأَنَّ ذَاتَ السَّلْبِ فِي الْوُقُوعِ تَصْدُقُ (٦) عِنْدَ عَدَمِ الْمَوْضُوعِ وَجُودِهِ (٧)

---

(١) لفظاً نحو زيد هو لا عالم أو نية إن لم تذكر نحو زيد لا عالم لأن شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها إيجاباً كان أو سلباً فإن تأخر عنها حرف السلب صار مربوطاً بهما ومحكوماً به مع ما انضاف إليه على ما قبلهما وخرج عن أن يكون سالباً لشيء وكانت القضية موجبة وفهم منه أنه إن تقدم حرف السلب على الرابطة سلبها عن ما قبلها فتكون القضية محصلة سالبة نحو زيد ليس هو بعالم أو ليس بعالم وسمي اللفظ الدال على الحكم رابطة لربط المحمول بالموضوع تسمية للدال باسم المدلول إذ الحكم في الحقيقة هو الرابط بين الطرفين. (٢) وهي أي الرابطة هنا من القضية فإن ذكرت سميت القضية ثلاثية وإلا فثنائية والغالب في لغة العرب تركها استغناءً عنها بحركة الإعراب والاقتران بين الطرفين وقد تحتاج إليها فتذكر وأما اليونانيون والعجم فلهم بها مزيد اهتمام فيلتزمونها في كل موضع نية سواء ذكرت أم لم تذكر. (٣) نحو زيد ليس بعالم. (٤) نحو زيد هو لا عالم لأن كل واحد منهما فيهما سلب واحد. (٥) لفظ افرق بينهما من جهة المصدق لأنه كلما ثبت أن زيداً موصوف بغير العلم وهو معنى المعدولة ثبت أنه ليس موصوفاً بالعلم وهو معنى السالبة. (٦) أي توجد نتيجتها. (٧) كما تصدق عند عدمه تصدق عند وجوده من باب أولى

وهي للسنوسي والفخر الرازي وأبي عثمان العقباني

والموجبات تقتضي وجوده (1) وقوله أستوا لهما مردوده (2)

ومن قضايا الحمل ما ينضح طبيعة (3) وهي التي (4) لا توضح

كلا وفيها الجزء غير بادي إذ حكمها ليس على الأفراد (5)

وفي الدليل لم تكن مستعملة (6) وبعضهم رجعها للمهملة (7)

والأول الموضوع في الحملية (8) والآخر المحمول (9) بالسوية

الوصف والمفهوم والعنوان ما دل عليه اللفظ طبقا فاعلما (10)

والذات والمصدوق والمصداق أفرادها (11) التي عليها تطلق (12)

---

(١) كزيد قائم فلا يصح الحكم على زيد بالقيام وهو غير موجود وفرقوا بينهما من جهة المفهوم والمادة واللفظ أما المفهوم فلأن الحكم في الموجبة المعدولة بالإيقاع وفي السالبة المحصلة بالانتزاع فزيد للعالم مكم بإيقاع نسبة العالم على زيد وزيد (١) (٣) لوقوع الحكم على نفس الطبيعة والحقيقة. (٤) موضوعها كلي غير صالح للصدق (٥) بل على نفس الماهية التي لا تعدد فيها نحو الإنسان نوع والحيوان جنس. (٦) لأنك إذا قلت زيد انسان والإنسان نوع لا ينتج شيئا إذ لا يصدق زيد نوع. (٧) وهو غير ظاهر إلا أن يكون بمعنى أنها مهملة عن الاستعمال في الدليل. (٨) وهو المحكوم عليه قدم أو أخر سمي موضوعا لأنه تخيل فيه كأنه شيء وضع ليحمل عليه شيء آخر. (٩) وهو المحكوم به قدم أو أخر سمي محمولا لأنه تخيل فيه كأنه شيء يحمل فوق الموضوع. (١٠) وإيضاح هذا أن وصف الموضوع وعنوانه ومفهومه ألفاظ تستعمل بمعنى واحد وهي حقيقة الشيء ومدلوله المطابقي.

(١١) ليس هو بعالم نزعنا عنه نسبة عالم، وأما من جهة المادة فإن حرف السلب جزء من المحمول في المعدولة ويخرج عنه رافع له في السالبة، وأما من جهة اللفظ فهو تأخر الرابطة لفظا أو نية عن السلب في السالبة ولقد بينا كذلك عليه في الموجبة لأن شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها إيجابا كان أو سلبا فإن تأخر عنها حرف السلب صار مربوطا بها ومحمولا به مع ما انضاف إليه على ما قبلها وخرج عن أن يكون سالبا الشيء فكانت القضية موجبة وإن تأخرت عن حرف السلب سلبيا فكانت سالبة لأن الربط فيها سلوب. (٢) بأن الوجود حال اعتبار الحكم لا يقتضي إلا الموجبة دون السالبة فانتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي =

(١) ينضح طبيعة ـ خ ، تنضح طبيعة ـ خ (٢) أفرادها التي ـ خ

(٣) مفهوم المصدوق عنوان تعد والذات ألفاظ بمعنى اتحد
معانيها الدلول ان يطابق وما الاشياء من الحقائق ـ خ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حِينًا عَلَى مَاهِيَةِ الْأَفْرَادِ بِأَسْرِهَا تَأْتِي وَذَاكَ بَادِي (١)

وَجُزْئُهَا حِينًا عَلَيْهِ تُطْلَقُ (٢) وَهِيَ عَلَى الْخَارِجِ حِينًا تَصْدُقُ (٣)

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْفَنَّ رَبْعُ عَزَّتِهْ (٤) وَصَوْبُ قَصْدِهِ وَسَمِّي عَزَّتِهْ (٥)

عَوَارِضُ الْمَحْمُولِ إِذْ مِنْهَا انْتَشَرْ (٦) جَمِيعُ مَا يَعْرِضُ طُرًّا لِلْخَبَرْ (٧)

وَاخْتُلِفُوا فِي صِدْقِ مَوْضُوعٍ عَلَى أَفْرَادِهِ هَلْ صِدْقُ إِمْكَانٍ جَلَا (٨)

---

(١) نحو كل انسان حيوان فالحيوانية وصف عام على افراد الانسان. (٢) نحو كل حيوان جسم فإن الحيوان جزء من أفراد الجسم وهو مألف من جوهر ين فصاعدا. (٣) نحو كل ضاحك انسان فإن مفهوم ضاحك خارج عن حقيقة الانسان، والأفراد التي صدق عليها هذا الموضوع هي المسماة ذات الموضوع ويسمى المفهوم عنوانا لأن الأفراد تعرف به كما يعرف الكتاب بعنوانه فالمحكوم عليه الأفراد لا من حيث كون مفهوم الموضوع حقيقتها ولا الخرج كل ضاحك إنسان ولا من حيث كونه صفة عارضة لها ولا الخرج كل انسان حيوان بل من حيث كونه صادقا عليها فتكون جزئيات له سواء كان حقيقتها أو جزء حقيقتها أو وصفا لها. (٤) أي فن المنطق. (٥) اى مجتمع فائدته (٦) أي صفاته. (٧) من التصديق والتكذيب وغير ذلك (٨) وهو قول الفارابي والمراد بالإمكان ما يقابل الامتناع فيصدق بالفعل وليس المراد به ما يقابل الفعل وهو القوة وينبني عليهما دخول النطفة في الانسان إذا قلنا كل إنسان حيوان إذا أريد بالإمكان القوة لأن النطفة انسان بالقوة دون ما إذا أريد به ما هو أعم من الفعل إذ يمتنع اتصاف النطفة بالإنسانية فليست داخلة في الموضوع إذ ليست إنسانا بالإمكان الذي هو أعم من الفعل.

» من لوازم الخبر وضرورة النسبة وإمكانها ودوامها وإطلاقها وغير ذلك. صح

» وفادي عزته خ

وجوده ولثبوته له يقتضي وجوده وأما وجود الموضوع في الذهن من حيث إنه محكوم فلا بد من تصور المحكوم عليه وصدق ثبوت المحمول للموضوع يقتضي وجوده أيضا لأن ثبوت المحمول فرع ثبوته في نفسه فالفرق أن الوجود الذهني لا بد منه فيهما إذ الحكم على الشيء فرع تصوره وأما الوجود الخارجي فهو الذي تقتضيه الموجبة دون السالبة. صح

أَوْ صِدْقُ فِعْلٍ أَوْ لِمَحْمُولٍ وَقَفَا (١) فِي أَيِّ ذَيْنِ مِنْهُمَا قَدْ وُصِفَا (٢)

فَإِنْ تَكُنْ أَفْرَادُهُ (٣) الْمَوْجُودَهْ فِي أَيِّ الْآنِ مِنَ بِهِ مَقْصُودَهْ (٤)

فَسَمِّ حِينَئِذٍ الْقَضِيَّهْ فِي كُلِّ ذِي الْأَقْوَالِ (٥) خَارِجِيَّهْ (٦)

---

(١) كما يقوله ابن سينا ومعناه اتصاف الذات بالعنوان بحقيقة من غير تعرض لكون ذلك الاتصاف واجبا أي بالضرورة أو غيره دائما أو غيره فإذا قلنا مثلا كل أبيض جسم دخل فيه الزنجي على القول بالإمكان لإمكان اتصافه بالبياض ولم يدخل فيه على القول باعتبار الفعل لأنه لم يتصف به فعلا حتى وليس المراد بالفعل حصوله له فرضا لاخارجا حتى يدخل الزنجي إن فرضه الذهن ابيض وهذا القول هو الذي يشهد له الاستعمال في لغة العرب كقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما أي كل من ثبت له السرقة والزنا بالفعل والا أمر بقطع يد كل انسان لإمكان سرقته وجلد كل انسان لإمكان زناه. (٢) وهو لحفيد ابن رشد فإذا قلت كل كاتب ضاحك فإن أردت أنه ضاحك بالفعل فالمراد بالموضوع الكاتب بالفعل وإن أردت أنه ضاحك بالإمكان فالمراد بالكاتب من يمكن اتصافه بالكتابة فالحاصل مما تقدم أنا إذا قلنا مثلا كل كاتب ضاحك فعلى قول ابن سينا معناه كل شخص يتصف بالكتابة بالفعل ماضيا أو حاليا أو آتيا فهو ضاحك وعلى قول الفارابي يكون معناه كل فرد يمكن اتصافه بالكتابة ماضيا أو حاليا أو آتيا وعلى قول الحفيد الموضوع يقتضي المحمول في الإمكان والفعل هذا عند الإطلاق فإن فيد نحو كل كاتب بالفعل فهو كذلك بالنزاع. (٣) أي أفراد الموضوع أيا (٤) نحو قولنا كل مؤمن فهو مخلد في الجنة أي كل فرد وجد من المؤمنين أو يوجد فهو في الجنة. (٥) أي الأقوال الثلاثة المتقدمة أعني بهذا ردا على من قال إن القضية الخارجية لا تأتي على مذهب القائل بالإمكان في صدق العنوان لأنهم اعتبروا في الخارجية الوجود خارجا وذلك يستلزم الصدق بالفعل ووجه الرد أن الخلاف بينهما في صدق العنوان على الأفراد سواء اعتبر وجودها في الخارج أو في التقدير ولا يلزم من اعتبار وجود الأفراد خارجا أن يصدق عليها العنوان بالفعل كما زعمه القائل. (٦) لأن الأفراد المحكوم عليها فيها خارجية وذلك أنك إذا قلت كل كاتب إنسان فالمعنى كل فرد وصف عليه الكاتب بالفعل في الخارج بأن وجد الآن أو قبل أو يوجد ومرادنا الصدق التقييدي أي الحكمي أي تقييد المحكوم عليه بأنه موجود للحكم بأنه موصوف فإذا قلنا كل بياض لون يكون معناه كل=

وَإِنْ تَرُدْ مَا يَشْمَلُ الْمُقَدَّرَهْ ... فِي الذِّهْنِ[1] فَالْقَضِيَّةُ الْمُقَرَّرَهْ

حِينَئِذٍ تُنْسَبُ لِلْحَقِيقَهْ[2] ... وَهِيَ لِخَارِجِيَّةٍ رَفِيقَهْ

وَالْكُلُّ[3] لِلسَّلْبِ وَلِلْإِيجَابِ[1] ... وَالْكُلُّ وَالْجُزْءُ أَخُو انْتِسَابِ

بَيْنَهُمَا سِتَّةُ عَشْرِ نِسَبِ[3] ... إِلَى اخْتِلَافٍ وَاتِّفَاقٍ تُنْسَبُ

فِي الْكُلِّ وَالْإِيجَابِ إِنْ تَتَّفِقَا[4] ... أَوْ فِي انْتِفَاءٍ وَالْجُزْءِ إِنْ يَرَتَّفِقَا[5]

فَنِسْبَةُ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ مِنْ ... وَجْهٍ لِكُلِّ تَيْنِ نِسْبَةٌ تَعِنْ[6]

فرد يصدق عليه اسم البياض في الخارج بأن يكون موصوفاً في الخارج بالبياضية فهو محكوم عليه باللونية ولا يقتضي ذلك أن يكون ثم في الخارج شيء ثبت له البياضية بالفعل وإلا لكانت السالبة مقتضية لوجود الموضوع فلا يصح ما تقرر من أنها لا تقتضي وجود الموضوع. (١) كأن تريد بقولك كل مؤمن مخلد في الجنة كل من لو قدر وجوده فكان مؤمناً جرى في علم الله وإرادته أن يوجد أو لا يوجد فهو مخلد في الجنة. (٢) من الحقيقة والخارجية. (٣) حاصلها أن المحصورات أربع كلية موجبة وجزئية سالبة وكلية سالبة وجزئية موجبة فإن اتفق كيفهما بأن كانتا معاً كليتين موجبتين أو سالبتين أو جزئيتين كذلك ففيه أربع وإن اختلفا في الكم والكيف أو في أحدهما كانت اثنتي عشرة صورة. (٤) نحو كل انسان حيوان. (٥) نحو ليس بعض الحيوان بانسان. (٦) تجتمعان في المثالين السابقين وتنفرد الحقيقية بنحو كل عنقاء طائر من كل ممكن معتبر وقع فيه الحكم باعتبار فرض الوجود لا باعتبار الوجود وليس بعض اللون بسواد فإنها إذا فرض أن لا لون في الخارج إلا السواد وتنفرد الخارجية بنحو كل لون سواد وبعض البياض ليس بلون حيث يكون المحمول ثابتاً لجميع افراد الموضوع الخارجية دون المقدرة فيصدق فان بالاعتبار الخارجي لا بالاعتبار الحقيقي.
(٧) لأن الحكم دعي فيه صدق حقيقة اللفظ ومفهومه.

(٣) وليس بعض العنقاء بطائر ... صح

(١) ... للسَّلْبِ أَوِ الإِيجَابِ ... وَالكُلُّ أَوْ جُزْءٌ ... خ

(٢) كذلك موجبتين أو سالبتين خ

ذَاتُ الْحَقِيقَةِ أَعَمٌّ مُطْلَقًا ... فِي الْجُزْءِ وَالْإِنْجَابِ إِنْ يَرْتَفِقَا (١)

وَالْكُلُّ وَالسَّلْبُ الْعُمُومُ الْمُطْلَقُ ... لِلْخَارِجِيَّةِ عَلَى مَا حَقَّقُوا (٢)

فِي الْكَمِّ وَالْكَيْفِ إِذَا مَا اخْتَلَفَا (٣) ... أَوْ وَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ خُلْفُهُ انْتَفَى (٤)

فَالْخَارِجِيَّةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ (٥) ... مِنْهَا الْحَقِيقِيَّةُ بِاتِّفَاقِ

حَيْثُ أَتَتْ مُوجِبَةً كُلِّيَّهْ (٦) ... أَوْ إِنْ أَتَتْ سَالِبَةً جُزْئِيَّهْ

---

(١) لأنه كل ما صدقت الخارجية صدقت الحقيقية كبعض الحيوان انسان ولا عكس لانفرادها ببعض العنقاء طائر. (٢) إذ كلما صدقت الحقيقية صدقت الخارجية نحو لا شيء من الإنسان بحجر ولا عكس لانفراد الخارجية بنحو لا شيء من العنقاء بطائر وانما كانت الخارجية اعم مطلقا لما ثبت من أن نقيض الأخص اعم مطلقا من نقيض الأعم والسالبة الكلية الخارجية هي نقيض الجزئية الموجبة الخارجية اللتي هي أخص من الجزئية الموجبة الحقيقية فتكون اعم من السالبة الكلية الحقيقية اللتي هي نقيض الموجبة الجزئية الحقيقية. (٣) بأن كانت احداهما كلية موجبة والاخرى سالبة جزئية. (٤) بأن كانتا كليتين احداهما موجبة والاخرى سالبة أو سالبتين احداهما كلية والاخرى جزئية. (٥) موجبة أو سالبة كلية أو جزئية. (٦) اذ تصدق مع السالبتين الخارجيتين في كل عنقاء طائر وليس بعض العنقاء بطائر ولا شيء من العنقاء بطائر وتنفرد الحقيقية بكل انسان حيوان والسالبة بلا شيء من الانسان وليس بعض الإنسان بحجر وتصدق مع الجزئية الموجبة في نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان حيوان وتنفرد الحقيقية بنحو كل عنقاء طائر والخارجية بنحو بعض الحيوان انسان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أعمّ من وجه (1) وحيث يقترن ... سلب وكلٌّ في حقيقة تعن
فهي من السالبة الجزئية ... أخص مطلقاً مما تأت خارجيه (2)
وهي مباينة (3) ذات الخارج ... كلية جزئية مما يجي
موجبة وإن تكن (4) جزئية (8) ... موجبة فهي من الكلية
أعم مطلقاً لدى الإنجاب (9) ... في الخارجية بلا ارتياب (5)
وإن تصف بالسلب خارجيه ... كلية تكون أو جزئية
فأختها منها أعم من جهه (7) ... وهي فروع لم تكن مشتبهه (6)

---

(1) اذ تصدق مع الموجبتين في نحو ليس بعض اللون بسواد وكل أو بعض اللون سواد فيما إذا فرض أن لا لون في الخارج إلا السواد وتنفرد الحقيقية في نحو ليس بعض الانسان بحجر والموجبتان في نحو كل أو بعض الإنسان حيوان وتصدق مع الكلية السالبة في نحو ليس بعض الإنسان ولا شيء من الإنسان بحجر وتنفرد الحقيقية في نحو ليس بعض الحيوان بإنسان والخارجية بنحو لا شيء من العنقاء بطائر. (2) لصدقهما في نحو لا شيء من الانسان أو ليس بعض الإنسان بحجر وتنفرد الخارجية في نحو ليس بعض العنقاء بطائر. (3) اي الحقيقية حال كونهما سالبة كلية. (4) الحقيقية.
(5) اذ لا تصدق الخارجية في كل انسان حيوان إلا وصدقت الحقيقية كبعض الإنسان حيوان وتنفرد الحقيقية بنحو بعض العنقاء طائر. (6) وهي الحقيقية الجزئية الموجبة. (7) اذ تصدق مع السالبتين في نحو بعض العنقاء طائر وليس بعض أو لا شيء من العنقاء بطائر وتنفرد بنحو بعض الإنسان حيوان والسالبتان بليس بعض ولا شيء من الإنسان بحجر. (8) لأن صدق كل واحدة منهما يستلزم صدق الموجبة الحقيقية فيكون نقيضها مباينا للموجبتين الخارجيتين لأن نقيض اللازم مباين للملزوم ضرورة.
(9) لأن الحكم على جميع الأفراد الخارجية حكم على بعض الأفراد الحقيقية بخلاف العكس.

(1) لأنها لما كانت أخص من الكلية السالبة الخارجية التي هي أخص من سالبتها الجزئية لزم أن تكون أخص منها لأن الأخص من الأخص من شيء أخص من ذلك الشيء ضرورة لصدقهما ... الخ مع

(2) وإن تكن بالسلب ... خ

وَاعْلَمْ بِأَنَّ لَابُدَّ لِلنِّسْبَةِ[1] مِنْ ... كَيْفِيَّةٍ[2] مَعْ أَرْبَعٍ لَهَا تَعِنْ

أَعْنِي بِتِلْكَ النِّسْبَةَ الْحُكْمِيَّهْ[3] ... بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ لَا الصُّورِيَّهْ[4]

تِلْكَ الضَّرُورَةُ وَشَرْحُهَا اتَّضَحْ[5] ... مَا نَفْيُهُ مِنَ الْعُقُولِ لَا يَصِحْ[6]

ثُمَّتَ الْإِمْكَانُ لَهَا ضِدٌّ وَهُوَ ... مَا يَسْتَوِي إِثْبَاتُهُ وَنَفْيُهُ[7]

ثُمَّ الدَّوَامُ وَهُوَ إِنْ كَانَ اسْتَمَرْ ... لِلْمُبْتَدَا نَفْيٌ[8] وَإِثْبَاتُ الْخَبَرْ

ثُمَّتَ الْإِطْلَاقُ تَمَامُ الْأَرْبَعَهْ ... مُقَابِلُ الدَّوَامِ[9] شَرْحُهُ اسْمَعَهْ

إِثْبَاتُ مَحْمُولٍ لِمَوْضُوعٍ يُرَى ... بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْفِعْلِ نَفْيُهُ عَرَى[10]

---

(١) اي كل نسبة في نفس الأمر. (٢) تكيف عليها اي تتصف بها بحسب الواقع وتسمى تلك الكيفية بالنسبة إلى ما في نفس الأمر مادة القضية وعنصرها. (٣) اي التي هي مورد الايجاب والسلب وهي ثبوت الشيء للشيء وانتفاؤه عنه. (٤) اي المادية ولا الحكم لان النسبة تطلق على كل ذلك. (٥) اشارة إلى كيفية النسبة[3]. (٦) اذ الضرورة وجوب النسبة بالعقل سواء كانت إيجابية أو سلبية ضرورياً نحو كل انسان حيوان بالضرورة أو نظرياً نحو العالم حادث أو ليس بقديم بالضرورة. (٧) لأن الامكان نحو كون[2] نسبة المحمول للموضوع غير ممتنعة سواء كانت ايجابية أو سلبية نحو كل إنسان كاتب بالإمكان فمقابل الضرورة هو الإمكان مقابل الشيء و السلبي لنقيضه لأن امكان الايجاب[3] كامكان السلب السابق تقابله ضرورة السلب في نحو لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة بمعنى أنهما لا يجتمعان. (٨) إذ الدوام استمرار نسبة المحمول للموضوع بدوام ذات الموضوع ايجاباً أو سلباً نحو كل كاتب معدن في الآخرة دائماً. (٩) معنى مقابلة الإطلاق للدوام أنه يقابله في نقيض قضيته فكل انسان لا موصوف بالإطلاق نقيضه بعض الإنسان ليس بموصوف دائماً بمعنى انهما لا يجتمعان والإطلاق اعم والأعم يجامع الأخص ولا يقابله. (١٠) نحو كل إنسان ميت بالإطلاق العام وسميت القضية التي نسبتها فعلية مطلقة عامة لتبادر الفعل إلى الذهن عند الإطلاق دون الإمكان فالفعلية كيفية زائدة على نفس النسبة لأن النسبة اعم من أن تكون بالفعل او بالإمكان فليس المراد بالإطلاق عدم التقييد.

(١) ..من أربع لها .خ (٢) ..نفي أو إثبات ..خ (٣) النسب خ
(٤) يكون خ (٥) لان امكان الايجاب تقابله ضرورة السلب بمعنى انهما لا يجتمعان
اذ كل انسان حيوان بالضرورة نقيضه بعض الإنسان ليس بحيوان بالامكان خ

وهذه الأربع تأتي مطلقة (١) حينا وتارة بقيد موثقة

قيودها الخمس عشر تنتهي (٢) والمطلقات أربع من هذه (٣)

فإن أتت لفظا فسمها جمله (٤) وأدع القضية إذن موجبه (٥)

إن وافقت جهتها عنوانها (٦) حينئذ فالصدق مما زانها

وإن تخالف فهي عين الكاذبه (٧) موجبة في نفسها أو سالبه (٨)

وللضرورة أتم سبعا تأتي (٩) مطلقة ست مقيدات

مشروطتان (١٠) بدوام الوصف (١١) قيدا وقيدان (١٢) تلفي

---

(١) المراد بالمطلقة هنا خلاف المقيدة بدليل المقابلة لا المطلقة التي تكون نسبتها الإطلاق فإنها تكون مطلقة ومقيدة نحو كل إنسان كاتب فهو متحرك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب. (٢) وسيأتي تفصيلها. (٣) فالمطلقة الضرورية نحو كل جرم حادث بالضرورة والدائمة المطلقة نحو كل فلك متحرك دائما والمطلقة العامة نحو كل انسان ميت بالإطلاق العام والممكنة المطلقة نحو كل انسان حيوان بالإمكان العام. (٤) الكيفية. (٥) ويسمى عند عدم ذكر الجهة معراة وهي حينئذ محتملة لجميع الجهات. (٦) أي الجهة التي جعلها الحاكم بالنسبة دالة على المادة تارة تكون موافقة للمادة في نفس الأمر نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل جرم متحرك بالإمكان الخاص فتكون القضية صادقة وذلك معنى ... (٧) المادة في نفس الأمر. (٨) كما لو قلت كل جرم متحرك بالضرورة أو كل انسان حيوان بالإمكان الخاص. (٩) وأتى لقيود الموجهات بقوله ... (١٠) وتقدم مثالها. (١١) العامة والخاصة. (١٢) فالعامة ما قيدت ضرورتها بدوام وصف الموضوع من غير تعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوصف نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا سميت مشروطة لأن شرطنا ضرورية اتصافه بدوام العنوان للذات وعامة لأنها أعم من أختها التي بعدها والشروطة الخاصة منها لكن مع التعرض لنفي الدوام عند مفارقة الوصف نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما. (١٣) مطلقة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وسميت وقتية لتقييدها بالوقت ومطلقة لعدم تقييدها بنفي الدوام عند مفارقة الوصف والوقتية غير الموصوفة بالإطلاق منها لكن مع التعرض لنفي الدوام. (١٤) إذ القضية لا بد لها في نفس الأمر من كيفية وذلك معنى الجهة فإن صرح باللفظ الدال عليها كأن يقال مثلا كل انسان حيوان بالضرورة سمي ذلك اللفظ جهة والقضية موجهة.

وَقْتَيْهِمَا مُعَيَّنًا وَانْتَشَرَتْ ... ثِنْتَانِ فِي مُبْهَمٍ وَقْتٍ ذُكِرَتْ

وَانْمِ ثَلَاثًا لِلدَّوَامِ مُطْلَقَهْ (١) ... وَقَيِّدِ الْأُخْرَيَيْنِ بِنَا حُقِّقَا

عُرْفِيَّةً عَمَّتْ وَأُخْرَى خُصَّتِ (٢) (٣) ... كُلٌّ عَلَى دَوَامِ وَصْفٍ نُصَّ (٤)

وَانْمِ لِلْإِطْلَاقِ مُقَابِلَ الدَّوَامْ ... أَرْبَعَةَ إِطْلَاقُ إِبْدَاهُنَّ عَا

(١) فالمنتشرة المطلقة كالوقتية إلا أن الوقت فيها غير معين نحو كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا والمنتشرة غير الموصوفة بالإطلاق مثلها لكن مع التقييد بدوام فهذه الضروريات السـ الأول مطلقة والشروطيتان مقيدتان بدوام الوصف والوقتيتان بوقت معين والمنتشرتان بوقـ مبهم. (٢) نحو كل فلك متحرك دائما. (٣) وهي ما قيد دوامها بوصف الموضوع من غير تعرض لنفـ الدوام عنه مفارقة ذلك الوصف نحو كل آكل يتحرك الفك الأسفل ما دام آكلا سميت عـ للاكتفاء في دوام نسبتها بالعرف والعادة. وإن لم يقتض العقل دوامها كما في المثال المذكـ وعامة لأنها أعم من التي بعدها. (٤) فالخاصة مثل العامة مع التقييد فأمثلة الضروريا الثلاث الأول إن حذف لفظ الضرورة صارت أمثلة للدوائم الثلاث على الترتيب. (٥) نحـ كل انسان ميت بالإطلاق العام.

ثم ثلاث قيدها نفي الدوام (١) نفي الضرورة (٢) وحين الوصف دام (٣)
وانسب إلى الإمكان خمسا واحده مطلقة وأربعا مقيده (٤)
خصوص الإمكان (٥) ووقت عينا (٦) والحين والدوام (٧) (٨) قيدهنا
وانقسمت (٩) إلى بسيط وهي ما فيها بحكم واحد قد حكما
إيجابا أو سلبا (١٠) وفيه اثنا عشر (١١) قضية من ذي القضايا تنتظر

---

(١) وتسمى المطلقة الوجودية اللادائمة وهي المحكوم فيها بوجود نفس النسبة مع التقييد بنفي الدوام نحو كل انسان حي لادائما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل ولادائمة لتقييدها بنفي الدوام. (٢) وتسمى المطلقة الوجودية اللاضرورية وهي المحكوم بفعلية النسبة فيها مع التقييد بنفي الضرورة نحو كل انسان فهو ست لا بالضرورة سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل ولاضرورية لتقييدها بنفي الضرورة. (٣) أي أن المطلقة الحينية هي التي قيدت نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب والفرق بين التقييد بحين وصف الموضوع والتقييد بدوام وصفه أن التقييد بحين الوصف لا يستغرق جميع احيانه العامة بخلاف دوام الوصف فإنه يستغرق جميع احيان وصف الموضوع وبهذا يعرف الفرق بين العرفية العامة والمطلقة الحينية من حيث القيد. (٤) وهي الممكنة العامة نحو كل انسان حيوان بالإمكان العام لأن المراد بها ما نسبتها غير ممتنعة. (٥) فالممكنة الخاصة هي ما حكم فيها بأن نسبتها غير ممتنعة ولا ضرورية بل جائزة مستوية الطرفين نحو كل جرم متحرك بالامكان الخاص سميت ممكنة لأن جهتها إمكان وخاصة لاختصاصها بمستوي الطرفين فلا تصدق بالضرورة بخلاف العامة. (٦) أي أن الممكنة الوقتية هي التي قيد امكانها بوقت معين نحو كل انسان ميت بالامكان العام وقت مفارقة الروح له سميت ممكنة لأن نسبتها غير ممتنعة ووقتيه لتقييد جهة امكانها بوقت معين. (٧) أي أن الممكنة الحينية هي التي قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو كل آكل حامض بالإمكان حين هو آكل. (٨) اي أن الدائمة هي التي حكم فيها بدوام الإمكان نحو كل ممكن معدوم بالإمكان دائما. (٩) الموجهات. (١٠) نحو كل إنسان حيوان بالضرورة. (١١) نحو لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثم إلى مركب (١) وفيه ... سبع وفيه ضابط تحويه (٢)

إن تحو لا كذا أو اتكانا تخص ... فهو المركب بحكمين يخص (٣)

وإن يجي الموضوع كليا وقع ... من قبله السور فلا أصل اتبع (٤)

وإن على المحمول أو جزئي حمل (١) ... فالانحراف للقضية حصل (٥)

---

(١) وهو المحكوم فيه بحكمين إيجابي وسلبي سميت مركبة لأن معناها مركب من معنى قضيتين موجبة وسالبة نحو كل انسان ميت بالإطلاق الدائم لأن معناه أن الموت لازم للإنسان دائما وانما ينتفي دوامها إذا انتفى الموت عنه يوما ما فصار قولنا الدائما في قوة قولنا لا شيء من الإنسان بميت بالإطلاق العام فتكون هذه المركبة وهي الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين موجبة وسالبة (٢) يعرف به المركب من البسيط. (٣) أي أن ما اشتمل من الموجهات على التقييد بلا دائما أو لا بالضرورة أو لا بالامكان الخاص فهو المركب وما عري عن ذين فهو بسيط. (٤) إذا الأصل وقوع السور قبل الموضوع الكلي إذ السور هو الذي يدل على تعميم الافراد وتبعيضها والمقصود من موضوع القضية مصدوقه ومن محمولها مفهومه ولذا كان من حق السور ان لا يدخل إلا على حالة افراد ليقصد الحكم عليها تعميما أو تبعيضا وهو الموضوع الكلي لا الجزئي لأنه لا أفراد له ولا المحمول مطلقا لأن المقصود منه مفهومه لا أفراده. (٥) اي لأن السور ان دخل على المحمول كليا أو جزئيا أو على الموضوع الجزئي فقد انحرف عن الموضع الذي يستحقه وتسمى القضية منحرفة حينئذ.

---

(١) .. أو جزئي دخل .. خ (٢) أو على الامكان خ (٣) موضعه ٤

وَيَنْتَمِي لِمِائَةٍ وَاثْنَيْ عَشَرْ مَا فِي انْحِرَافِ سُورِهَا مِنَ الصُّوَرْ (١)

فَإِنْ إِلَى الْجُزْئِيِّ أُفْرِدَا نُمِيَتْ (٢) أَوْ بِاجْتِمَاعِهِمَا بِفَرْدٍ حُكِمَتْ (٣)

فَهْيَ إِذَا الْاِتِّصَالُ لَيْسَتْ تُقْبَلُ وَغَيْرُ بَيِّنٍ كُلُّهُ مُحْتَمَلُ (٤)

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ (٥) فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ

أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ (٦) وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ (٧)

---

(١) بيانها أن السور إذا دخل على المحمول فإما أن يكون كليًّا نحو زيد كل انسان أو جزئيًّا نحو زيد كل عمرو والسور أيضًا إما كلي أو جزئي كقولك في المثالين بدل كل بعض فهذه أربعة أحوال للمحمول والموضوع مع كل واحد منهما إما كلي أو جزئي وكل إما مسور بالسور الكلي أو الجزئي أو مهمل فهذه ستة أقسام وامثلتها على النشر المرتب كل انسان كل زيد، وكل زيد كل عمرو، وبعض الإنسان كل زيد، وبعض زيد كل عمرو، والانسان كل زيد وعمرو كل زيد، فإذا ضربت أحوال الموضوع الستة في اربعة احوال المحمول يخرج اربعة وعشرون، ثم الطرفان في جميعها إما أن يقترنا بحرف السلب أو لا يقترنا أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه أربع مائة وست وتضرب في الأربع والعشرين بستة وتسعين أربع وعشرون في حمل الكلي على الكلي ومثله في حمل الجزئي على الجزئي ومثلها في التخالف حمل الكلي على الجزئي وحمل الجزئي على الكلي، وقد يكون الانحراف بدخول السور على الموضوع الجزئي فقط ولا يدخل على المحمول أصلًا وحينئذٍ فالسور إما كلي أو جزئي نحو كل زيد إنسان أو بعض زيد انسان فهما اثنان في الموضوع والمحمول مع كل منهما إما كلي أو جزئي نحو كل زيد عمرو وبعض زيد عمرو فهذه أربع من ضرب اثنين في اثنين وكل منهما إما أن يقترن الطرفان فيه بحرف السلب أو لا أو الموضوع فقط أو المحمول فقط أربعة في اربعة ست عشرة تضم إلى الستة والتسعين بجميع مائة والثنا عشرة قضية. (٢) نحو كل زيد عالم. (٣) نحو زيد كل عالم. (٤) ولما تكلم على ما قصده من الحمليات ذكر مقابلها وهو الشرطيات[١] فقال. (٥) والمراد به الربط بحرف الشرط أو العناد إلا أن إطلاق التعليق على العناد مجاز تشبيهًا له بربط المتصلة ففيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه. (٦) فالمتصلة هي التي فيها أداة الشرط سميت شرطية لوجود حرف الشرط وسميت متصلة للاتصال مقدمها بتاليها صدقًا ومعية لأن أحد طرفيها يلازم الآخر ويتبعه لتعليقه عليه. (٧) وتسميتها شرطية مجاز لأجل الربط بين طرفيها بالعناد وسميت منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو إما.

جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي (1) أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ

مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْئَيْنِ (2) (4) وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ بَيْنِ

مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرَ بَيْنِهِمَا (5) أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ قُلْتُ عُلِمَا

مَانِعَةُ جَمْعٍ (6) أَوْ خُلُوٍّ (7) أَوْ هُمَا وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ (8) الْأَخَصُّ فَاعْلَمَا

---

(1) لأنه هو الطالب المتبوع وإن قدم التالي لفظاً نحو النهار موجود إن طلعت الشمس ولا يخرجه تقدمه عن كونه تالياً وأما تقدير الجواب بعد الشرط عند النحاة فلمراعاة تلك الصناعة فقط لأن الأداة بها صدر الكلام ولا عناية لذلك عندنا المنطقي لأن ملحوظه المعنى فقط. (2) لأنه هو المطلوب التابع وهذا في القضية المنفصلة مبني على حسب ترتيب اللفظ فقط لأن أجزائها متشابهة بحسب الصورة لا يتميز مقدمها من تاليها إلا بالتقديم والتأخير لفظاً. (3) أي أثبت. (4) وهذا التعريف غير جامع لعدم شموله للاتفاقية والسالبة والصواب أن يقال المتصلة هي التي حكمت بالصحبة أو سلبها بين الطرفين نحو كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً وليس هو إذا كان الشيء كلما كان حيواناً كان إنساناً. (5) وهذا التعريف غير جامع لعدم شموله السالبة. (6) وهي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق سواء اجتمعا على الكذب أم لا فتكون بهذا المعنى شاملة للحقيقية. (7) وهي التي لا يجتمع طرفاها على الكذب سواء اجتمعا على الصدق أم لا وهي بهذا التفسير شاملة للحقيقية. (8) والحقيقية هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق ولا على الكذب بل لا بد من صدق أحدهما وكذب الآخر لأن النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا على كذب وكذا ما يساويهما وهي لا تتركب إلا من ذلك وسميت حقيقية لكون التنافر بين طرفيها حقيقياً لوجوده في الصدق والكذب بخلاف التنافر في الباقيتين فهو نسبي اضافي لا حقيقي بمعنى أنه بالنظر إلى إحدى الجهتين فقط وأما بالنظر إلى الأخرى فلا تنافر.

(1) لعدم شموله السالب خ

إِنْ يَتَلَازَمْ طَرَفَا القَضِيَّةِ ... لِمُوجِبٍ (١) فَانْسِبْ إِلَى اللُّزُومِيَّةِ

وَإِنْ تَلَازَمَا وَلَيْسَ مُوجِبْ (٢) ... فَهْيَ إِذَا لِلِاتِّفَاقِ تُنْسَبْ (٣)

وَالحُكْمُ ذَا فِي ذَاتِ الِاتِّصَالِ (٤) ... كَذَاكَ أَيْضًا ذَاتُ الِانْفِصَالِ

إِنْ يَكُنِ العِنَادُ فِيهَا بَادِي ... لِمُوجِبٍ (٥) فَانْسِبْ إِلَى العِنَادِ

وَمَا عَرَى عَنْ مُوجِبِ شِقَاقُهَا (٦) ... فَذِي اسْمُهَا وَسْمُهَا اتِّفَاقُهَا

وَمَا مِنَ الشَّيْءِ وَمِنْ أَخَصَّ مِنْ ... نَقِيضِهِ (٧) لَدَى العِنَادِ تَقْتَرِنْ

---

(١) بأن يكون الأول سببًا للثاني أو عكسه عقلًا نحو كلما كان الشيء إنسانًا كان حيوانًا لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان ويستحيل أن ينفك الكل عن جزئه أو عادة نحو كلما طلعت الشمس وجد الضوء أو شرعًا نحو كلما زالت الشمس وجبت صلاة الظهر أو يشترك الطرفان في سبب نحو كلما كان الضوء موجودًا فالكواكب خفية أو يكونا متضايفين نحو كلما كان زيد أبا لعمرو فعمرو ابن له. (٢) بأن لا يقتضي صدق أحدهما صدق الآخر بوجه بل اتفق فقط صدقهما في الوجود. (٣) وقد تفسر بما هو أعم وهو أن يكون تالياها صادقًا ولا ينافي صدقه صدق المقدم وفائدتهما رفع ما يتوهم من التنافر بين أمرين. (٤) نحو كلما طلعت الشمس فالإنسان حيوان فإن طلوع الشمس لا إنعاد له بحيوانية الإنسان ولا يقتضيها لا عقلًا ولا عادة ولا شرعًا ونظير هذا المثال إن كانت السماء فوق الأرض فالعسل حلو. (٥) من تناقض أو تضاد نحو إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا وإما أن يكون الشيء حجرًا أو شجرًا وإما أن يكون الموجود قديمًا وإما أن لا يكون قديمًا. (٦) بأن لا ينافي أحدهما الآخر لكن اتفق صدق أحدهما وكذب الآخر وليس صدق صادقهما هو الذي أوجب كذب الآخر ولا العكس نحو إما أن يكون الإنسان حيوانًا وإما أن يكون الحمار جمادًا فإنه لا تنافي بينهما لكن اتفق صدق الأول وكذب الثاني. (٧) نحو إما أن يكون الثوب أبيض وإما أن يكون أسود فنقيض أبيض لا أبيض وأسود أخص منه إذ لا أبيض صادق بأحمر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مانعة جمع[1] إذا سميت[1] ومامن الشيء ومن أعما

أي من نقيضه تركب[2] فذي[2] مانعة الخلو[3] في اسمها خذ

مانع ذين مامن الشيء وما ساوى النقيض[4] أو نقيض عمما[5]

قد تصدق القضية الشرطيه مع كذب الجزئين[6] لا الحمليه[7]

---

(١) لأن طرفيها لا يجتمعان وقد يرتفعان. (٢) موجبتها العنادية نحو إما أن يكون ال
غير ابيض وإما أن يكون غير اسود فنقيض غير ابيض ابيض وغير اسود اعم منه لصد
بالأعم. (٣) وسميت مانعة خلو لأن طرفيها لا يصح ارتفاعهما بأن يكون أبيض اس
لأن ارتفاع كل منهما يستلزم ارتفاع نقيض الآخر لأن ارتفاع الأعم يستلزم ارتفا
الأخص فيجتمع ارتفاع الشيء ونقيضه وهو محال. (٤) نحو إما أن يكون الموجود ق
وإما أن يكون حادثا فنقيض قديم لا قديم وهو مساو لحادث ونقيض حادث لا حا
وهو مساو لقديم عند حملها على الموجود وإلا فالسلب اعم لصدقه بما لم يوج
(٥) نحو إما أن يكون الموجود قديما وإما أن لا يكون قديما وهذه تعاريف المنفصلة
الموجبة وأما سالبتها فهي التي حكم فيها بسلب معنى موجبتها[4]. (٦) لأن صد
بموافقة حكمها الذي هو الاتصال والانفصال للواقع اذ هو المحكوم به والاعبرة بص
الطرفين ولا كذبهما نحو لو كان زيد حجرا لكان جمادا لصدق لزوم جماديته بحجر
ولو كانت جماديته وحجريته مستحيلتين ومن ذلك لو كان فيهما آلهة إلا
لفسدتا. (٧) لأن صدقها بموافقة النسبة التي فيها للواقع.

---

(١) مانعة الجمع .. خ (٢) تركب فذي .خ

(٣) وأما سالباتها .خ (٤) معنى موجباتها خ

وَصِدْقُهَا مَعَ كَذِبِ الْمُقَدَّمِ ... يُوجَدُ أَيْضًا فِي الْكَلَامِ الْأَقْوَمِ (١)

وَصِدْقُهَا مِنْ صَادِقَيْنِ اسْتُعْمِلَهْ (٢) ... فِي ثَلَاثٍ تَصْدُقُ الْمُتَّصِلَهْ (٣)

تَكْذِبُ وَالْجُزْءَانِ كَاذِبَانِ (٤) ... أَوْ مُتَخَالِفَانِ (٥) صَادِقَانِ

لَكِنْ (٦) بِشَرْطِ عَدَمِ اتِّصَالِ ... مَعْنَى الْمُقَدَّمِ بِمَعْنَى التَّالِي (٧)

فَجُمْلَةُ الْكَاذِبِ مِنْهَا أَرْبَعُ ... فَهِيَ إِذَا سَبْعُ قَضَايَا تَقَعُ (٨)

أَمَّا حَقِيقِيَّةُ الِانْفِصَالِ ... فَصِدْقُهَا يُوجَدُ فِي الْمِثَالِ

فِي صَادِقٍ وَكَاذِبٍ (٩) وَتَكْذِبُ ... إِنْ كَانَ صِدْقٌ مِنْهُمَا أَوْ كَذِبُ (١٠)

وَذَاتُ مَنْعِ الْجَمْعِ فِيهَا الصِّدْقُ ... عَنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ (١١) تَحَقُّقُ (١٢)

أَوْ كَاذِبَيْنِ (١٣) كَذِبُهَا يَتَّضِحُ ... مِنْ صَادِقَيْنِ وَالْمِثَالُ يُوضِحُ (١٤)

---

(١) نحو لو كان زيد في السماء ما نجا من الموت وأما العكس وهو ما تألف من مقدم صادق وتالٍ كاذب فلا يصح فيه الصدق لاستحالة المحال وهو صدق الكلاذب وكذب الصادق لأن صدق اللزوم يستلزم صدق اللازم وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم. (٢) نحو إن كان زيد انسانا كان حيوانا. (٣) اللزومية. (٤) نحو إن كان زيد حمارا كان حجرا. (٥) بأن كان المقدم صادقا والتالي كاذبا نحو إن كان زيد حيوانا كان حجرا أو المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو إن كان زيد حجرا كان ناطقا. (٦) كذبهما عن صادقين. (٧) بأن لا يكون علاقة بينهما نحو كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا. (٨) اربع كاذبة وثلاث صادقة. (٩) نحو إما أن يكون العدد زوجا أو وترا. (١٠) نحو إما أن يكون زيد انسانا وإما أن يكون ناطقا. (١١) نحو إما أن يكون زيد حجرا أو شجرا. (١٢) نحو إما أن يكون الشيء ابيض وإما أن يكون أسود إذا كان متصفا بأحدهما. (١٣) نحو إما أن يكون زيد حجرا أو شجرا. (١٤) نحو إما أن يكون زيد انسانا وإما ناطقا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مانعة الخلو من صدقين (١) تصدق أو من متخالفين (٢)

وإن أتت من كاذبين تكذب (٣) وكل ذا للموجبات تجب

أما السوالب ففيها الكاذب في الموجبات الصدق فيه واجب

والصادق الكذب فيه قد قبل وذاك في متصل والمنفصل

فصل في التناقض (٤)

---

(١) نحو إما أن يكون الحيوان متحركا أو ساكنا. (٢) نحو إما أن يكون الحيوان متحركا أو جمادا. (٣) نحو إما أن يكون الحجر ناطقا أو متحركا بالإرادة. (٤) لما فرغ من القضايا وأقسامها أخذ يتكلم على بعض أحكامها وهو التناقض والعكس. ووجه الحاجة إليهما أن الدليل قد يقوم على إبطال النقيض والمطلوب نقيضه وقد يقوم على الشيء والمطلوب عكسه واحتيج إلى تعريفهما مثال المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال نقيضه قياس الخلف مثاله قولك في الاستدلال على حدوث العالم لو لم يكن العالم حادثا لم يكن متغيرا لكنه متغير فهو حادث لأن الواقع في قياس الخلف الاستدلال على المطلوب بإبطال نقيضه لأنه ينتج نقيض المطلوب ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على عكسه ما يقع في الأشكال الثلاثة فإنها عند ردها للأول قد تنتج غير المطلوب مثاله في الشكل الثاني لا شيء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان ينتج لا شيء من الحجر بإنسان ويرد إلى الأول بعكس الصغرى وجعلها كبرى وعكس النتيجة لأن النتيجة التي هي لا شيء من الحجر بإنسان إذا عكست تصير لا شيء من الإنسان بحجر فإذا رد إلى الأول بعكس الصغرى وهي لا شيء من الحجر بحيوان تصير لا شيء من الحيوان بحجر تجعل كبرى فتصير هيئة الشكل كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الإنسان بحجر والمطلوب المستدل عليه هو لا شيء من الحجر بإنسان فالنتيجة عكسه وهو لا شيء من الإنسان بحجر فإن العكس لازم المطلوب وهو صادق واللازم للازم لازم

الحصر في تقابل الأشياء في أربع من الأمور جائي (١)

تقابل الضدين والضد أن ما (٢) يرتفعان وانتفى جمعهما (٣)

ثم تقابل النقيضين وذان (٤) لا يرتفعان لا ولا يجتمعان (٥)

والمتضايفان كالأبوة عند المقابلة بالبنوة

هما وجوديان ليس يحصل للبعض دون صنوه تعقل

تقابل العدم والملكة في صفة مشبتة وصفة

منفية إن صح أن يتصفا حينئذ بالوصف من عنه انتفى (٦)

---

(١) المتقابلان الأمران اللذان لا يجتمعان في زمن واحد في ذات واحدة من جهة واحدة ووجه الحصر أن المتقابلين إما وجوديان أو أحدهما وجودي والآخر عدمي. (٢) الوجوديان اللذان لا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر. (٣) كالسواد والبياض فإنهما لا يجتمعان وقد يرتفعان بالحمرة. (٤) المتقابلان الأمران اللذان أحدهما وجودي والآخر عدمي ولم يعتبر في العدمي أن يكون المحل قابلاً للوجودي منهما. (٥) كالسواد وعدم السواد والبصر والعمى بالنسبة للحائط. (٦) كالبصر والعمى بالنسبة إلى زيد بخلاف الحائط.

---

(١) لا يجتمعان ولا يرتفعان خ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تناقض خلف القضيتين في (١) كيف وصدق واحد أم مرفي (٢) (٣) (٤)

شرط التناقض اتحاد الحمل (٥) والوضع (٦) والوقت (٧) ومكان (٨) وفعل (٩)

---

(١) مخرج تناقض المفردين نحو فرس لا فرس واختلاف إنسانين نحو قم ولا تقم فذلك ونحوه وإن كان تناقضا في المعنى لكن لا يسمى تناقضا في الاصطلاح. (٢) إيجاب وسلب فخرج الاختلاف بغيره كاختلاف قضيتين في العدول والتحصيل والكلية والجزئية والشرطية والحملية ونحو ذلك. (٣) فقط لزوما فخرج الاختلاف في الكيف على وجه يصح معه صدقهما أو كذبهما نحو زيد قائم زيد ليس بقائم أو يصح معه كذبهما فقط كاختلاف كليتين بالسلب والإيجاب تكذبان معا حيث يكون المحمول اخص من الموضوع نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بإنسان فإن كان أعم أو مساويا كذبت السالبة فقط نحو لا شيء من الإنسان بحيوان أو بناطق وإن كان مباينا كذبت الموجبة فقط نحو كل انسان فرس أو على وجه يصح معه صدقهما فقط وذلك كالجزئيتين تصدقان معا حيث يكون المحمول أخص من الموضوع نحو بعض الحيوان ليس بإنسان فإن كان أعم أو مساويا صدقت الموجبة فقط نحو بعض الإنسان حيوان أو ناطق وإن كان مباينا صدقت السالبة فقط نحو بعض الإنسان ليس بفرس. (٤) بمجرد ذلك الاختلاف خرج به الاختلاف الذي يقتضي صدق أحدهما فقط لكن لا لذات الاختلاف بل لواسطة نحو زيد انسان زيد ليس بناطق فإنه يقتضي صدق احداهما وكذب الأخرى لواسطة معرفة أن كل انسان ناطق. (٥) فلا تناقض بين قولك زيد كاتب زيد ليس بشاعر. (٦) فلا تناقض بين قولك زيد كاتب عمرو ليس بكاتب لانه عند الاختلاف في المحمول أو الموضوع يصح صدقهما معا أو كذبهما ولا تناقض بين صادقين ولا بين كاذبين. (٧) فلا تناقض بين قولنا نبينا صلى الله عليه وسلم صلى لبيت المقدس اي قبل التحويل وقولنا نبينا صلى الله عليه وسلم لم يصل لبيت المقدس اي بعد التحويل. (٨) فلا تناقض بين قولنا زيد يصلي اي في المسجد وقولنا زيد ليس يصلي أي في الدار. (٩) فلا تناقض بين قولنا زيد كاتب اي بالقوة وقولنا زيد ليس بكاتب اي بالفعل.

(١) مخرج للمفردين بخ (٢) فإنه يقتضي صدق احدهما وكذب الآخر بخ

كُلُّ إضافةٍ وشرطٌ والكفى (١) (٢) (٣) (٤) بعضٌ بموضوعٍ ومحمولٍ قفا (٥) (٦)

وردّها بعضٌ إلى اتحادِ (٧) نسبةِ حكمٍ بين ذي الأضدادِ (٨)

وشرطوا أيضاً تخالفَ الجهه (٩) كذاكَ في قضيةٍ موجهه (١٠)

---

(١) فلا تناقض بين قولنا زيد اسود اي بعضه وزيدٌ ليس بأسود اي كله. (٢) فلا تناقض بين قولنا زيد أبٌ اي لعمرو وزيدٌ ليس بأب اي لخالد. (٣) فلا تناقض بين قولنا زيد يدخل الجنة اي بشرط موته على الايمان زيد لا يدخلها اي بشرط موته على الكفر. (٤) وهو الامام الرازي. (٥) وزمان. (٦) ويرجع بعض مابقي إلى وحدة المحمول وبعضه إلى وحدة الموضوع فوحدة الشرط والكل والجزء داخلة في وحدة الموضوع لأنا إن قلنا اللون مفرق للبصر بشرط كونه ابيض اللون غير مفرق للبصر بشرط كونه غير ابيض وقولنا الزنجي أسود اي بعضه الزنجي ليس بأسود اي كله فاللون الابيض خلاف غير الابيض وبعض الزنجي خلاف كله، ووحدة المكان والقوة والفعل والاضافة داخلة في وحدة المحمول لأن الجلوس في المسجد خلاف الجلوس في الدار والاسكار بالفعل خلاف الاسكار بالقوة وأبوة زيد لخالد خلاف ابوته لعمرو (٧) وهو الفارابي. (٨) بحيث يرد السلب على ماورد عليه الايجاب اذ جميع الوحدات يرجع إلى وحدة النسبة لأنه متى اختلف واحد منها اختلفت النسبة فنسبة المحمول إلى أحد الموضوعين خلاف نسبة الآخر إليه ونسبة أحد المحمولين إلى الموضوع مغايرة نسبة الآخر إليه ونسبة المحمول إلى أحد أمرين بشرط مغايرة لنسبته إليه بغير ذلك الشرط وعلى هذا القياس. (٩) كتقابل الضرورية بالممكنة العامة لأن سلب ضرورة الايجاب إمكان عام مسالب وسلب ضرورة السلب إمكان عام موجب نحو كل انسان حيوان بالضرورة وبعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام والدائمة المطلقة العامة لأن سلب دوام الإيجاب اطلاق عام مسالب وسلب دوام السلب اطلاق عام موجب نحو كل فلك متحرك دائما بعض الفلك ليس بمتحرك بالاطلاق فلا تخفى أنا إذا قلنا ان نقيض الضرورية ممكنة أو نقيض الدائمة مطلقة علمنا أن نقيض الممكنة ضرورية ونقيض المطلقة دائمة. (١٠) وانما اشترطوه لعدم تحقق التناقض عند اتحاد الجهة مع رعاية ماذكر كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ليس كل انسان بكاتب بالضرورة لكذبهما معاً.

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ (1) فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدَّلَهْ

وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّوَرِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ مع اتحاد النسبة.

الْكَيْفُ فِي النَّقِيضِ أَنْ تُبَدَّلَهْ يَكْفِي قَضَايَا الشَّخْصِ أَمَّا الْمُهْمَلَهْ

فَاسْلُكْ بِهَا سَبِيلَ ذَاتِ السُّورِ إِنْ كَانَ جُزْئِيًّا لَدَى الْجُمْهُورِ (2)

وَكُلُّ مَا ذُكِرَ فِي الْحَمْلِيَّهْ (3) مِنْ هٰذِهِ يَأْتِي وَفِي الشَّرْطِيَّهْ (4)

---

(1) مع اتحاد النسبة فنقيض زيدٌ عالم زيدٌ ليس بعالم وبالعكس. (2) فإن قلت الحيوان انسان أريدت بأل الحقيقة في ضمن افرادها فما نافيه في قوة قولك بعض الحيوان انسان لتحقق بعض الأفراد فنقيضها نقيض هذه الجزئية التي هي في قوتها وهو الاشيء من الحيوان بإنسان وكذا القول في المهملة السالبة نحو الحيوان ليس بإنسان وهي في قوة بعض الحيوان ليس بإنسان ونقيضها كلية موجبة هو كل حيوان انسان وانما لم يصح نقيض المهملة كنفسها لأن المهملتين يصح صدقهما معاً لا التناقض بين صادقين وأهل الفن بنوا قواعدهم على ما كان لازماً في جميع المواد لا ما كان يتخلف (1) وتحقيق الكلام في أل إذا أريد بها الحقيقة في ضمن أفرادها انها إن قامت قرينة على ارادة الكل فهي للاستغراق والقضية معها كلية سواء كان حقيقياً نحو خلق الانسان ضعيفاً أو عرفياً نحو جمع الأمير الصاغة او ادعائياً نحو أنت الرجل علماً، وإن قامت قرينة على ارادة البعض فهي للعهد الذهني نحو ادخل السوق حين لا عهد في الخارج والقضية معها جزئية وإن لم تقم قرينة على إرادة البعض ولا على الكل فالامر محتمل ففي المقام الخطابي يحمل على الكلية وفي المقام الاستدلالي يحمل على الجزئية لأنها المحققة وفي غيرهما نحتملهما وفي هذا تتصور المهملة. (3) من تعريف التناقض والشرط. (4) إلا انه يعتبر في الشرطية ما تقبله من الشروط كالاتحاد في الطرفين والزمان والمكان ونحو ذلك كاختلاف الكم لا الجهة اذ لا تقبلها.

(1) لا ما كان تختلف .. خ (2) وفي هذه .. خ

مع بقاء الصدق(1) والكيفية(2)

والكم(3) الا الموجب الكلية فعوضوها(1) الموجب الجزئية(4)

(1) احترازاً من التبديل الذي لا يبقى معه الصدق المفروض في الأصل كقولنا كل حيوان انسان في عكس كل انسان حيوان وليس المراد ببقاء الصدق أن الأصل والعكس لابد أن يكونا صادقين في الواقع بل المراد أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس سواء كانا صادقاً في نفس الأمر أم لا وانما اعتبر بقاء الصدق دون بقاء الكذب لأن العكس لازم للاصل ويلزم من صدق الملزوم صدق اللازم ولا يلزم من كذبه كذبه فقولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان. (2) الايجاب والسلب على وجه اللزوم احترازاً من التبديل الذي لم يبق معه الكيف كما لو قلت في عكس كل انسان حيوان ليس بعض الحيوان انسان فلا يسمى عكساً في العرف لأن الموجب قد يتخلف عن السالب وبالعكس اذ في قولنا كل انسان ناطق لا يصدق العكس سالبا وهو قولنا بعض الناطق ليس بإنسان وفي قولنا لا شيء من الانسان بفرس لا يصدق العكس موجبا وهو قولنا بعض الفرس إنسان فتخرج التبديل المذكور اذا بقي معه الصدق والكيف على وجه الاتفاق فقط كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق معه كل ناطق انسان لكن صدق الكلية في عكس مثلها انما هو اتفاقي لخصوص المادة وهو كون المحمول مساوياً للموضوع وليس لازماً وهم لا يعتبرون من الاحكام الا ما كان مطرداً. (3) الكلية والجزئية وهذا في القضية ذات الترتيب الطبيعي وهي التي تقدم موضوعها على محمولها في الحملية ومقدمها على تاليها في الشرطية ويخرج تبديل طرفي(1) القضية تبديل السور وتبديل الجهة وتبديل أحد الطرفين فقط كقولك زيد انسان زيد عالم ودخل في القضية الحملية والمتصلة ولابد أن يكون التبديل في كل واحد من الطرفين بكماله فلو قيل الوتد في الحائط لم يكن عكسه الحائط في الوتد لأن الحائط ليس هو في الأصل كل المحمول إذ المحمول هو استقرار الوتد في الحائط كأنا إذا قلنا الوتد مستقر في الحائط فيكون عكسه المستقر في الحائط الوتد. (4) فتقول في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان لأنها قد لا تصدق في انعكاسها كلية بخلاف الجزئية فانها تصدق بكل حال والعكس لا يكون إلا مطرداً وظاهره أن سائر القضايا غيرها تنعكس كنفسها وفي ذلك تفصيل.

(1) فعوضوه ... خ (2) فيخرج بتبديل طرفي ... خ

لَمْ تَنْعَكِسْ كُلِّيَةً قَضِيَّهْ مُوجِبَةٌ (١) لَكِنْ إِلَى شَخْصِيَّهْ

حِينًا وَتَارَةً إِلَى جُزْئِيَّهْ (٢) وَغَيْرُ ذَاتِ الْكُلِّ كَالْكُلِّيَّهْ (٣)

شَخْصِيَّةُ الْمَحْمُولِ لِلشَّخْصِيَّهْ فِيهِ (٤) وَكُلِّيَّةٌ (٥) جُزْئِيَّهْ (٦)

وَعَكْسُ ذَاتِ الْكُلِّ وَالْإِيجَابِ كَنَفْسِهَا امْتِنَاعُهُ فِي الْبَابِ

إِنْ لَمْ يَكُ الْمَحْمُولُ لِلْمَوْضُوعِ مُسَاوِيًا مَعْنًى لَدَى الْوُقُوعِ (٧)

أَمَّا إِذَا مَا اسْتَوَيَا فَتَنْعَكِسْ (٨) كَنَفْسِهَا وَذَاكَ لَيْسَ يَلْتَبِسْ (٩)

---

(١) سواءٌ كانت شخصية أو جزئية أو مهملة. (٢) وذلك ان كان محمولها جزئياً حقيقياً نحو هذا زيد عكسها زيدٌ هذا وكذلك قولك الانسان زيدٌ عكسها زيد بعض الانسان وبعض الإنسان زيدٌ عكسها زيد بعض الانسان. (٣) وذلك إن كان محمولها كلياً فإذا قلت في الجزئية بعض الأبيض حيوان فعكسه بعض الحيوان ابيض واذا قلت في المهملة الجسم حيوان تعكسه بعض الحيوان جسم واذا قلت في الشخصية زيدٌ حيوان عكسه بعض الحيوان زيد. (٤) اي العكس. (٥) اي المحمول. (٦) سواءٌ كانت جزئية او مهملة أو شخصية. (٧) نحو كل انسان حيوان فانها لا تنعكس كنفسها بل تنعكس بجزئية فتقول بعض الحيوان انسان لأن المحمول اذا كان أعم من الموضوع لا يمكن فيه عكسه كنفسه اذ لا يصح أن تقول في عكس المثال المذكور كل حيوان انسان لكذبه ومن شروط العكس صدقه مع أصله. (٨) نحو قولك كل انسان ناطق. (٩) نحو قولك كل ناطق إنسان وهو صادق وهذا القيد لابن هارون وانما أغفله من اغفله لأن اهل الفن لا يعتبرون من القواعد إلا ما كان مطرداً وانعكاس الكلية جزئية لازم الصدق بكل حال والجمهور لا يرون التبديل الذي ليس معكساً إلا ما كان لازمه الصدق في اي مادة.

آ ... ذاكَ ... يلتبس ... خ

فصل في عكس النقيض (١)

تبديل كل جزئي القضيه (٢) حملية تكون (٣) أو شرطيه (٤)
بنقض الآخر (٥) مع البقاء للصدق والكيف (٦) بلا امتراء
يدعونه عكس النقيض الموتلف (٧) أما المخالف (٨) فتبديل الطرف
الأول (٩) بالنقيض للأخير والثان (١٠) بالأول (١١) في التقرير
مع بقاء الصدق (١٢) لا الكيف وفي (١٣) مثال كل منهما يبدو الخفي (١٤)
عكس النقيض (١٥) فيه فيما أسسوا كليه كنفسها تنعكس

(١) بنوعيه المخالف والموافق. (٢) ذات الترتيب الطبيعي. (٣) نحو كل انسان حيوان فعكسه بالموافق كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان واما الكلية السالبة الحملية فلا تنعكس هنا كنفسها بالعدم اطراد الصدق عند ما تعكس ما كنفسها كقولنا لا شيء من الإنسان بفرس لانك لو عكستها بالموافق كنفسها قلت لا شيء من غير الفرس غير انسان فيكون كاذبا مع صدق اصله. (٤) كقولنا كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا فعكسه بالموافق كلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا وفي قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان جمادا عكسه قد لا يكون اذا لم يكن الشيء جمادا لم يكن إنسانا. (٥) وبذلك خرج المستوي. (٦) على وجه اللزوم فقيوده كقيود المستوي فما خرج بتلك يخرج بهذه. (٧) سمي موافقا لموافقته لأصله في الكيف. (٨) سمي مخالفا لمخالفته للعكس في شيئين احدهما أن الكيف مخالف لكيف الأصل والثاني أن التبديل فيه ليس بعين الطرفين ولا بنقيضهما معا بل بعين احدهما ونقيض الآخر. (٩) من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي. (١٠) الطرف... (١١) عين. (١٢) احترازا مما لم يبق فيه الصدق كأن تعكس لا شيء من الإنسان بفرس إلى قولك كل ما ليس بفرس انسان. (١٣) على وجه اللزوم احترازا من أن تعكس لا شيء من الزوج بفرد إلى قولك كل غير الفرد زوج فقد صدق هنا اتفاقيا وليس لازما لصورة الكلية السالبة بدليل كذبه في لا شيء من الإنسان بفرس. (١٤) مثال الخفي الحملية الموجبة كل انسان حيوان عكس نقيضه المخالف لا شيء من غير الحيوان بإنسان ومثاله في الشرطية كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا عكس نقيضه المخالف ليس البتة إذا لم يكن الشيء حيوانا كان إنسانا. (١٥) موضع مخالفا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أَعْنِي لَدَى الإِيجَابِ أَمَّا السَّالِبَهْ (1) (2) فَعَكْسُهَا لِلْجُزْءِ فِيهِ (3) أَنْسِبَهْ (4)

لِصِحَّةِ الْعَكْسِ (5) أَدِلَّةٌ ثَلَاثْ أَذْهَانُ مُسْتَخْرِجِهَا غَيْرُ رِثَاثْ

مِنْهَا الَّذِي يُدْعَى بِالِافْتِرَاضْ وَهُوَ دَلِيلٌ غَيْرُ ذِي انْتِقَاضْ

جُعِلَ رَدِيفَ أَوَّلِ الْأُولَى الَّتِي (6) تَعْكِسُ مَوْضُوعَ اثْنَيْنِ مِثْلَ تِي (7)

وَاحْمِلْ (8) عَلَيْهِ طَرَفَيْهَا (9) عَاكِسَا (10) تُنْتِجُ مِنْ ثَالِثِهَا (11) (12) مَا عُكِسَا (13)

وَهْوَ (14) لُزُومًا (15) فِي الْقَضَايَا (16) الْمُوجِبَهْ وَالسَّالِبَاتِ إِنْ تَكُنْ مُرَكَّبَهْ (17)

---

(١) يعني أن الكلية الموجبة تنعكس في عكس النقيض بنوعيه كلية إلا أنها في الموافق موجبة وفي المخالف سالبة مثاله في الموافق كل انسان حيوان عكس نقيضه الموافق كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان ومثاله في المخالف كل إنسان حيوان عكس نقيضه المخالف لا شيء من غير الحيوان بإنسان. (٢) الكلية ... (٣) أي في عكس النقيض بنوعيه. (٤) أي راجعة إلا أنها في المخالف موجبة وفي الموافق سالبة مثاله في المخالف لا شيء من الإنسان بفرس عكس نقيضه المخالف ليس بعض غير الفرس إنسان ومثاله في الموافق لا شيء من الإنسان بفرس عكس نقيضه الموافق ليس بعض ليس بعض غير الفرس غير انسان وإيضاحه ان النفي تكرر في المثال ثلاثا فتكراره مرة يبقى الكلام موجبا وبالثالث تبقى الجملة منفية فصار معناها بعض غير الفرس انسان وهو صادق. (٥) أي المستوي. (٦) وهي مثلا كل إنسان حيوان. (٧) في الكم والكيف. (٨) أي الرديف كناطق. (٩) اي طرفي المعكوسة. (١٠) أن تحمل عليه أولا المحمول فتقول كل ناطق حيوان ثم الموضوع فتقول كل ناطق إنسان. (١١) أعني الفعل. (١٢) أي الانتكال. (١٣) أي عين العكس المدعى صدقه وهو بعض الحيوان إنسان. (١٤) لا يجري ... (١٥) إلا ... (١٦) كالمثال السابق أو ما يقوم مقامها في اقتضاء وجود الموضوع من السوالب وإليها أشار بقوله ... (١٧) تركيب الجهة لأن التركيب في قوة قضيتين مختلفتي الكيف فإن سلب الصدر فالعجز قضية موجبة وإن أوجب الصدر فالعجز قضية سالبة فالتركيب يقتضي الإيجاب لا محالة كما يقتضي السلب والإيجاب يقتضي وجود الموضوع، ثم قيد الناظم جميع ما يجري فيه الافتراض موجبات وسوالب بقوله ....

(أ) في نسخة بدل من هذا البيت وما قبله ... وهو مثلا كل انسان حيوان ... وهي كل ناطق حيوان.

بشرط كونهن فعليات (١) محمولهن ذا وجود يأتي (٢)
ثاني الأدلة يسمى الخلفا وشرحه في ذا النظام يلفى
تقريره لو لم يك العكس صدق (٤) صدق نقيضه لزوما اتفق (٥)
تجعل ذا النقيض كبرى الأصل (٦) فينتج (٧) فاسد في الشكل (٨)
أي أول الأشكال والقياس في صورته الصحة ظاهرا نفي (١٠)

(١) وهي ما عدا الممكنات الخمس من الموجهات فتشمل الضروريات السبع والدوائم الثلاث والمطلقات الاربع وقد مرت امثلة الجميع. (٢) يعني بشرط كون الجميع من موجبات وسوالب فعليات بشرط كون المحمول امرا وجوديا في هذه الشروط يصح سير العكس بالافتراض لزوما وأما اذا اختل به بعض هذه الشروط فلا يسير بالافتراض إلا إذا علم من خارج وجود الموضوع إذ لا يقتضي وجوده عند ما استوفى هذه الشروط. (٣) قياس... (٤) وهو بعض الحيوان إنسان في عكس كل انسان حيوان. (٥) اي نقيض هذا العكس وهو لا شيء من الحيوان بإنسان. (٦) وهو لا شيء من الحيوان بإنسان. (٧) وهو كل إنسان حيوان. (٨) وهو لا شيء من الإنسان بإنسان. (٩) أي الضرب الثاني من ضروب الشكل الأول. (١٠) لأن صورته كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان فصغراه موجبة وكبراه كلية.

فيصدق المحمول والموضوع عليه كل الصدق والمجموع
من ذاك جملتان تنتجان من ثالث الأشكال عين الثاني (أي عين العكس)
وهي كل ناطق حيوان وكل ناطق إنسان. المدعى صدقه وهو بعض الحيوان انسان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وسلموا الصحة في صغراه (1) فانحصر الفساد في كبراه (2)
وهي نقيض العكس ذا (3) فالعكس صح حين الفساد في نقيضه انضح (4)
والثالث (5) العكس وفي إيضاحه ما يتعقل على شرّاحه
تقول لو لم يصدق العكس صدق (6) نقيضه (7) أيضا كما قبل سبق (8)
فتعكس النقيض ذا (9) فيحصل منه مُنا في الأصل (10) حين يعمل
والأصل صادق ومانا في ذا الصدق (11) كاذب وذا (12) بالخلاف
ولازم الكاذب كاذب وما (13) نافض كاذبا بصدقه أحكما

---

(1) وهي كل إنسان حيوان. (2) وهي لا شيء من الحيوان بإنسان. (3) إذ هو بعض الحيوان إنسان.
(4) إذ نقيض الفاسد صحيح ضرورة. (5) يُسمى. (6) وهو لا شيء من الحيوان بإنسان.
(6) أي لو لم يصدق بعض الحيوان إنسان مثلاً عكساً لكل إنسان حيوان (8) في طريق الخلف.
(9) وهو لا شيء من الحيوان بإنسان إلى قولك لا شيء من الإنسان بحيوان لأنه كلية سالبة تنعكس كنفسها. (10) والذي هو كل إنسان حيوان لأنه أخص من نقيضه. (11) وهو لا شيء من الإنسان بحيوان. (12) وإذا كان كاذبا وهو لازم للا شيء من الحيوان بإنسان كذب هذا اللزوم لأن كذب اللازم يقتضي كذب ملزومه وهذا معنى قوله.. (13) وإذا كذب هذا اللزوم صدق نقيضه الذي بعض الحيوان انسان ضرورة وهو العكس المدّعى صدقه وهذا معنى قوله...

---

(1) لأن هذا إذا كذب كذب ملزومه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان وإذا ...ص

(1) وملزم الكاذب ..خ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والعكس لازم لغير ما وجد ... فيه اجتماع الخستين فاقصد (1)

ومثلها المهملة السلبية ... لأنها في قوة الجزئية (2)

والعكس في مرتب بالطبع (3) ... وليس في مرتب بالوضع (4)

باب في القياس (5)

(1) وهما السلب والجزئية بدليل صدق الأصل في قولك بعض الحيوان ليس بإنسان وكذب عكسه وهو قولك بعض الإنسان ليس بحيوان فكلما كان الموضوع اعم من المحمول أو المقدم اعم من التالي لزم الصدق للأصل والكذب للعكس فيصدق قولنا قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان فرسا ولا يصدق في عكسه قد لا يكون اذا كان الشيء فرسا كان حيوانا لأنه كلما كان الشيء فرسا كان حيوانا لزوما والتخلف في شيء من المواد دليل على عدم الانعكاس. (2) وفهم من استثنائها من اللزوم انها قد تنعكس في بعض المواد نحو بعض الإنسان ليس بحجر وعكسها بعض الحجر ليس بإنسان. (3) بدليل صدق الأصل في قولك الحيوان ليس بإنسان لأنه في قوة قولك بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصح عكسه وهو الإنسان ليس بحيوان إذ لا يصح سلب الأعم عن شيء من أفراد الأخص وإذا لم تصدق الجزئية السالبة في عكسها لم تصدق الكلية السالبة بالأحرى لأن الجزئية اعم من الكلية وكذب الأعم يوجب كذب الأخص وتخلف الصدق في مادة واحدة يكفي في عدم الانعكاس. (4) لأن العكس انما يكون في القضايا التي الترتيب بين طرفيها معتبر أو ذلك في القضايا الحملية والشرطية المتصلة اللزومية. (5) كالقضايا المنفصلة فإن تبديل طرفيها لا يسمى في العرف عكسا إذ لا تأثير له في المعنى وبحث القوم غالبا انما هو في المعقولات لا في الملفوظات وترتيب المنفصلة لفظي فقط فلك أن تقدم أو تؤخر ما شئت منهما والمعنى بحاله ومرادهم بالعكس ما يلزم مفهوم القضية عند التبديل والشيء لا يلزم نفسه. (6) وهو لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر والمراد هو المقصود الأعظم من هذا الفن إذ به تدرك الأحكام العقليات والشرعيات وكيفية استنباطها واستثمارها وأما معرفة الماصية برسومها وحدودها وهي التصورات فإنما يجيء بها في الحقيقة لأجل هذا المقصد فتقديمها من باب تقديم الوسائل على المقاصد وذلك أن التصديق لا بد أن يتقدمه تصور إذ الحكم على المجهول الصرف والتصورات مكتسبة بالحدود والرسوم وهي متوقفة على معرفة الكليات الخمس فوجب تقديمها عليها فلما فرغ من ذلك شرع فيما يوصل إلى التصديق ولما كان القياس متوقفا على معرفة القضايا إذ منها يتركب قدم الكلام عليها وعلى ما يعرض لها من تناقض وعكس ثم أنتج المقصود.

(1) بحيث لو أزيل تغير المعنى .. صح

إن القياس من قضايا صورا (1) مستلزما بالذات قولا آخرا (2) (3) (4) (5)

(1) قول: وهو جنس يشمل الملفوظ والمعقول واللفظ المركب وغيره (2) يخرج اللفظ المفرد والقضية الحملية لأنهما مركبة من مفردين ويخرج المركبات التقييدية كالحدود والرسوم لأنها مركبة من مفردات لا من قضايا والمركب الناقص كالإضافي وهو شامل للبسيط وهو ما تركب من قضيتين والمركب وهو ما تركب من أكثر وسيأتي (3) يخرج الأقوال المركبة التي لا تستلزم قولا آخر ولو كانت تسمى دليلا كالاستقراء والتمثيل إذا لم يفرغا في قالب القياس المنطقي كما إذا قلنا في التمثيل النبيذ حرام لأن الخمر حرام وعلة حرمتها الإسكار وهو موجود في النبيذ فالمطلوب النبيذ حرام ومقدماته هي ما بعده فبعد تسليمه لا يلزم عقلا أن النبيذ حرام لإمكان أن يوجد فارق يمنع من إلحاقه بها أما إذا أفرغا فيه فيفيد ان القطع باللزوم كقولك النبيذ مسكر وكل مسكر حرام وإن كانت النتيجة ظنية لكون مقدمتي القياس ظنيتين، وكقولك في الاستقراء هذا آكل وكل آكل يحرك فكه الأسفل فهو قياس منطقي للقطع بلزوم النتيجة وإن كانت الكبرى ظنية فقولنا هذا فاعل وكل فاعل مرفوع قياس منطقي وإنما الاستقرائي دليل كبراه (4) مخرج للقول المؤلف من قضايا إذا لزم منه قول آخر لا لذاته بل لخصوص المادة كقولك لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بصاهل فإنه يلزم منه لا شيء من الإنسان بصاهل وهو صادق لكنه لا لزم لخصوص المادة وهو لما علم من خارج من مباينة الإنسان للصاهل أو بواسطة مقدمة أجنبية غير اللازمة لإحدى مقدمتي القياس كقياس المساواة كقولنا الإنسان مساو للناطق والناطق مساو للكاتب فيلزم منهما الإنسان مساو للكاتب لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي أن كل مساو لمساوي الشيء مساو لذلك الشيء ولذلك لم يتحقق ذلك اللزوم والاحيث تصدق هذه المقدمة الأجنبية، أما إذا لم تصدق فلا يحصل منه شيء كقولنا الإنسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق فلا يلزم منه أن الإنسان مباين للناطق لعدم صدق أن مباين المباين مباين، ويخرج أيضا قياس المقدمة كقولنا نبينا صلى الله عليه وسلم مقدم على الأنبياء في الفضيلة وهم مقدمون على الملائكة فيلزم منه نبينا صلى الله عليه وسلم مقدم على الملائكة بواسطة مقدمة أجنبية وهي كل مقدم على الرسل مقدم على من الرسل مقدمون عليه.

(5) يخرج ما ألف من قضيتين لا يشتركان في وسط فإنه يستلزم قولا هو إحدى القضيتين لأن الكل يستلزم جزءه فلو لا هذا القيد لدخل كل قضيتين سواء كانتا على تأليف منتج أم لا كقولنا كل إنسان حيوان وكل حجر جماد فإنهما يستلزمان إحداهما ضرورة استلزام الكل لجزئه لكن إحداهما غير مغايرة، ويشمل التعريف القياس الصادق المقدمات كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم وغيره وهو القياس الكاذب المقدمات كقول القائل كل إنسان فرس وكل فرس صهال لأن القياس من حيث هو قياس إنما يجب أن يوقف بحيث يشمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي وذلك لأن معنى لزوم الشيء للشيء هو كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه ولو كان لا يوجد هو واللازمة ويشمل أيضا الاقتراني والاستثنائي.

وَرَتِّبِ الْمُقَدَّمَاتِ (١) وَانْظُرَا ... صَحِيحَهَا (٢) مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ ... بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتِ

صِدْقُ الْمُقَدَّمَاتِ وَالتَّأْلِيفُ صَحّ (٣) ... إِلْزَامُهُ صِدْقَ النَّتِيجَةِ أَتَضِحْ (٤)

وَالْكَذِبُ فِي إِحْدَاهُمَا (٥) أَوْ فِيهِمَا (٦) ... لِكَذِبِ الْإِنْتَاجِ لَنْ يَسْتَلْزِمَا (٧)

وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صُغْرَى ... فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى (٨)

وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا ... وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا

وَأَصْغَرٌ فِي ذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ ... وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الْإِنْتَاجِ

تقديم الصغرى على الكبرى. (٢) إذ لابد من اختبار الصحيح منها من الفاسد إذ لا تصح نتيجة لزوما إلا بعد صحة المقدمتين لأنهما لازمة لهما. (٣) وهي كل إنسان حيوان وكل ... وإن حادث فإن المقدمتين صادقتان والتأليف صحيح. (٤) وهي كل إنسان حادث ... ن صدق اللازم يوجب صدق الملزوم. (٥) نحو كل إنسان صهال وكل صهال حيوان ... ج كل إنسان حيوان وهي صادقة. (٦) نحو كل إنسان صهال وكل صهال ناطق ... ج كل إنسان ناطق وهو صادق. (٧) لأن النتيجة لازمة للمقدمتين وكذب الملزوم ... يوجب كذب اللازم. (٨) لو استغنى عن هذا البيت بقوله الآتي وأصغر في ذاك ذو ... دراج كان أولى، وفي الحقيقة الأصغر هو المندرج تحت الأوسط المحكوم عليه بالأكبر ... يلزم الحكم بالأكبر على الأصغر وهو المطلوب وهذا الاندراج خاص بالشكل الأول ... لكن لما كان غيره من الأشكال راجعا في بيانه إليه أطلق فيه ولا فرق في هذا الاندراج ... بين أن يكون الوسط أعم من الأصغر نحو كل عربي انسان وكل إنسان حيوان وهو ظاهر أو مساويا ... له نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق حيوان لأنهما وإن تساويا في الصدق لكن الأصغر ... المراد منه ذاته والأوسط مفهومه وذات الأصغر أنقص من مفهوم الأوسط فصح الاندراج

والشكل عند هؤلاء الناس (2) يطلق عن قضيتي وقياس (3)

من غير أن نعتبر الأسوار إذ ذاك بالضرب له يشار (4)

وللمقدمات أشكال فقط (5) أربعة (6) بحسب الحد الوسط (7)

حمل بصغرى وضعه بكبرى (8) يدعى بشكل أول ويدرى (9)

وحمله في الكل ثانيا عرف (11) ووضعه في الكل (12) ثالث ألف (13)

ورابع الأشكال عكس الأول (14) وهي على الترتيب في التكمل (15)

---

(1) لغة المثل والهيئة وهو... (2) أي اهل الفن. (3) فمجموع قضيتي القياس يسمى شكلا باعتبار الهيئة الحاصلة له من وضع الحد الأوسط في المقدمتين أي حالته من كونه موضوعا أو مقدما أو محمولا أو تاليا فتعدد الأشكال بتعدد الهيئات. (4) يسمى مجموع القضيتين ضربا وقرينة باعتبار الأسوار وهي ايجاب المقدمتين وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما. (5) تقدم فقط ضرورة والتقدير اشكال أربعة فقط. (6) اقترن... (7) بكل من الطرفين. (8) او تال في الصغرى مقدم في الكبرى. (9) ويسمى بالنظم الكامل لأنه الوارد على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ثم منه إلى الأكبر وهو البين الانتاج والمنتج المطالب الأربعة الآتية. (10) أو تال فيهما (11) وانما صار ثانيا لموافقته الأول في أشرف مقدميه وهي الصغرى لاشتمالها على أشرف المطلوب وهو موضوعه الذي لأجله يطلب المحمول ايجابا وسلبا ولانتاجه للكلي الذي هو أشرف ولو كان سلبا من الجزئي ولو كان ايجابا لأن الكلي انفع في العلوم وأدخل تحت الضبط. (12) أو مقدمه. (13) وانما صار ثالثا لموافقته الأول في غير أشرف مقدميه وهي الكبرى لأن الحد الأوسط موضوع في كبراها معا وانما يختلفان في الصغرى ففي الأول محمول فيها وفي الثالث موضوع فيها. (14) وهو ما يكون الموضوع أو المقدم في الصغرى محمولا أو تاليا في الكبرى عكس الشكل الأول وانما صار رابعا لمخالفته للأول في مقدميه ولذا كان بعيدا من الطبع حتى أسقطه الفارابي وابن سينا والغزالي وذكره جالينوس وتابعه الإمام الرازي وتابع الامام من بعده. (15) أي الشرف والمزية ولهذا الترتيب امر استحساني دعا اليه الاستحسان والأخذ بالأليق بالأمور.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وَكُلُّ شَكْلٍ مِنْ ذِهِ تَقَرَّرَا ... فِيهِ مِنَ الضُّرُوبِ سِتَّ عَشَرَا

إِذْ كُلُّ جُمْلَةٍ تُرَى كُلِّيَّهْ ... صُغْرَى وَكُبْرَى فِيهِ أَوْ جُزْئِيَّهْ

تُوجِبُ فِي كِلَيْهِمَا أَوْ تَسْلُبُ ... أَرْبَعَةٌ فِي مِثْلِهِنَّ تُضْرَبُ

تُضْرَبُ سِتَّ عَشْرَةٍ فِي أَرْبَعَهْ ... تَحْصُلُ سِتُّونَ وَأَرْبَعٌ مَعَهْ

مُنْتِجُ سَبْعَ عَشْرَ وَتِسْعٌ وَالْعَقِيمْ ... خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ بِالْحَصْرِ الْعَمِيمْ

فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يَعْدِلُ ... فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ

صغريات. (٢) كبريات .. (٣) ضرباً. (٤) أشكال ... (٥) ولم يعتبروا في عد الضروب الشخصية المهملة لأن الأولى في قوة الكلية والثانية في قوة الجزئية فاستغنوا بهما عنهما. (٦) أي هي تلزم عنه النتيجة. (٧) اربعة من الشكل الأول وأربعة من الثاني وستة من الثالث خمسة من الرابع. (٨) اثنا عشر من الأول و اثنا عشر من الثاني وعشرة من الثالث واحد من الرابع. (٩) بأن ركب القياس الاقتراني تركيباً خارجاً عن الأشكال الأربعة لكن على الهيئة المشترطة فيه فهو فاسد لا ينتج شيئاً.

(١) منتجها تسع وعشر .. خ

فَشَرْطُهُ[1] الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةَ كُبْرَاهُ[3]

وَأَوَّلُ[1] الأَشْكَالِ لِلْمَطَالِبِ إِنْتَاجُهُ الأَرْبَعَ[4] غَيْرَ كَاذِبِ

كُلٌّ وَكُلٌّ أَنْتَجَا كُلًّا[5] وَجَا كُلٌّ وَلَا شَيْءٌ لِلَا شَيْءٍ مُنْتَجَا[6]

---

(١) أي انتاجه له شرطان أحدهما باعتبار الكيف وهو... (٢) الثاني باعتبار الكم وهو... (٣) أي مجموع الشرطين ليتعدى حكم الكبرى إلى الصغرى فيتحقق الانتاج فإنه لو كانت صغراه سالبة لم يلزم من إثبات الأكبر للأوسط ومن سلبه عنه اثباته للأصغر ولا سلبه عنه لأن الصغرى السالبة تدل على تباين الأوسط والأصغر كليا او جزئيا والحكم على احد المتباينين بإيجاب أو سلب لا يلزم منه الحكم على الآخر كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر وكل حجر جسم فلا ينتج لا شيء من الإنسان بجسم لأن الحق الإيجاب ولو قلت بدل الكبرى وكل حجر جماد لكان الحق السلب بصورة القياس والمادة والنتيجة مضطربة تارة يكون الحق الإيجاب وتارة السلب وما ذلك إلا لخصوص المواد وأما صورة القياس فلم تستلزم شيئا لأن اللازم لا يتخلف ولو كانت كبراه جزئية لجاز أن يكون البعض المحكوم عليه فيها غير الأصغر فلا يتعدى حكمها من إيجاب أو سلب إليه فلو قلت كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس لكان الحق السلب ولو جعلت بدل الكبرى وبعض الحيوان ناطق لكان الحق الإيجاب فضروبه المنتجة بمقتضى الشرطين اربعة لأن ايجاب الصغرى يثبت لها كلية وجزئية وكلية الكبرى تثبت لها موجبة وسالبة فتضرب حالتي الصغرى في حالتي الكبرى بأربعة. (٤) الكلية الموجبة والسالبة والجزئية الموجبة والسالبة. (٥) موجبا مثاله من العقليات كل جرم ملازم للعرض وكل ملازم للعرض حادث ينتج كل جرم حادث ومثاله من الفقهيات كل بر مقتات خمر وكل مقتات مدخر ربوي ينتج كل بر ربوي ومثاله من النحويات كل فاعل مرفوع وكل مرفوع عمدة ينتج كل فاعل عمدة. (٦) مثاله من العقليات كل جرم حادث ولا شيء من الحادث بغني عن الفاعل ينتج لا شيء من الجرم بغني عن الفاعل، ومثاله من الفقهيات كل صوم عبادة ولا شيء من العبادة يصح بلا نية ينتج لا شيء من الصوم يصح بلا نية، ومثاله من النحويات كل فاعل مرفوع ولا شيء من المرفوع بفضلة ينتج لا شيء من الفاعل بفضلة.

كُلُّ وَلَا شَيْءٍ[1] وَلَا شَيْءٍ فَكُلْ[2] إِنْتَاجُهَا مِنْ ثَانِ الْأَشْكَالِ قَبِلْ

بَعْضٌ وَلَا شَيْءٍ[3] وَكُلٌّ قَبْلَهُ بَعْضٌ بِلَيْسَ مُنْتِفٌ أَيْضًا لَهُ[4]

لَا شَيْءٍ فِي إِنْتَاجِ الْأَوَّلَيْنِ وَلَيْسَ فِي إِنْتَاجِ الْآخَرَيْنِ

إِنْ بَيِّنٌ مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ الثَّانِي مَعْ سَلْبِ كُبْرَاهُ لَدَى الْبَيَانِ

فَرْدُهُ لِلْأَوَّلِ بِعَكْسِهَا[5] فِي الرَّدِّ لِلْأَنْعِكَاسِ هَا كَنَفْسِهَا[6]

وَإِنْ يَكُ الْمُوجِبُ مِنْهُ الْكُبْرَى[7] فَرْدُهُ لَهُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى

وَجَعْلُهَا كُبْرَى وَإِذْ تَنْعَكِسُ[8] يَنْعَكِسُ الْإِنْتَاجُ فِيمَا أَسَّسُوا[9]

---

(١) نحو كل جسم حادث ولا شيء من الغني عن الفاعل بحادث ينتج لا شيء من الجرم بغني عن الفاعل.
(٢) نحو لا شيء من الجائز بغني عن الفاعل وكل قديم غني عن الفاعل ينتج لا شيء من الجائز بقديم. (٣) نحو بعض الموجود قديم ولا شيء من الجائز بقديم ينتج ليس بعض الموجود بجائز. (٤) كقولنا ليس بعض الصفات بممكن وكل حادث ممكن ينتج ليس بعض الصفات بحادث. (٥) نحو كل جسم حادث ولا شيء من الغني عن الفاعل بحادث يجعل موضوع الكبرى محمولا فيصير لا شيء من الحادث بغني عن الفاعل فيرجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول. (٦) لأنها كلية سالبة. (٧) نحو لا شيء من الجائز بغني عن الفاعل وكل قديم غني عن الفاعل. (٨) فيصير نظامه كل قديم غني عن الفاعل ولا شيء من الغني عن الفاعل بجائز ينتج لا شيء من القديم بجائز وإنما لم تنعكس الكبرى لأنها موجبة وعكسها بجزئية وهي لا تصح كبرى للأول. (٩) وأما إن كان من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فلا يمكن رده للأول لأن كبراه كلية موجبة فلو عكسها لانعكست بجزئية موجبة وهي لا تصح كبرى للأول وصغراه بجزئية سالبة ولا عكس لها.

(١) .. فلا شيء ...خ (٢) فعكسها ..خ وهي لا تصلح لكبرى الأول ..خ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كُلُّ وَلَا شَيْءٌ[1] وَلَا شَيْءٌ فَكُلْ[2] إِنْتَاجُهَا مِنْ ثَانِ الْأَشْكَالِ قُبِلْ

بَعْضٌ وَلَا شَيْءٌ وَكُلٌّ قَبْلَهُ[3] بَعْضٌ بِلَيْسَ مُنْتَفٍ أَيْضًا لَهُ[4]

لَا شَيْءَ فِي إِنْتَاجِ الْأَوَّلَيْنِ وَلَيْسَ فِي إِنْتَاجِ الْآخَرَيْنِ

إِنْ بُيِّنَ مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ الثَّانِي مَعْ سَلْبِ كُبْرَاهُ لَدَى الْبَيَانِ

فَرَدُّهُ لِأَوَّلٍ بِعَكْسِهَا[5] فِي الرَّدِّ لِانْعِكَاسِهَا كَنَفْسِهَا[6]

وَإِنْ يَكُ الْمُوجِبُ مِنْهُ الْكُبْرَى[7] فَرَدُّهُ لَهُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى

وَجَعْلُهَا كُبْرَى وَإِذْ تَنْعَكِسُ[8] يَنْعَكِسُ الْإِنْتَاجُ فِيمَا أُسِّسُوا[9]

---

(١) نحو كل جرم حادث ولا شيء من الغني عن الفاعل بحادث ينتج لا شيء من الجرم بغني عن الفاعل.
(٢) نحو لا شيء من الجائز بغني عن الفاعل وكل قديم غني عن الفاعل ينتج لا شيء من الجائز بقديم. (٣) نحو بعض الموجود قديم ولا شيء من الجائز بقديم ينتج ليس بعض الموجود بجائز. (٤) كقولنا ليس بعض الصفات بممكن وكل حادث ممكن ينتج ليس بعض الصفات بحادث. (٥) نحو كل جرم حادث ولا شيء من الغني عن الفاعل بحادث بجعل موضوع الكبرى محمولا فيصير لا شيء من الحادث بغني عن الفاعل فيرجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول. (٦) لأنها كلية سالبة. (٧) نحو لا شيء من الجائز بغني عن الفاعل وكل قديم غني عن الفاعل. (٨) فيصير نظامه كل قديم غني عن الفاعل ولا شيء من الغني عن الفاعل بجائز ينتج لا شيء من القديم بجائز وإنما تنعكس الكبرى لأنها موجبة وعكسها جزئية وهي لا تصح كبرى للأول. (٩) وأما إن كان من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فلا يمكن رده للأول لأن كبراه كلية موجبة فلو عكسها لانعكست جزئية موجبة وهي لا تصح كبرى للأول وصغراه جزئية سالبة ولا عكس لهما.

(١) .. فلا شيء ...خ (٢) فعكسها ...خ وهي لا تصلح لكبرى الأول ...خ

ثاني الشرطين باعتبار الكم وهو.

والثالث(١) الإيجاب في صغراهما(٢) وأن ترى كلية إحداهما(٣)

ما صدرة كل من الثالث جا ذا الضرب وحده جميعا منتجا(٤)

وضرب بعض إن بكل أو بلا شيء أنتهى الإنتاج فيه قلا

فالبعض في ثلاثة من ذي أتى وليس بعض في ثلاث ثبتا

---

(١) له شرطان لا ينتج إلا باجتماعهما أحدهما باعتبار الكيف وهو... (٢) لأنها لو كانت سالبة لأفادت(١) المباينة الكلية أو الجزئية بين الأصغر والأوسط المحكوم عليه في الكبرى بالإيجاب أو السلب والحكم على أحد المتباينين لا يوجب الحكم على الآخر ولهذا حصل الاختلاف لموجب للعقم. (٣) والثاني أن يكون البعض المحكوم عليه في الصغرى غير البعض المحكوم عليه في الكبرى فلا يلزم التقاء الأصغر والأكبر. (٤) فما كان من كليتين موجبتين نحو كل رقمات وكل ربوي ينتج بعض المقتات ربوي وما كان من موجبتين صغرى كلية وكبرى جزئية نحو كل عرض صفة وبعض العرض سيال ينتج بعض الصفة سيال وما كان من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة نحو كل حادث مفتقر وبعض الحادث ليس بجرم ينتج بعض المفتقر ليس بجرم وما كان من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة نحو كل متحيز موجود ولا شيء من المتحيز بقديم ينتج بعض الموجود ليس بقديم.

(١) سالبة أفادت ... خ

وضرب الشيء عقيم كله ... منه وضرب ليس بعض مثله (١)

وفيه خمس اضرب للأول ... ثم رد والإنتاج فيها ينجلي

كليتان ثبتت كلتاهما (٢) ... أختاهما (٣) سالبة كبراهما (٤)

صغرى بنجي موجبة جزئية ... كبراهما كأختها كلية (٥) (٦)

في ذي الثلاث رده للأول ... بعكس صغراه فقط في المنجلي

والرد في موجبتيه الصغرى ... كلية جزئية ذي الكبرى (٧)

تنعكس الكبرى وصغرى تجعل (٨) ... فتعكس الإنتاج فيما نقلوا (٩)

والجزء والإيجاب في الصغرى وفي ... كبراه سلب مع كل إن يفي (١٠)

فعكس صغراه به يرد (١١) ... وليس في سادس سن رد (١٢)

---

(١) لأن الشرط في إنتاجه الإيجاب في صغراه. (٢) نحو كل برتقال وكل برتقالي فبرد بعكس الصغرى فيصير نظامه بعض المتقات برتقال وكل برتقالي. (٣) كليتان أيضا. (٤) نحو كل متحيز موجود ولاشيء من المتحيز بقديم فتعكس صغراه فيصير نظامه بعض الموجود متحيز ولاشيء من المتحيز بقديم. (٥) في الإيجاب. (٦) نحو بعض الفاعل مرفوع وكل فاعل يمنع حذفه فعكس الصغرى فيصير نظامه بعض المرفوع فاعل وكل فاعل يمنع حذفه. (٧) نحو كل عرض صفة وبعض العرض سيال. (٨) فيصير نظامه بعض السيال عرض وكل عرض صفة. (٩) فتصير النتيجة بعض السيال صفة. (١٠) نحو بعض الصفات قديم ولاشيء من الصفات بقائم بنفسه. (١١) فيصير نظامه بعض القديم صفة ولاشيء من الصفات بقائم بنفسه. (١٢) وهو ما كان من كلية موجبة جزئية سالبة كبرى لأن كبراه لا تصلح للأول صغرى ولا كبرى.

(١) صغرى ح

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ورابع عدم جمع الخستين (٢) إلا بصورة ففيها يستبين

صغراهما موجبة جزئية كبراهما سالبة كلية (٣)

فإن ترد إنتاج ضربه الأول ينتج غير ليس بعض بعد كل (٤)

كل تلي الشيء من ثانيه (٥) لا شيء بعد البعض من تاليه (٦)

إنتاجه بعضان مشتبان (٧)

. . . . . .

(١) لهما لسان: تختلف شرط انتاجه باختلافهما وذلك أنه إذا لم تكن صغراه موجبة جزئية فشرط انتاجه ... (٢) من نوع واحد أو من نوعين في مقدمة أو مقدمتين وخمسة اكم الجزئية وخمسة الكيف السلب فالخستان من نوع واحد أن يشتمل على جزئيتين أو على سلبيتين ولا يكونان إلا في مقدمتين والخستان من نوعين أن يشتمل على جزئية وسلب سواء اجتمعا في مقدمة واحدة أو كان كل واحد منهما في مقدمة وإن كانت صغراه جزئية موجبة فليس شرطه ذلك بل شرط إنتاجه أن تكون كبراه سالبة كلية فقط وإن ظهر فيه الخستان إذ لو كانت كبراه غيرها أو اجتمع الخستان في الحالة الأولى لتحقق الخ الموجب للعقم لأن الصغرى إن كانت جزئية سالبة فلا تنتج مع شيء وإن كانت سالبة كلية فلا تنتج إلا مع واحدة وهي الموجبة الكلية لاجتماع الخستين مع ما عداها وإن كانت موجبة كلية فلا تنتج مع الجزئية السالبة. (٣) ظاهره أن الشرط هو عدم اجتماع الخستين مطلقا كانت الصغرى جزئية موجبة أم لا وأنه متى لم يجتمع الخستان حصل الانتاج وهو فاسد اذ قولنا بعض الحيوان انسان وكل فرس حيوان لم يجتمع فيه الخستان وهو مع ذلك لا ينتج فلذلك قيده بما إذا لم تكن صغراه موجبة جزئية فلو زاد قوله

ما لم تكن موجبة جزئية ◦ صغرى فمع سالبة كلية

لوفى بالحكم. (٤) وهو كل وكل وكل والشيء وكل وبعض. (٥) وهو ما صدره لا شيء. (٦) وهو ما صدره بعض. (٧) وهما نتيجة كليتين موجبتين نحو كل عبادة مفتقرة إلى النية وكل وضوء عبادة ينتج بعض المفتقر وضوء ونتيجة الكلية الصغرى والجزئية الكبرى موجبتين نحو كل ممكن مفتقر وبعض الموجود ممكن ينتج بعض المفتقر موجود.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وآخران فيه منفيان (١)
واحدة لاشيء (٢) والباقي عقيم (٣) (٤) ومنتجه بالمثال يستقيم

(١) وهما نتيجة الكليتين صغراهما موجبة والكبرى سالبة نحو كل فان ممكن ولاشيء من القديم بفان ينتج بعض الممكن ليس بقديم، ونتيجة جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو بعض الموجود حادث ولاشيء من الممتنع بموجود ينتج بعض الحادث ليس بممتنع. (٢) وهي نتيجة كليتين صغراهما سالبة نحو لاشيء من الممكن بقديم وكل فان ممكن ينتج لاشيء من القديم بفان (٣) وهو احد عشر ضربا. (٤) لأن شرط الحالة الأولى من شروط انتاجه يسقط ثمانية وشرط الحالة الثانية يسقط ثلاثة وبيانه في الحالة الأولى أن الصغرى فيها إما أن تكون جزئية سالبة وهذه لاتنتج مع واحدة من المحصورات الأربع فاضربها كلها عقيمة وإما أن تكون سالبة كلية وهذه لاتنتج إلا مع الموجبة الكلية فيسقط من أضربها ثلاثة وإما أن تكون موجبة كلية وهي لاتنتج مع الجزئية السالبة فيسقط من أضربها واحد، وبه تكمل ثمانية أضرب عقيمة في الحالة الأولى وبيان عقمه بالنقض بالمواد تقول كل إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بإنسان أو بعض الحجر ليس بإنسان والحق في الأول الإيجاب والثاني السلب وبيان عقم الأضرب الثلاثة مع الكلية السالبة صغرى أن أخصها ذو الكليتين والاختلاف فيهما محقق تقول لاشيء من الإنسان بفرس ولاشيء من الصاهل او من الحجر بإنسان والحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب ويفهم منه عقم الآخرين لأن مالايلزم الأخص لايلزم الأعم وبيان عقم الأربعة مع الجزئية السالبة صغرى أن أخصها ذو الكبرى الكلية موجبة أو سالبة والاختلاف فيهما محقق تقول مع الموجبة بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل أو كل حجر حيوان والحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب وتقول مع السالبة بعض الفرس ليس بإنسان ولاشيء من الناطق أو الحمار بفرس والحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب وبيان ذلك في الحالة الثانية أن شرط كون الكبرى كلية سالبة أسقط الكبريات الثلاث ودليل عقمها النقض تقول بعض الحيوان انسان وكل ناطق أو كل فرس حيوان والحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب وكذا باقي الثلاث بعده.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وردّه إن صيغ من قضيتين ... في الكل والإنتاج متفقتين (1)

أو وجدت صغراهما كلية ... موجبة وأختها جزئية (2)

أو كان من قضيتين كبرى ... موجبة والسلب وصف الصغرى (3)

فهو بجعل الصغريات كبرا ... والعكس في الإنتاج فيما حررا

والكل فيما وكون الصغرى ... موجبة والسلب وصف الكبرى (4)

أو ذات جزء موجب صغراه ... كلية سالبة كبراه (5)

فرد ذي العكس في القضيتين (6) ... وليس في الإنتاج عكس دون مين

فمنتج لأول أربعة ... كالثان ثم ثالث فستة

ورابع لخمسة قد أنتجا (7) ... وغير ما ذكرته لن ينتجا

---

(1) نحو كل ممكن مفتقر وكل حادث ممكن تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وتعكس النتيجة فيصير نظامه كل حادث ممكن وكل ممكن مفتقر ينتج كل حادث مفتقر. (2) في كونها موجبة. (3) نحو كل ممكن مفتقر وبعض الموجود ممكن فيصير نظامه في الرد بعض الموجود ممكن وكل ممكن مفتقر ينتج بعض الموجود مفتقر. (4) نحو لا شيء من الممكن بقديم وكل فان ممكن فيصير نظامه كل فان ممكن ولا شيء من الممكن بقديم ينتج لا شيء من الفاني بقديم. (5) نحو كل فان ممكن ولا شيء من القديم بفان. (6) نحو بعض الموجود حادث ولا شيء من الممتنع بموجود. (7) فيصير نظام الأولى كل ممكن فان ولا شيء من الفاني بقديم ينتج لا شيء من الممكن بقديم ويصير نظام الثانية بعض الحادث موجود ولا شيء من الموجود بممتنع ينتج ليس بعض الحادث بممتنع. (8) هذه قد لكنه حصل فيها عدد المنتج من ضروب الأشكال الأربعة وقدم تمثيلها وعددها تسعة عشر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إنتاج ثاني الشكل سلب أبدا (١) وثالث الأشكال بالجزء أرتدى (٢)
وتتبع النتيجة الأخس من (٣) تلك المقدمات هكذا زكن (٤)

لأن شرط انتاجه اختلاف كيف قضاياه والنتيجة تتبع الأخس. (٢) لجواز أن يكون الأص
عم من الأكبر فلا يصح حمل الأكبر عليه كليا ايجابا ولا سلبا لأن من المحال ثبوت الأخص لك
فراد الأعم لأن شرط انتاج الكلية كلية المقدمتين وعمـــوم وضع الأصغر. (٣) فخ
لكيف السلب وخمسة الكم الجزئية. (٤) منطوقه مسلم ودل مفهومه على أمرين أحد
نه متى كانت المقدمتان موجبتين فالنتيجة موجبة ولهذا مسلم أيضا، والثاني انه متى
لمقدمتان كليتين فالنتيجة كلية ولهذا لا يصح اطلاقه بل يشترط في كليتها مع كلية المقد
عموم وضع الأصغر في الصغرى أو في عكسها ومعنى عموم وضعه فيهما أن يكون محكوما عل
فراده بالأوسط وذلك بأن تكون الصغرى كلية ويكون موضوعا فيها كما في الشكل الأول و
إن الأصغر فيهما موضوع عام الوضع بالفعل لا محمولا كما في الثالث والرابع وعموم الوضع في
كون في بعض ضروب الرابع وذلك إذا كانت الصغرى كلية سالبة فإنها تنعكس كنفسها
لأصغر عام الوضع في عكسها فأما الشكل الثالث فلا ينتج كلية أصلا لأن الأصغر فيه محمول
وضوع وصغراه الكلية لا تكون إلا موجبة وهي لا تنعكس في المستوي إلا جزئية فلا يتـ
يه عموم وضع الأصغر.

وَهٰذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمْلِيِّ ... مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ (1)

وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ ... أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ (2)

وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ (3) أَوْ تَسَلْسُلٍ (4) قَدْ (5) لَزِمَا

(1) الباء داخلة على المقصور إذ الحملية لا يتركب منها قياس استثنائي بخلاف الشرطية فإنها يتركب منها الاقتراني والاستثنائي مثال تركيب الشكل الأول من الشرطيات كلما كان الموجود ممكنا كان حادثا وكلما كان حادثا كان مفتقرا إلى الفاعل ينتج كلما كان الموجود ممكنا كان مفتقرا إلى الفاعل ووجه انتاجه أن اللازم اللازم لشيء لازم لذلك الشيء، ومثاله من الشكل الثاني كلما كان الموجود ممكنا كان حادثا وليس البتة إذا كان قديما ينتج ليس البتة إذا كان الموجود ممكنا كان قديما ويرجع إلى الأول بعكس الكبرى، ومثال الثالث كلما كان الموجود ممكنا كان حادثا وكلما كان ممكنا كان مفتقرا للفاعل ينتج قد يكون إذا كان الموجود حادثا كان مفتقرا ويرجع للأول بعكس الصغرى، ومثال الرابع كلما كان الموجود ممكنا كان حادثا وكلما كان محتاجا كان ممكنا ينتج قد يكون إذا كان الموجود حادثا كان محتاجا ويرجع للأول بالتبديل وعكس النتيجة. (2) فتقول في حذف الكبرى كل إنسان حيوان فهو جسم وتقديرها وكل حيوان جسم ويجوز الحذف في القياس الاستثنائي ومنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أي لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة إلا الله وأكثر ما تحذف الصغرى والنتيجة للعلم بهما في القياس المركب كما سيأتي. (3) أي وإن تألف البرهان من نظريات فلا بد أن... (4) إن استدل بالمطلوب على المقدمات (5) إن استدل على المطلوب بقضية ثم عليها بأخرى إلى ما لا نهاية ولو أخر هذا البيت حتى يتكلم على مواد البرهان كان أولى.

(1) وكلما كان ممكنا كان مفتقرا ... خ

فصل

ومنه ما يدعى بالاستثنائي (١) يعرف بالشرط بلا امتراء (٢)
وهو الذي دل على النتيجة أو ضدها بالفعل لا بالقوة (٣)

فصل في شروط إنتاج الاستثنائي

قياس الاستثنا له شروط إنتاجه بجمعها منوط

---

(١) لأن مقدمته الأخرى لا تكون إلا استثنائية اي مشتملة على حرف الاستثناء وهو لكن لأن المستدل ينعطف بها على ما ذكر في الشرطية فيثبته أو ينفيه. (٢) لأن مقدمته الأولى لا تكون إلا شرطية. (٣) مخرج للاقتراني لأنه مشتمل على النتيجة بالقوة لا بالفعل وبعني كون هذا القسم مشتملا عليها بالفعل كونها مذكورة فيه بمادتها وصورتها وكذا على نقيضها وإن كانت في القياس جزء قضية لا قضية والمحتملة للصدق والكذب (١) وبهذا غايرت مقدمتي القياس، فالمشتمل عليها بالفعل كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فقولنا آخرا فالنهار موجود هو النتيجة وتركيبه بعينه مذكور في القياس لأنه قال في الشرطية (٢) لكنها حال كونها تاليا جزء قضية وحال كونها نتيجة قضية تامة، والمشتمل على نقيضها بالفعل كما لو استثنينا نقيض التالي فقلنا لكن ليس النهار موجودا فإنه ينتج فليست الشمس بطالعة وهي غير مذكورة في القياس لكن ذكر فيه نقيضها والمراد أيضا بالنقيض مادته وصورته فقط وإلا فمقدم الشرطية ليس بقضية والنتيجة قضية ولا تناقض بين قضية وما ليس بقضية.

(١) وصارت في النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب .. صح
(٢) لأنه قال الشرطية .. خ

الاتصال والانفصال

الإيجاب[1] واللزوم[2] والكلية[3] كبرى القياسين هي الشرطية[4]
وزيد للأخص بالانفصال شرط الذي الثلاث أيضا تالي

(١) مسالبة عقيمة لأنه إذا انسلب الاتصال أو الانفصال لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه ثبوت الآخر أو عدمه مثاله ليس البتة: إذا كان زيد عالما كان عمرو عالما ثم إذا قلنا في الاستثنائية: لكن زيد عالم لم ينتج عمرو عالم ولا ليس بعالم وكذا إذا قلنا لكن ليس عمرو بعالم لم ينتج ليس زيد بعالم ولا هو عالم، وإذا قلنا في المنفصلة: ليس البتة إما أن يكون زيد عالما وإما أن يكون عمرو عالما فلا إنتاج في رفع أحد الطرفين ولا في وضعه

(٢) إن كانت متصلة والعناد إن كانت منفصلة فالاتفاقية فيهما عقيمة فإذا قلت كلما كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقا فلا إنتاج لأن رفع تالي الاتفاقية كذب ووضع مقدمها لا فائدة فيه لأن نتيجته معلومة من نفس الاتفاقية لأن العلم بصدق الاتفاقية متوقف على العلم بصدق جزئيها فلو استفدنا العلم بصدق أحد جزئيها من صدقها لزم الدور. (٣) فالجزئية عقيمة لجواز أن يكون اللزوم والعناد في بعض الأحوال والاستثناء في بعض آخر لجواز أن يكون المقدم اعم من التالي فلا يلزم من وضع المقدم الأعم وضع التالي الأخص ولا من رفع التالي الأخص رفع المقدم الأعم. (٤) لأنك لو اعتبرت الاستثنائي بالترتيب الاقتراني وجدته على هيئة الشكل الأول والثاني المركبين من حملية صغرى ومتصلة كبرى ولا يختلفان إلا بالتقديم والتأخير مثلا إذا قلنا كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان وجدته عين قولك هذا إنسان وكلما كان إنسانا كان حيوانا أو قلت لكنه ليس بحيوان وجدته عين قولك هذا ليس بحيوان وكلما كان إنسانا فهو حيوان.

تركيبه من النقيض والذي ... ساوى النقيض(١) لا النقيض(٢) فابد

لأن ذا(٣) تتحد النتيجة ... فيه بالاستثنا فلا نتيجة(٤)

إذ جعلك المطلوب للدليل ... جزءا إلى الفساد ذو ميل

وهو الذي يدعونه مصادره(١) ... وعلة الفساد فيه ظاهره(٥)

منتجه المثبت ذو نتيجتين ... بحسب استثنائه سلبيتين(٦)

---

(١) كقولنا إما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون حادثا. (٢) كقولنا إما أن يكون الموجود حادثا أو ليس حادثا. (٣) كصور تركيبه من الشيء ونقيضه.. (٤) لأنك لو استثنيت عين المقدم وقلت لكنه حادث انتج نقيض التالي وهو قولك هو حادث وهي عين الاستثنائية: وكذا يلزم في استثناء عين التالي أو نقيض كل منهما فإذا قلت لكنه ليس بحادث انتج ليس بحادث ولا خفاء في فساد قياس اتحدت احدى مقدمتيه ونتيجته.. (٥) لأن المطلوب إن علم صدقه لم يحتج لقياس وإن لم يعلم لم يمكن التوصل بالمجهول إلى نفسه. (٦) لأنك اذا استثنيت عين المقدم مثبتا انتج عين التالي منفيا فإذا قلت الشيء إما أن يكون حادثا وإما أن يكون قديما فإذا قلت لكنه حادث انتج ليس بقديم وإذا قلت لكنه قديم انتج ليس بحادث.

(١) .. يدعونه المصادرة خ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وَسَلْبُ الاسْتِثْنَا لَهُ ثِنْتَانِ ... بِحَسَبِ الْعِنَادِ تَثْبُتَانِ (١)

وَمَانِعُ الْجَمْعِ لَهُ يُزَادُ ... إِثْبَاتُ مَا اسْتِثْنَاؤُهُ يُرَادُ (٢)

إِنْتَاجُهُ سَلْبِيَّتَانِ لِلسِّوَى ... لِأَنَّهُ نَقِيضُ مُوجِبٍ حَوَى

وَمَانِعُ الْخُلُوِّ فِيهِ يُشْتَرَطُ (٣) ... رَفْعُ الَّذِي اسْتُثْنِيَتْهُ عَنْ فَرَطْ (٤)

إِنْتَاجُهُ فِي رَفْعِ عَيْنِ الْأَوَّلِ ... عَيْنُ الْأَخِيرِ وَالْمِثَالُ مُنْجَلِي (٥)

وَرَفْعُ عَيْنِ آخِرٍ إِنْتَاجُهُ ... عَيْنُ الْأَوَّلِ هَكَذَا مِنْهَاجُهُ (٦)

---

(١) فإذا قلت مثلاً الموجود إما أن يكون قديماً وإما أن يكون حادثاً فإذا استثنيت بنقيض المقدم أنتج عين التالي مثبتاً وإذا استثنيت بنقيض التالي أنتج عين المقدم مثبتاً فإذا قلت لكنه غير قديم أنتج فهو حادث وإذا قلت لكنه غير حادث أنتج فهو قديم فتحصل منه أن الحقيقي الأخص له أربع نتائج اثنتان في الاثبات واثنتان في النفي. (٢) فإذا قلت الشيء إما أن يكون جرماً وإما أن يكون عرضاً يشترط في إنتاجه اثبات المستثنى فإذا قلت لكنه جرم أنتج ليس بعرض وإذا قلت لكنه عرض أنتج ليس بجرم وإذا قلت لكنه ليس بعرض أو ليس بجرم فلا ينتج شيئاً لجواز الخلو عنهما. (٣) الشرطي إن كان... (٤) اي رفعه لأحد طرفي الشرطية كقولنا إما أن يكون الموجود غير جرم وإما أن يكون غير قديم. (٥) كما إذا قلت في المثال لكنه جرم ينتج فهو غير قديم. (٦) كما إذا قلت لكنه قديم ينتج فهو غير جرم ولو قلت لكنه غير قديم أو قلت لكنه غير جرم لم ينتج لإمكان الاجتماع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي (١)

وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى (٣)

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

وَذَاكَ فِي الْأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زَكُنْ

رَفْعُ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا (٤)

---

(١) اشترط في انتاجه أن تكون الاستثنائية غير مكذبة بوضع مقدم الشرطية أي إثباته فينتج عين التالي لأن وجود الملزوم يوجب وجود اللازم أو محكومة برفع تاليها أي نفيه (٢) وإذا امكذبة برفع تاليها أنتجت نقيض المقدم لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ٣٠ إذ لا ينتج الاستثنائي تستثنا برفع المقدم ولا بوضع التالي لجواز كون اللازم أعم من الملزوم فلا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ولا من ثبوت الأعم ثبوت الأخص مثلا إذا قلنا كلما كان الموجود جرما كان حادثا لكنه جرم انتج فهو حادث ولكنه ليس بحادث انتج فهو ليس بجرم ولا انتاج في عكسهما لأنك اذا رفعت الأول بالاستثنائية كأن تقول في المثال المذكور لكنه ليس بجرم فلا يلزم كونه ليس حادثا ولا كونه حادثا لأن المقدم قد يكون أخص من التالي كما في المثال إذ كونه جرما أخص من كونه حادثا ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم والإثبوته وكذا وضع التالي لا يستلزم ثبوت المقدم ولا رفعه لأن التالي قد يكون اعم من المقدم كما في المثال فلا يستلزم وضعه اي إثباته ثبوت المقدم ولا رفعه ونظير هذا المثال كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا.

(٤) تقدم الكلام على هذه الأبيات بما لا مزيد عليه اذ تو شيحا قبلها.

فصل
في عدد قضايا الشرطية وأسوارها

تقسيم الشرطية المتصلة ... قسمين والشرطية المنفصلة (١)

كلتاهما مخصوصة وغيرها ... ذات الخصوص منهما تفسيرها

قيد لزوم أو عناد بزمن (٢) ... أو حالة تعيين كل ذين عن

تقسيم كل ذين أيضا فصله ... كلية (٤) جزئية (٥) ومهمله (٦)

---

(١) فأقسامها كأقسام الحملية. (٢) نحو كلما جاءني أخوه اليوم أكرمته ونحو إما أن يكون الإنسان وقت تكليفه مطيعا أو عاصيا. (٣) نحو كلما مات شخص وهو كافر فهو مخلد في النار ونحو إما أن يكون الإنسان وهو مكلف مطيعا أو عاصيا. (٤) ومعنى كلية اللزومية المتصلة: اثبات لزوم تاليها لمقدمها أو سلبه عنه في جميع الأوضاع الممكنة (١) الاجتماع مع المقدم فإذا قلنا كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا أردنا أن لزوم حيوانية زيد لإنسانيته ثابت مع كل وضع ممكن أن يجامع انسانيته من كونه ضاحكا أو كاتبا قائما أو قاعدا في أي زمان أو في أي مكان فكلية الشرطية ليست لأجل أن مقدمها أو تاليها كلي بل كليتها بحسب الحكم الذي فيها وإن كان مقدمها أو تاليها شخصيين كما أن كلية الحملية ليست بحسب كلية الموضوع أو المحمول بل باعتبار كلية الحكم. (٥) ومعنى جزئيتها اثبات لزومها أو عنادها في بعض الأحوال من غير تعيين أصلا. (٦) معنى اهمالها اثبات لزومها أو عنادها أو سلبهما على وجه يحتمل معه التعميم في جميع الأحوال الممكنة والتخصيص في بعضها وهذه الأحوال الاحقة لها بحسب تعميم اللزوم والعناد وعدم تعميمهما في جميع الاوضاع الممكنة إن كانت موجبة وتعميم سلب لزومها أو عنادها في جميع تلك الاحوال إن كانت سالبة.

(١) او سلبه عن جميع الأوضاع. خ

وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَهْ ... فَهْيَ إِلَى كَذَا لِذَا شِبْهُ (١)

إِيجَابُهَا وَالسَّلْبُ فِي ائْتِلَافِ ... أَوْ فِي عِنَادٍ هَذِهِ الْأَطْرَافِ (٢)

وَالسُّورُ فِي الْإِيجَابِ لِلْمُتَّصِلِ ... مَهْمَا (٣) وَكُلَّمَا (٤) وَشِبْهُ (٥) يَنْجَلِي

إِنْ كَانَ كُلِّيًّا وَسُورُ الْمُنْفَصِلِ ... إِنْ كَانَ مُوجِبًا بِدَائِمًا قُبِلْ (٦)

وَسُورُ سَلْبِ الْكُلِّ لَيْسَ الْبَتَّهْ ... مِنْ ذِي اتِّصَالٍ وَانْفِصَالٍ بَتَّهْ (٧)

وَالسُّورُ فِي الْإِيجَابِ لِلْجُزْئِيِّ ... مِنْ ذِينِ قَدْ يَكُونُ يَا أَخِي (٨)

---

(١) لأن كلاً من المخصوصة وغيرها متصلة ومنفصلة كلية وجزئية ومهملة، ففي كل منهما ستة فتلك اثنتا عشرة وكل منهما موجبة أو سالبة فتلك أربع وعشرون وإن اعتبر الاتفاق واللزوم كانت ثمانية وأربعين وإن اعتبر في المنفصلة منع الجمع والخلو أو أحدهما زادت على ذلك مثال المخصوصة الكلية كلما جئتني راكباً أكرمتك والجزئية قد يكون إذا جئتني راكباً أكرمتك (١) وغير المخصوصة الكلية نحو كلما جئتني أكرمتك والجزئية قد يكون إذا جئتني أكرمتك والمهملة إن جئتني أكرمتك ومثال المنفصلة المخصوصة الكلية دائماً إما أن تكون وأنت حي عالماً أو جاهلاً والجزئية قد يكون إما أن تكون وأنت حي عالماً أو جاهلاً والمهملة إما أن تكون وأنت حي عالماً أو جاهلاً وغير المخصوصة كلية نحو دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، أو جزئية قد يكون إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً أو مهملة نحو إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً. (٢) إذ المعتبر في إيجاب الشرطية وسلبها هو الحكم به فيها من الصحة بين الطرفين أو العناد سواء كان الطرفان إيجابيين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهي موجبة عن إيجابيين وقد تكون موجبة عن سالبتين نحو كلما لم يكن الشيء حيواناً لم يكن ناطقاً ونكون سالبة عن موجبتين نحو ليس البتة إذا كان الشيء حيواناً كان حجراً. (٣) نحو مهما كان الشيء غنياً عن الفاعل كان قديماً. (٤) نحو كلما كان الشيء جائزاً كان حادثاً. (٥) من كل لفظ دال على عموم اللزوم في الأزمنة والأوضاع والأحوال كمتى نحو متى كان الشيء حادثاً كان مفتقراً إلى محدث. (٦) وما في معناها من كل لفظ دال على عموم الأزمنة والأوضاع والأحوال نحو دائماً إما أن يكون الوجود قديماً وإما أن يكون حادثاً ونحو أبداً إما أن يكون الجسم حيواناً أو جماداً. (٧) مثاله في المنفصلة ليس البتة إذا كان الشيء حادثاً كان غنياً عن الفاعل وفي المنفصلة ليس البتة إما أن يكون الموجود حادثاً وإما أن يكون مفتقراً إلى الفاعل. (٨) مثاله في المنفصلة قد يكون إذا كان الإنسان مؤمناً نجا من عذاب القبر وفي المنفصلة قد يكون إما أن يكون البر مطيعاً أو عاصياً.

(١) والمهملة إن جئتني راكباً أكرمتك صح

لِذَاتِ الِاتِّصَالِ لَيْسَ كُلَّمَا (١) وَذَاتِ الِانْفِصَالِ لَيْسَ دَائِمَا (٢)
وَاشْتَرَكَا قَدْ لَا يَكُونَ كُلُّ ذِي فِي سَلْبِ جُزْئِيٍّ عَلَى الَّذِي احْتُذِي (٣)
لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ (٤)

* متعددة انتبه فاكثر.

وَمِنْهُ مَا يُدْعَوْنَهُ مُرَكَّبَا لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَأَقْلِبْ نَتِيجَةً لَهُ (١) مُقَدِّمَهْ
يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةٌ إِلَى بُهَا لَمْ تَجْرِ (٥)

---

(١) نحو ليس كلما كان الإنسان مؤمنا نجا من عذاب القبر وذلك أنك اذا قلت كلما كان كذا كان كذا فهو ايجابي كلي
واذا قلت ليس كلما كان معناه رفع الايجاب الكلي لا محالة واذا ارتفع الايجاب الكلي تحقق السلب الجزئي
(٢) نحو ليس دائما إما أن يكون الإنسان مطيعا وإما أن يكون عاصيا. (٣) مثاله في المتصلة قد لا يكون
اذا كان الإنسان مؤمنا نجا من عذاب القبر ومثاله في المنفصلة قد لا يكون إما أن يكون الإنسان مطيعا واما أن
يكون عاصيا. (٤) وهي ثلاثة القياس المركب والاستقرائي والتمثيل ومنهم من جعل المركب قياسا بحقيقة.
والحقيقة القياس المركب هو قياس مؤلف من مقدمات تنتج مقدمتان منهما نتيجة وتلك النتيجة
مع مقدمة أخرى تنتج نتيجة أخرى وهكذا إلى أن يحصل المطلوب وذلك لافتقار مقدمتي كل قياس
من اعداهما الى الكسب بما بعده إلى أن تنتهي الى الضرورة فتكون هنا أقيسة مرتبة محصلة
القياس المنتج للمطلوب.

(١) ... نتيجة به ... خ

مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى[3] يَكُونُ أَوْ[1] مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا[2]

فَصْلٌ وَمِنْ لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ مَا يُدْعَى قِيَاسَ الْخُلْفِ[4] عِنْدَ الْعُلَمَا

إِبْطَالُ مَا نَقِيضُهُ مَطْلُوبُ ثُبُوتُهُ لِلْخُلْفِ ذَا مَنْسُوبُ

رُكِّبَ مِنْ قِيَاسِ اقْتِرَانِي وَآخَرٍ اسْتِثْنَاوُهُ عِنْوَانِي[4]

(١) نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ثم العالم حادث وكل حادث يفتقر إلى محدث فالعالم يفتقر إلى محدث ثم العالم يفتقر إلى محدث وكل مفتقر إلى محدث فخالقه الله تعالى وحده ينتج العالم يفتقر إلى خالقه الله تعالى وحده وهو المطلوب. (٢) نحو العالم متغير وكل متغير حادث وكل حادث يفتقر إلى محدث وكل مفتقر إلى محدث فخالقه الله تعالى.[1] (٣) وسمي قياس الخلف إما لأنه يؤول إلى الخلف أي إبطال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وإما لأنه يأتي المطلوب لا على استقامة بل من خلفه وقيل لأن المستدل به يترك حجته خلف ظهره ويعمد إلى قول خصمه فيبطله وقيل لأن حجته من ما ينبذ خلف الظهر ليطالبها. (٤) مثاله فيما إذا كان المطلوب ثبوت القدم للعالم وعن لو لم يكن الله تعالى قديما لكان ليس قديما ولو كان ليس قديما لم يوجد العالم[2] ولنضم النتيجة متصلة لزومية تجعلها كبرى لقياس استثنائي ونستثني نقيض تاليها فنقول لو لم يكن الله تعالى قديما لم يوجد العالم لكن العالم موجود ضرورة فالله تعالى قديم وهو مطلوبنا ولو اختصرنا لقلنا لو لم يكن الله تعالى قديما لكان ليس قديما ولو كان ليس قديما لم يوجد العالم لكن العالم وجد فكونه تعالى ليس بقديم باطل وكونه قديما حق.

(١) وحده ينتج العالم خالقه الله تعالى وحده وهو المطلوب صح

(٢) فينتج لو لم يكن الله تعالى قديما لم يوجد العالم .. صح

(٣) التي حوى ا. خ

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلْ فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُمِلْ (١)

وَعَكْسُهُ (٢) يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِي (٣) وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلْ بِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلًا جُعِلْ (٤)

وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ (٥) قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ (٦) وَالتَّمْثِيلِ (٧)

---

(١) وهو ما اشتمل المطلوب فيه على الحجة، ولغة: التتبع يقال استقريت البلاد إذا تتبعتها قرية قرية. واصطلاحا تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات. وبه استخرج كثير من الفنون العلمية كالنحو والتصريف والمعاني وأكثر أحكام الحيض. وهو قسمان تام بأن تستقرئ جميع الجزئيات بحيث لا يشذ منها شيء كقولك كل جسم متحيز. ويسمى القياس المقسم وليفيد القطع. والثاني غير تام بأن تستقرئ أكثر الجزئيات فقط فلا يفيد القطع بل الظن فقط كقولنا الفاعل مرفوع. وهو المراد عند الإطلاق. (٢) أي الاستدلال بالكلي على الجزئي.

(٣) وهو ما اشتملت فيه الحجة على المطلوب. (٤) كقياس النبيذ على الخمر بجامع الإسكار والشطرنج على النرد بجامع الإلهاء والأرز على القمح بجامع القوت والادخار والرضى عندهم من تعاريفه أنه مساواة فرع لأصل في علة حكمه. إذ المساواة هي نفس الدليل لا الحمل لأنه فعل الفاعل والقياس أحد الأدلة التي نصبها الشارع نظر فيها المجتهد أم لا. وهو مباين عند الأصوليين.

(٥) أي لزوم النتيجة للمقدمتين. (٦) لجواز وجود جزئي لم يتصفح ولم يعرف ويكون حكمه مخالفا لما تصفح كالتمساح في قولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فإنه يحرك فكه الأعلى.

(٧) لجواز أن تكون العلة في الأصل غير ما ذكر أو في الفرع خصوصية مانعة من الاشتراك، ولما فرغ من صورة الأقيسة ولواحقها تكلم على موادها لأنه كما يجب على المنطقي النظر في صورة الأقيسة يجب عليه النظر في موادها حتى يتمكن من الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهة الصورة والمادة فقال...

أقسام الحجة (١)

أقسام ذات النقل أربع كتاب ... سنة إجماع قياس لا ارتياب (٢)

وحجة نقلية عقلية ... أقسام هذي خمسة جلية (٣)

خطابة شعر وبرهان جدل (٤) ... وخامس سفسطة (٥) تلت الأمل (٦)

(١) المراد بالحجة: خصوصية القياس بقرينة المقام. (٢) ومحل البحث عن هذه علم الأصول. (٣) و يقال لها الصناعات الخمس وإنما تنوعت باعتبار موادها وإلا فصورة تركيبها واحدة وشروط الإنتاج في جميعها متحدة. (٤) البرهان قسمان لمي وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى في الذهن والخارج وسمي لميا لإفادته العلة إذ جاب بها السؤال بلم كان كذا والثاني إني وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لثبوته في الذهن لا في الخارج كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط لزيد في الذهن لا في الخارج بل الأمر بالعكس إذ التعفن علة للحمى وسمي إنيا لاقتصاره على إنية الحكم أي ثبوته دون علته فهو منسوب لإن والأول لِلِمَ. (٥) وهي مشتقة من سوفسطى وسوفا هي الحكمة وسطى هي التلبيس ومعناه الحكمة الموهمة. (٦) لم يذكرها مرتبة في القوة بل بحسب ما سمح به النظم وأقربها إلى البرهان الخطابة لكون الحق جل وعلا قال في كتابه العزيز مخاطبا النبيه صلى الله عليه وسلم ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن فصير بالحكمة عن البرهان وعن الخطابة بالموعظة الحسنة ولم يعطف الجدال حتى يكون من جملة ما يدعى به بل قال وجادلهم بالقطع عن مدلولي الدعوة فالخطابة أقربها إلى البرهان لإفادتها التصديق بالدليل الإقناعية والمظنونة فهي النفع الصناعات لأن المنتفع بها من الناس هو الأكثر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مِنَ المُقَدَّمَاتِ ذَاتِ الظَّنِّ[1] أَوْ ذَاتِ القَبُولِ[2] بِالخِطَابَةِ أَتَوا

مَقْصِدُهَا رَغِيبٌ أَوْ تَنْفِيرُ فِي النَّفْعِ أَوْ عَنِ الَّذِي يَضِيرُ[3]

وَالشِّعْرُ تَأْلِيفُ مُقَدَّمَاتِ بِصِدْقٍ[4] أَوْ كَذِبٍ مُخَيِّلَاتِ

مَقْصِدُهُ تَأْثِيرُ قَوْلٍ صَانِعِهْ بِقَبْضٍ[5] أَوْ بِبَسْطِ[6] نَفْسِ سَامِعِهْ[7]

---

(1) كقولنا هذا يدور بالليل بالسلاح وكل من يدور بالليل بالسلاح فهو لص لأن الكبرى حكم تحمل به لأمر ظني وأما الصغرى فتقبل ان تكون ضرورية لكن القياس لما كان لا يتم إلا بمقدمتين وجب أن يسمى خطابة باعتبار احدى مقدمتيه. (2) وهي قضايا تلقاها الناس بالقبول لصدورها عمن يحق فيه اعتقاد حسن لسبب سماوي كما نراه في بعض الناس يحليهم الله بحلية القبول و محبة وتلقي الخلق من قبلهم حقا كان أو غيره أو لمزية ظاهرة كالقضايا المأخوذة من العلماء والحكماء مثل قول فلان وكل ما يقوله فلان حق ينتج هذا القول حق وقد تقبل قضايا وإن لم تنسب إلى كثير من الحكم والأمثال السائرة ولم يقع لها سؤال لأن أرباب القبول لا تنحصر في الدين والدنيا كما هو شأن الخطباء فلذلك يحتاج الخطيب أن يكون عنده طرف من الصنوف التي يقتنع بها العامة وضروب من الحيل يحتال بها في تمكن قوله من نفوسهم من غير أن يخرج في ذلك عن سنن السداد بين المحسنين. (4) هي قضايا إذا وردت على النفس أثرت فيها تأثيرا عجيبا لما في التأثير باختلاف العبارات وانواع الاعتبارات وبحسب الأوزان وبحسب إنشادها بضروب الألحان حتى يكون الشيء مسنا قبيحا من جهتين ومحمودا مذموما باعتبارين كما قيل:

قد هذا اعجاج النحل تمدحه وان ذممت فمثل فيء الزنابير * مدح وذم وذات الشيء واحدة * سحر البيان يري الظلماء كالنور

(5) كقولك في العسل لنفرته طبائعه هذا مرة مقيوءة وكل مرة مقيوءة فهذه مستقذرة. (6) كقولك في الخمر: اجتنب فيها هذه خمر وكل خمر يا قوتة سيالة فهذه يا قوتة سيالة. (7) والقدماء كانوا يعتبرون فيه الوزن ويقتصرون فيه على الفيل والمحدثون اعتبروا معه الوزن ايضا والجمهور لا يعتبرون به إلا الوزن وهو المشهور الآن.

---

1) ذمت تقل ... ع

وما بمشهور المقدمات (١) ألف أو من المسلمات (٢)
فهو الذي يدعونه بالجدل مقصده قطع احتجاج الجدلي (٣)
إقناع قاصر عن البرهان (٤) (٥) أيضا له هذان مقصدان

(١) هي التي تطابق الآراء على الحكم بها ويعتقدها الناس لشهرتها فيما بينهم إما لمصلحة عا
كقولنا العدل حسن والظلم قبيح أو لما في الطبع من الرقة كقولنا مواساة الضعفاء محمودة
لما فيه من الحمية كقولنا كشف العورة مذموم أو لانفعالات تنشأ من الشرع كقولنا التس
في أول كل ذي بال محمودة . (٢) هي التي يسلمها أحد الخصمين للآخر ليبني عليها حكما سواء
في نفسها صادقة أو كاذبة وقد يسلمونها لكونها مبرهنا عليها في علم آخر كتسليم الفقيه أن
الآحاد حجة لكونه مبينا في علم الأصول فالجدل أعم مادة من البرهان لأن المعتبر فيه الإ
بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تمثيلا بخلاف البرهان فلا يكون إلا قياس
فحاصله أن المشهورات والمسلمات لا يعتبر فيها اليقين وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبار الع
نقضايا الجدل توخذ من حيث إنها مشهورة أو مسلمة وإن كانت في نفس الأمر يقينية
وإفحامه إن كان صاحبه معترضا ودفع الزامه إن كان صاحبه مستدلا فإن كثيرا من الن
يحبون الشهرة ويظهرون العلم وإن لم يكن عالما فيوهم العوام ويدعوهم إلى تقليده (١) فيضلهم فمن
هذا الباب أظهر للعوام سوء طويته وقبيح جهله فهو على هذا الوجه من المطالب الحسنة
بما يجب . (٤) ادراك .. (٥) اليقيني كالمتعلم يقصر عن فهم (٤) قول معلمه ويأخذ معه
الحجج فيأتي له المعلم بقياس جدلي مسلم أو مشهور .

(١) في العلوم الدينية صح
(١) مواساة الجائع ـ ع (٢) لكونه مبرهنا عليه في علم ـ ع (٤) عن ادراك ـ

سفسطة تأليفها من جمل (1) وهمية بحسب المستعمل (2)

يدعونه معالطا مشاغبا (3) (4) وإنما تفيد شكا كاذبا (5) وتلبيس الحق بالباطل

أجدى الذي تفيده أن تطلبا فتعلم لكي تجتنبا

فيها فساد الدين مثل السم والسحر فيهما فساد الجسم

أجلها البرهان وهو (6) ما ألف من مقدمات باليقين (7) تقترن

(١) المراد بها مطلق المغالطة من باب استعمال المقيد في المطلق فمن استعملها عالما بها يوهم الناس أنه حكيم مستنبط للبراهين فهي سفسطة وهو سوفسطائي. (٢) لها وما استعملها فيه من الأحوال فمن استعملها بها عالما بها ... (٣) ويسمى القياس أيضا مغالطة ومن استعملها مخادعا لأهل الحق ومشوشا لهم بأن نصب نفسه للجدل وقابل بها الجدلي وقصد بها الغلبة فهي مشاغبة وهو ... (٤) وممار واسم المغالطة يشمل النوعين وقد تكون فاحشة عنه وتسمى إفارجينة وهي أقبح أنواع المغالطة وهي التي يقصد بها تجهيل الخصم وتزييل قوله وإظهار عيب فيه والاستهزاء به وقطع كلامه ونحو ذلك وهي أكثرها لحب الناس للغلبة.

(٥) لإفادة معرفة الحق والقطع به (٦) أي قياس ... (٧) وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت فيخرج بالجازم الظن وبالمطابق الجهل المركب وبالثابت التقليد.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من أوليات (1) ومشاهدات (2) ومجربات (3) ومتواترات (4)

(1) وتسمى البديهيات وهي قضايا يحكم بها العقل بمجرد تصور طرفيها كالحكم بأن الواحد نصف الاثنين وبأن الكل أعظم من الجزء فإذا قلت هذا كل له جزء وكل كل فهو أعظم من جزئه كان قياساً من الأوليات. (2) وهي الوجدانيات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحواس الباطنة كالحكم بأن لنا جوعاً ولذة ونحو ذلك ومنها ما نجده بأنفسنا من غير الآلات البدنية كشعورنا بذواتنا وأحوالنا. (3) وهي قضايا يحكم بها العقل بانضمام تكرر المشاهدة إليه والقياس الخفي المنتج لليقين بالحكم وهو أن الوقوع المتكرر على نهج واحد لابد له من سبب وإن لم تعرف ماهيته وكلما علم وجود السبب علم وجود المسبب وذلك كالحكم بأن الضرب بالخشبة مؤلم وأن السقمونيا مسهل للصفراء فهذه قضية يحكم بها العقل بواسطة مشاهدة السهلة عند شربه وتكررت تلك المشاهدة تكراراً أفاد يقيناً حتى أمنا أن يكون الإسهال اتفاقياً بل لسبب وهو هذا الشراب وكلما وجد السبب وجد المسبب الذي هو الإسهال فإذا قيل مثلاً هذه سقمونيا وكل سقمونيا مسهلة للصفراء كان قياساً من المجربات. (4) وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة كثرة شهادة المخبرين بأمر ممكن مستند إلى المشاهدة كثرة تمنع تواطؤهم على الكذب فينضم إلى العقل سماع الأخبار وإلى القضية قياس خفي وهو أنه لو لم يكن هذا الحكم حقاً لما أخبر به هذا الجمع فعلم أنه لا يعتبر التواتر فيما لا يستند إلى المشاهدة وأما العدد الذي لا يحصل التواتر بأقل منه فالضابط فيه حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال.

وحدسيات(١) ومحسوسات(٢) فتلك جملة اليقينيات(٣)

وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت

هي قضايا يحكم بها العقل بحدس قوي من النفس يزول معه الشك لمشاهدة القرائن
م بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس لما يرى من اختلاف تشكلاته بحسب اختلاف
عه من الشمس قربا وبعدا، والحدس عبارة عن الظفر عند الالتفات إلى المطالب بالحدود
ز لا حركة فيه فالحدسيات كالمجربات في تكرر المشاهدة ومقارنة القياس إلا أن
ب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين
الوقوف عليه يكون بالحدس لا بالفكر وقضايا الحدس في غاية القلة ولذا اتجه هم
ي بغير نور القمر. (٢) وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحواس الظاهرة كالحاسم
شمس نيرة والنار حارة ثم ان العلم الحاصل من الحدس أو من التواتر أو من التجربة لا يكون
على الغير لجواز أن لا تحصل للغير ما حصل لك. والوجدانيات والمحسوسات لا تقوم بها
إلا على من شارك المستدل بها في الحاسة فالأكمه لا يحتج عليه بان الشمس مضيئة
حاسة البصر (٣) هذا تحصيل بعد تفصيل

عقلي أو عادي أو تولد (1) (2) (3) أو واجب والأول المؤيد (4)

وخط البرهان حيث وجدا (5) خاتمة (6) في مادة أو صورة فالمبتدا (7)

في اللفظ كاشترال أو كجعل ذا (8) تباين مثل الرديف ماخذا (9)

وفي المعاني كالتباس الكاذبة (10) بذات صدق فاعرف المناسبة (1)

كمثل جعل العرضي كالذاتي (11) أو ناتج إحدى المقدمات

(1) وهو قول امام الحرمين ومال الغزالي وهو قول أكثر اصحابنا ان اللزوم بينهما عقلي كلزوم الجوهر للعرض فلا تتعلق القدرة بخلق احدهما دون الآخر بل يخلقهما جميعاً أو يتركهما جميعاً كسائر اللوازم الحادثة مع ملزوماتها وكون اللزوم بينهما عقلياً لا ينافي كون كل منهما فعل القادر المختار لأنهما يصدق على كليهما انه إن شاء فعله وإن شاء تركه. (2) وهو قول أبي الحسن الاشعري قال إن اللزوم بينهما عادي كلزوم الإحراق لمس النار فيجوز أن لا يخلقه الله تعالى على طريق خرق العادة لأن العلوم الحادثة اعراض يخلف بعضها بعضاً فأي مانع من أن يخلق الله تعالى للعبد العلم بالمقدمتين (3) ثم لا يخلق له العلم بالنتيجة بعد. (4) وهو مذهب المعتزلة أن الإفادة بطريق التولد ومعناه عندهم أن يوجب الفعل لفاعله فعلاً آخر كحركة اليد الموجبة لحركة المفتاح الذي في اليد بناءً على مذهبهم الفاسد في كون العبد يخلق افعاله الاختيارية وأنها لا تخرج عن ذاته وحكموا على ما خرج عنها من الأفعال الاختيارية بالتولد كالقتل عندهم فإنه تولد عن القطع والقطع عن حركة السيف وحركة السيف عن حركة اليد وحركة اليد اخترعها الإنسان فغايته ما خلق الله القدرة على حركة اليد وحركة السيف وما بعدها متولدة عن حركة اليد. (5) وهو مذهب الفلاسفة وهو تأثير العلة بذاتها في معلولها فالنظر عندهم علة مؤثرة بذاتها في حصول النتيجة ويستحيل عندهم عقلاً أن لا تؤثر والفرق بين مذهب المعتزلة ومذهب الفلاسفة أن المعتزلة يقولون ان اقدار العبد على ايجاد الفكر من الله تعالى والفلاسفة يقولون من عند واهب الصور وهو العقل الفعال. (6) بين فيها القياس الفاسد ليحذر منه وهو المغالطة وبين أن فساده تارة يكون من جهة الصورة وتارة من جهة المادة وأن المادي تارة يكون منشأه اللفظ وتارة المعنى. (7) صواب القياس لأن ذلك لا يختص بالبرهان. (8) وهو الخطأ المادي (9) كقولك معتقد كترادف السيف والصارم مشيراً الى سيف قاطع هذا صارم وكل سيف إما قاطع أو غير قاطع فنظن اتحاد الوسط وهو غير متحد لأن السيف اسم للذات والصارم اسم للذات بقيد القطع والراء بالمباينة هنا خلاف الرادف بدليل المقابلة، وأشار للخطأ المادي الذي منشؤه المعنى بقوله... (10) كقولنا السموم نبات

(1) ... فافهم المخاطبة .خ

(2) ... بينهما عقلا .خ (3) بعض بعضها .خ (4) العلم بالنتيجة .خ

ومن اعتقاد أو علم

والحكمُ للجنسِ بحكمِ النوعِ (1) وجُعلَ كالقطعيِّ غيرُ القطعي (2)

والثانِ كالخروجِ عن أشكالِهِ (3) وتركِ شرطِ النتجِ من إكمالِهِ (4)

برد وكل بيرد بارد فالسمونيا بارد لأن السمونيا ليس ببرد بذاته بل بواسطة أنه يسهل وانتقاص الصفراء عن
بدن يوجب برده والمبرد الذي يجب أن يكون بارداً هو المبرد بذاته لا بالعرض فالنتيجة باطلة لأن السمونيا
واء حار والمراد بالذاتي هو الثابت للشيء بلا واسطة كالتبريد للماء والعرضي الثابت للشيء بواسطة كالتبريد
سمونيا. اوناع احد المعلمات ليس هذا مثالاً ثانياً لالتباس الكاذبة بالصادقة وانما هو قسم آخر من خطأ
برهان يسمى المصادرة وهو جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما وذلك أن يعبر عن المعنى في
نتيجة بلفظ وفي المقدمة بلفظ مرادف له كأن يراد الاستدلال على أن كل إنسان ضاحك فتقول كل إنسان
شر وكل بشر ضاحك ينتج كل إنسان ضاحك والنتيجة عين الكبرى لأن البشر مرادف للإنسان فلو سلم
خصم الكبرى ما أنكر النتيجة.

(1) ويسمى إلهام العكس كقولك الفرس حيوان وكل حيوان ناطق فالفرس ناطق كأن الغالط لما
أى أن كل ناطق حيوان ظن أن كل حيوان ناطق. (2) من ظن أو شك أو وهم كما إذا قيل هذا يدور بالليل
بالسلاح وكل من يدور بالليل بالسلاح فهو سارق وأتى هذا الفساد من جعل المقدمة الكبرى غير قطعية
لاحتمال أن يدور في الليل بسلاحه ولا يكون سارقاً وهذا خاص بالبرهان. (3) وأشار إلى الخطأ من جهة
الصورة فقال... (4) المعروفة نحو هذا حيوان وذلك جماد لأن الحد الوسط لم يتكرر وذلك صادق
بصورتين أن لا يكون هناك وسط اصلاً كالمثال المذكور أو لم يتكرر بتمامه نحو الانسان له شعر وكل شعر
ينبت فالانسان ينبت ووجه الغلط أن الحد الوسط هو مجموع له شعر وهذا المجموع لم يتكرر بتمامه
ولو وجد بتمامه في الكبرى بأن قيل الإنسان له شعر وكل شعر للإنسان ينبت ينتج الإنسان له شعر
ينبت وهو صادق فالقياس صحيح ونتيجته صادقة (5) بحسب الكم والكيف كأن تكون كبرى الشكل
الأول جزئية أو صغراه سالبة كأن يقال كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس إذ يوهم أن بعض الإنسان
فرس أو يقال لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس حيوان إذ يوهم أنه لا شيء من الإنسان بحيوان.

تمّ بعونِ المُنعِمِ المُوفّقِ توشيحُ نظمِ السّلّمِ المرونقِ

توشيحُ ذي بضاعةٍ مُزجاةِ في العلمِ غيرِ ثاقبِ المشكاةِ

عبدُ السّلامِ اسمٌ له واسمُ أبيهِ محمّدٌ وجدُّهُ الذي يليهِ

عبدُ الجليلِ والحرمِ ينتسبُ عبدُ الجليلِ وله أيضاً أبُ

المغربيُّ العلويُّ النّسبُ الأشعريُّ المالكيُّ المذهبُ

المرتجي من ربّهِ المنّانِ رضاهُ والموتَ على الإيمانِ

نظمتُهُ للمبتدينَ تبصرهْ والشّيوخِ المنتهينَ تذكرهْ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مُعتمِداً في نَقْلِهِ قِصَارَهْ ... جَمَّ المَعَاني واضِحَ العِبَارَهْ

وأَصْلُهُ بَيانُ ذُو التِّبْيانِ ... وشَرْحُ قُدُّورَةَ ذي الإتْقانِ

وزِدْتُ مِنَ المُخْتَصَرَهْ ... وشَرْحِها مَسْأَلَةً مُحَرَّرَهْ

فَجاءَ نَظْماً جامِعاً مُبِيْنا ... على مُهِمِّ فِقْهِهِ مُعِيْنا

فَتَمَّ آخِرُ رَبِيعٍ النَّبَوِي ... على الذي بِهِ أَرَدْتُ مُحْتَوِي

عامَ ثَلاثِيْنَ وأَرْبَعِ سِنِيْنْ ... مِنْ بَعْدِ أَلْفٍ وثَلاثٍ مِنْ مِئِيْنْ

تمت نساخة هذا الكتاب المبارك على يد

الشيخ محمد الأمين بن الشيخ محمد الحافظ بن اكتوشن

العلوي الشنقيطي بيت تلميذه أحمد طلبة رباط

تريم بتريم حضرموت من بلاد اليمن

المبارك وذلك ليلة السبت

الموافق ٦/١٤٢١هـ

والحمد لله أولاً وآخراً

(٩٦)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com